الجمهورية اللبنانية
وزارة الشؤون الاجتماعية

... الرحلتين الكاملتين

المختار إلى ...

... الثالثة عشرة للقمة الاجتماعية
... يومها من ٢٠ آذار ١٩٩٥

بيروت ، كانون الثاني ١٩٩٥

التقريرُ الوطَني الكامِل

المُقدَّم إلى

القِمَّة العالميَّة حولَ التنميَة الإجتماعيَّة

كوبنهاغن ـ آذار ١٩٩٥

محتويـــات التقـريـــر

مقـــدمـــة

١- التحـولات الاساسية في البنية الاقتصاديـة خـلال الحـرب
٢- الظاهرات الاجتماعية المتفاقمـة خـلال الحرب
٣- السياسات الاعمارية للدولـة في مواجهـة نتائـج الحـرب

الفصـل الاول : فـي ظـاهـرة الفقـر فـي لبنـــان

الفصل الثاني : فـي قضايـا التشغيـل والبطالـة فـي لبنـان

الفصل الثالث : فـي قضـايـا الاندمـاج الاجتماعـي فـي لبنـان

الفصل الرابـع : فـي السياسات الاجتماعيـة الرسميـة

ملحـــق : حـول مشـروع المسـودة النهائية لمشروع اعلان ومشروع برنامـج عمل اللجنـة التحضيريـة لمـؤتمـر قمـة التنميـة .

مقدمـــة

خلفت الحـرب المتمادية التي كان لبنان مسرحا لها خلال الاعوام ١٩٧٥ - ١٩٩٠ خسائـر ضخمـة فـي الدخـل وفـي رأس المال وكذلـك فـي الموارد البشرية . وفـي حيـن كـان لبنـان يتهيأ فـي العشرية التي سبقت الحرب ، للانتقـال الـى طـور متقـدم نسبيـا علـى طريـق النمـو الاقتصـادي وسطـي ناهـز الستة فـي المئـة سنويـا بالاسعـار الثابتـة خـلال الفتـرة ١٩٦٤/١٩٧٤ - جاءت الحرب لتضع حدا لهذا النمو واتغـرق البـلاد فـي دوامـة التراجـع والتقهقر الاقتصاديين والاجتماعيين . ولئن تعددت المؤشـرات الاحصائية المعبرة عن هـذا التقهقـر ، لا سيمـا مـا يتعلـق منهـا بحجـم الاضـرار الماديـة والبشريـة التـي طاولـت بأشكـال ونسـب متفاوتـة جميـع مرافـق البنـى التحتيـة ومؤسسـات القطاعييـن الخـاص والعـام، الا ان ابلـغ هـذه المؤشـرات واكثرهـا دلالـة يتمثـل فـي مـا تضمنـه مشـروع الخطـة العشرية[1] من تأكيد - فـي مقدمتـه - علـى ان النـاتج المحلـي الفـردي فـي لبنـان عـام ١٩٩٢ قـد انخفـض الى نحـو ٤٠ في المئـة ممـا كـان يجـب ان يكـون عليـه لـو لـم تقـع الحـرب . وفـي حيـن كـان لبنـان قبـل عقديـن يأتي - بعـد بلـدان الخليج وقبـرص - فـي طليعـة بلـدان المنطقـة ، لجهـة متوسـط دخـل الفـرد فيـه ، فانـه قـد بـات اليوم فـي منزلـة متراجعـة بالنسبة لعدد غير قليل من هذه البلـدان ، بحسب مـا يشيـر اليـه "مؤتمـر التنميـة الاجتماعية " الصـادر عـن البرانـامج الانمائـي للأمم المتحـدة[2] .

وفـي مـا يتجـاوز المؤشـرات الكميـة المعبـرة عـن حجـم الاضـرار ، شهـد لبنـان خـلال سنـوات الحـرب ، تحـولات نوعيـة فـي بنيتـه الاقتصاديـة - الاجتمـاعيـة .

---

١ الخطة ٢٠٠٠ للاعمار والانماء -مجلس الانماء والاعمار- التقرير التنفيذي ١٩٩٤.

٢راجع تقارير التنمية البشرية للاعوام ١٩٩١-١٩٩٤ البرنامج الانمائي للأمم المتحدة.

١- التحولات الاساسية في البنية الاقتصادية خلال الحرب:

تدهورت اوضاع شبكات البنى التحتية في البلاد ووصل هذا التدهور في حالات كثيرة الى حدود الانهيار ، ولم يقتصر هذا التردي على قطاع المرافق العامة ذات الطابع الانشائي كشبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي والاتصالات والنفايات وغيرها، بل طاول ايضا مرافق الخدمات الاجتماعية الاساسية لا سيما التعليم الرسمي والمستشفيات الحكومية والنقل .

عطلت الحرب ، الى حد كبير ، ادوار الوساطة المالية والتجارية والخدماتية والصناعية التي كان لبنان قد اضطلع بها، بأشكال ودرجات متفاوتة ، بين الداخل العربي والسوق العالمية، والتي كان لهتا النصيب الاكبر في تحقيق ما سمي ذات يوم ب "المعجزة اللبنانية" ، بيد ان تراجع هذا الدور الوسيط لم يكن من فعل الحرب الداخلية فقط بل كان ايضا من فعل التحولات العميقة التي استجدت خلال العقدين المنصرمين في اوضاع المحيط الاقتصادي العربي وفي تقسيم العمل فيه وفي شبكة العلاقات الاقتصادية المباشرة التي نسجها مع السوق العالمي .

كما ادت الحرب الى اهتزاز ركائز قطاع الخدمات ، حيث تراجعت ، بل انهارت فروع طليعية عدة في هذا القطاع، من بينها خدمات الترانزيت والتجارة المثلثة والسياحة والاصطياف والنقل (الخارجي) وصادرات خدمات التعليم والطبابة والاستشفاء والاتصالات وتقلص نتيجة ذلك كله ، دور لبنان كسوق تجارية ومالية، فيما نشأت اسواق بديلة في غير عاصمة من عواصم المنطقة .

وانعكست الحرب ايضا على قطاعات الانتاج لا سيما الزراعة والصناعة ، حيث تراجع ، بل انعدم نمو التوظيفات الرأسمالية فيها ، وتراجع كذلك حجم انتاجها وصادراتها ، وافتقدت الى اي مساندة او مساعدة حكومية مناسبة . ووسط عمليات الفرز التي رافقت الحرب، اضطرت الصناعة الى اعادة التموضع ، وانطوى ذلك على تكاليف كبيرة، جاءت تضاف الى التكاليف المترتبة عن انهيار البنى التحتية ... في الوقت الذي كانت بلدان المنطقة ، ولا سيما الخليجية منها ، تتجه نحو تشييد الصناعات التحويلية الخاصة بها ، وكانت المنافسة والاغراق على اشدهما في اسواق المنطقة . اما الزراعة فقد عانت من صعوبات اضافية بسبب تشرذم الاسواق وانهيار الحماية الجمركية وتعاظم الهجرات القسرية وزحف الباطون... وغير ذلك من العوامل التي سوف يتناولها هذا التقرير بأسهاب، في فقرات وفصول لاحقة .

وطاولت الحرب كذلك الموارد البشرية في الصميم مع الاشارة الى ان هذه الموارد هي التي كانت في ما مضى تعطي لبنان ميزته النسبية الاساسية حيال بلدان المنطقة . وتراجع مستوى التعليم والاعداد المهني ، خصوصا في شقه الرسمي، وعصفت الهجرات الداخلية والخارجية بالسكان وبالقوى العاملة ، وطرأت تغييرات عميقة في بنية القوى العاملة في القطاعيين العام والخاص، وتعقدت الآليات الناظمة للتشغيل وسوق العمل ، كما سنرى لاحقا .

وبالتزامن مع هذه الظاهرات كلها ، خلفت الحرب بصماتها على دور القطاع العام وادائه ، ولعل اشد الظاهرات خطورة على هذا الصعيد ، اتجاه النفقات العامة غير المنتجة نحو الارتفاع، كنسبة من الناتج المحلي ، في وقت كان القطاع العام يميل نحو التفتت والخضوع للقوى التي افرزتها الحرب، ويشكل احد المصادر غير المشروعة لاستخلاص الربح والمنفعة . وقد نتجت عن هذا الارتفاع في النفقات مشكلة العجز المالي والدين العام الداخلي على نطاق واسع، وذلك للمرة الاولى منذ استقلال البلاد عام ١٩٤٣ .

٢- الظاهرات الاجتماعية المتفاقمة خلال الحرب:

ان هذه الاوضاع كافة قد افضت الي تغييرات شاملة وعميقة في البنية الاجتماعية اللبنانية ، ولعل ابرز العناوين التي انطوت عليها هذه التغييرات، ضمور الطبقة الوسطى، والطلاق المتعاظم بين مستوى الدخل، لا سيما الاجور، من جهة، ومستوى تكاليف المعيشة من جهة ثانية ، يضاف الى ذلك تلاشي القيمة الحقيقية للتقديمات الاجتماعية وانهيار الخدمات العامة، وانعدام سياسات اعادة التوزيع ، باختصار فقد تمخضت الحرب – كما سيظهر من خلال فصول التقرير – عن ازدياد مظاهر الفقر المطلق والفقر النسبي ، وعن تفاقم التشوهات في مجال التشغيل وسوق العمل ، فضلا عن اتساع ظاهرات التمييز الاجتماعي ، وذلك بالرغم مما ظلت تبذله من جهود على هذا الصعيد بعض مؤسسات الدولة التي واصلت عملها المؤسسات الاهلية في ظروف بالغة الصعوبة خلال سنوات الحرب . وقد كانت لاستفحال التضخم وانهيار العملة الوطنية في هذه الفترة آثار شديدة التفاوت من فئة اجتماعية الى اخرى، مما عمق ظاهرات التمييز الاجتماعي عموما، وجاءت اضافة الى ذلك مفاعيل الحرب المباشرة – على مستوى المهجرين والمعاقين والمصابين والاسر التي فقدت معيلها والانحرافات التي عمت وسط الشباب – لتزيد من الصعوبات في هذا المجال بالنسبة لهذه الفئات المحددة ، بحسب ما سيبينه التقرير لاحقا.

في اختصار خرج لبنان من الحرب وهو مثقل بالصعوبات والمشاكل على غير صعيد ، ولئن كان بعض هذه الاخيرة قائما قبل الحرب ، الا ان الحرب تتحمل القسط الاكبر من مسؤولية تفاقمه . وتدرك الدولة اللبنانية مجمل جوانب هذه المشكلة وان كانت الموارد المتاحة لديها لا تسمح في المدى القصير بوضع المعالجات اللازمة موضع التنفيذ .

٣- السياسات الاعمارية للدولة في مواجهة نتائج الحرب:

لقد انخرطت الدولة في ضوء ما نص عليه "اتفاق الطائف" - وهو الدستور الجديد للبلاد - في مهمة مواجهة تركه الحرب الثقيلة . وتمكنت ، في وقت قياسي ، من اعادة توحيد البلاد ومؤسسات الدولة المركزية ، لا سيما الجيش وقوى الامن الداخلي ، واستعادت السيطرة بالتالي على المرافق العامة ، كما نجحت الدولة في اجراء انتخابات نيابية عام ١٩٩٢، وذلك للمرة الاولى منذ عقدين ، وقام المجلس النيابي في العامين المنصرمين باعادة تجديد الاطار التشريعي لسياسات الدولة في المجالات كافة ، لا سيما المجال الاقتصادي - الاجتماعي (قانون الايجارات ، قانون ضريبة الدخل ، قانون مصرف الانماء الصناعي، قانون مصرف الاسكان ، قانون مصرف الانماء الزراعي، قانون تسوية مخالفات البناء ، ...).

وفي المجال الاعماري بذلت الدولة في السنوات الاخيرة جهودا كبيرة لاطلاق ورشة اعادة اعمار البلد ووسطه التجاري ، وقد تم انجاز العديد من الدراسات والملفات لهذا الغرض . كما جرى تحديد شروط تصنيف الشركات المعنية بتنفيذ المشارع الاعمارية واعادة دفاتر شروط لتلزيم هذه المشاريع ونظمت اصول المناقصات وقد تضمنت " الخطة الوطنية العاجلة لاعادة التأهيل" نحو ١٢٦ مشروعا ، تتوزع على ١٥ قطاعا ، معظمها عائد الى شبكات البنى التحتية (كهرباء ، ماء ، صرف صحي ، طرقات مرفأ، اسكان، مدارس ، ابنية حكومية ، الجامعة اللبنانية ...) وبلغت القيمة الاجمالية لتنفيذ هذه المشاريع - على مدى ثلاث سنوات - نحو ٢،٤ مليار دولار ، من المفترض

تأمينها عبر المساعدات والقروض الخارجية . والهدف المباشر لهذه الخطة اعادة مستوى الدخل والبنى التحتية في لبنان الى الوضع الذي كانت عليه عشية الحرب .

وتندرج هذه الخطة - المتوسطة المدى - في اطار خطة بعيدة المدى هي "الخطة ٢٠٠٠ للانماء والاعمار " التي تقضي ، بحسب ما تضمنته من اهداف، بمضاعفة الناتج المحلي للفرد (بالاسعار الثابتة) خلال عشر سنوات، الامر الذي من شأنه ان يتيح للبنان استعادة موقعه السابقة بين طليعة دول العالم ذات الدخل المتوسط . وتشمل الخطة العشرية هذه اعتمادات انمائية بقيمة اجمالية قدرها ١١،٧ مليار دولار (بأسعار ١٩٩٢) ، موزعة على ١٨٣ مشروع ضمن ١٩ قطاعا تغطي البنى التحتية اساسا (٩٠ في المئة من الاعتمادات) ، بالاضافة الى قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة . وتتوقع الخطة ان يحقق لبنان معدل نمو سنوي وسطي قدره ٩،٣ في المئة ، بالاضافة الى انفاق استثماري يصل وسطيا الى نحو ٣١ في المئة من الناتج المحلي على مدى السنوات العشر المشمولة بالخطة . كما تتوقع الخطة توظيفات من قبل القطاع الخاص خلال هذه الفترة في حدود ضعف اجمالي اعتمادات الخطة ، اي ما يقدر بنحو ٢٠ مليار دولار .

لقد اثارت توجيهات السياسة الاعمارية نقاشا وطنيا واسعا ، شمل اولويات هذه السياسة واهدافها ومصادر تمويلها ، ومدى تناسبها مع حاجات البلاد وامكاناتها وكذلك مع ما قد يجره السلام بين العرب واسرائيل في المحيط الاقتصادي العربي والاقليمي . وطاول النقاش ايضا موضوع المضمون الاجتماعي للسياسة الاعمارية ومدى انسجام هذه الاخيرة مع اهداف التخفيف من الاختلالات الاجتماعية والمناطقية التي كانت في الاصل سائدة قبل الحرب وتفاقمت بسببها . ويرتكز النقاش، بصورة اكثر تحديدا ، حول العلاقة بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية والاجتماعية بالمفهوم الذي طوره برنامج الامم المتحدة الانمائي ، وكذلك العلاقة بين البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي لعملية اعادة الانماء والاعمار الى الحيز الذي يفترض ان يحتله القطاع الاهلي في عملية

اعادة الاعمار هذه . والمسألة الاكثر مثارا للجدل في هذا الاطار تتركز حول الاجابة على السؤال التالي : هل تكون معالجة المشكلات الاجتماعية المتفاقمة في البلاد ثمرة طبيعية وميكانيكية لنسق النمو الاقتصادي المقترح ، ام ان هذه المعالجة هي مسألة قائمة بذاتها وتقتضي بالتالي سياسات خاصة بها وربما استوجبت هذه السياسات تعديلا في نسق النمو هذا؟

ان هذا التقرير ، موجه في الاصل الى قمة التنمية الاجتماعية التي تنظمها الامم المتحدة في كوبنهاغن في شهر آذار / مارس ١٩٩٥ ، واذ هو يلتزم بالتالي ، من حيث محتواه وتصميمه الداخلي ، بجدول الاعمال الذي اقترحته هذه القمة ، فأنه قد حاول الى ابعد الحدود ان يشكل في الوقت نفسه اغناء للنقاش الدائر بين اللبنانيين ، على المستويين الرسمي والاهلي ، في الاوضاع الاقتصادية - الاجتماعية القائمة ، والخيارات المستقبلية التي تتيحها ، وصولا الى تعزيز مسيرة التقدم والازدهار والعدالة في هذا البلد .

ويتضمن التقرير اربعة فصول هي :

الفصل الاول : في ظاهرة الفقر في لبنان
الفصل الثاني : في قضايا التشغيل والبطالة في لبنان
الفصل الثالث : في قضايا الاندماج الاجتماعي في لبنان
الفصل الرابع : في السياسات الاجتماعية الحكومية

كما يتضمن التقرير ملحقا يشمل الملاحظات التفصيلية على مشروع مسودة التقرير المقدم من اللجنة التحضيرة لقمة التنمية الاجتماعية ، التابعة للجمعية العمومية للامم المتحدة .

الفصل الاول
في ظاهرة الفقر في لبنان

مقدمة :

يتحدد الفقر ، في تعريفه الضيق والمباشر ، بكونه تعبيرا عن حالة النقص المتمادى في الدخل، ولئن كان هذا التعريف ، للوهلة الاولى ، واضحا ومبسطا ، الا ان الغوص في مكوناته سرعان ما يصطدم بصعوبات منهجية وتحليلية . فظاهرة الفقر واحدة من الظاهرات البالغة التعقيد التي يمكن تناولها بمقاربات سكونية . وتبرز الصعوبات بشكل خاص في دراسة هذه الظاهرة ، لدى محاولة التمييز والفصل بين الاسباب الكامنة وراءها وبين النتائج والاثار المتولدة عنها ، حيث غالبا ما تتداخل الاسباب والنتائج وتتبادل الادوار ، بحسب كل حالة على حدة ، فيغدو الفصل بينها شبه مستحيل . فهل يكون - على سبيل المثال - تردي المستوى العلمي نتيجة للفقر ، ام سببا له ؟ وبشكل اعم واشمل ، هل تكون مؤشرات التخلف الاجتماعي تعبيرا عن اسباب الفقر، ام تراها تكون تعبيرا عن نتاجاته ؟

ان الانكباب على دراسة ظاهرة الفقر على المستوى الدولي ، كمسألة قائمة في ذاتها ، هو امر جديد نسبيا ، فحتى ماض قريب اقتصرت دراسة هذه الظاهرة على البلدان الصناعية ، حيث تمت مقاربتها من زاوية علاقتها بتحديد الحد الادنى للاجور في تلك البلدان . فانطلاقا من مبدأ ان " كل انسان يعمل بدوام كامل من حقه الحصول على اجر يسمح له بالعيش ، على الاقل " ، قامت محاولات نظرية عدة في البلدان الصناعية لايجاد الاسس والمرتكزات التي يفترض ان تستند اليها علاقة مفهوم الحد الادنى للاجور بمفهوم الفقر. بيد ان دراسة ظاهرة الفقر تجاوزت هذه الحدود الضيقة في

العقدين المنصرمين ، واتسعت لتصبح مسألة قائمة في ذاتها على الصعيد الدولي . وربما ساهم عاملان رئيسيان في جعلها بهذا القدر من الاهتمام :

اولهما : فشل عشريات التنمية المتتابعة التي كانت منظمة الامم المتحدة قد اطلقتها بدأ من الستينات لردم الفجوة العميقة بين البلدان الصناعية والبلدان النامية ، والتي كانت تتعامل مع ظاهرة الفقر كجانب فرعي – فقط – من ظاهرة تخلف البلدان النامية ، والتي كانت تتعامل مع ظاهرة الفقر كجانب فرعي – فقط – من ظاهرة تخلف البلدان النامية، وليس كمسألة قائمة بذاتها .

ثانيهما : زوال الحرب الباردة ، وتحول ظاهرة الفقر وما تقترن به من ظاهرات متفرعة الى خطر يهدد الامن البشري للعالم بأسره (المجاعات ، تفشي الامراض السارية والأوبئة ، تردي اوضاع المحيط البيئي ، تزايد معدل الهجرات الخارجية وتياراتها ، المخدرات ، العنف ...)

ان الادبيات الاكثر تداولا حول مسألة الفقر – في محيط معين – تنطلق من مدى توفر او عدم توفر عدد من المؤشرات في هذا المحيط . وأهمها الآتي :

- مدى توفر البنى التحتية الاساسية وخدمات المرافق العامة في المحيط المعني .

- وضعية هذه البنى التحتية والخدمات لجهة درجة الفعالية ومستوى التجهيز والتأهيل فيها .

- مدى الحاح حاجة المقيمين في المحيط الى هذه البنى التحتية والخدمات ومدى افادتهم منها .

- مستوى المداخيل او الاتفاق السائد في المحيط وعلاقته بكلفة المعيشة ، واذا حالت اوضاع القاعدة الاحصائية دون الاحاطة بمستوى المداخيل ، يستعاض عنها اذاك بمؤشرات اخرى ذات طابع جزئي ، كالاتفاق على التعليم والاتفاق على الصحة ...

ان هذه المؤشرات المختلفة تنعكس في المطاف الاخير ، في محاولة قياس الفقر ، اي في تحديد حجمه ومدى انتشاره بعد رسم الحد الفاصل بين من يمكن اعتباره فقيرا ومن لا تشمله هذه الصفة . وبين ادوات القياس الاكثر شيوعا – لا سيما في ادبيات البنك الدولي والمنظمات الدولية الاخرى يبرز مفهوم "خط الفقر" (Ligne de Pauvreté) كمعيار اساسي. ويقاس "خط الفقر" بطريقتين:

الطريقة الاولى: تحتسب خط الفقر المطلق (اوالخط الاعلى للفقر)الذي يعبر عن مستوى الدخل (او الأنفاق) اللازم للفرد او الاسرة، للوفاء بحد ادنى من الغذاء والضرورات المعيشية الاخرى، كالمسكن والملبس والتعليم والنقل والصحة...

اما الطريقة الثانية: فتحتسب خط الفقر المدقع (اوالخط الادنى للفقر) الذي يقتصر فقط على ما يحتاج اليه الفرد او الاسرة من دخل(او انفاق) لتلبية حد ادنى من احتياجات الغذاء.

١-الاطار العام لمشكلة الفقر في لبنان:

لم تدرس ظاهرة الفقر في لبنان حتى الآن بطريقة وافية ومنهجية على الرغم من اليقين العام بتفاقم هذه المشكلة واتساع نطاقها الجغرافي والاجتماعي وتزايد حدتها، في السنوات العشر الاخيرة . والى الاسباب البنيوية المولدة تقليديا للفقر، اضيفت مفاعيل الحرب التي ترافقت مع تدمير قسم من وسائل الانتاج وتوقف قسم آخر، وتدهور البنى التحتية وتراجع الخدمات العامة، وتقلص سوق العمل وارتفاع الاسعار ووصول التضخم الى مستويات قياسية، اضافة الى التهجير القسري للسكان والقوى العاملة، واعاقة عشرات الآلاف ايضا، وهجرة الكفاءات الى الخارج.

وادى كل ذلك الى تدن ملحوظ للانتاجية والانتاج، كما ادى التضخم المفرط الى شل فاعلية شبكات الامان الاجتماعي(من ضمان صحي وضمان اجتماعي وتعويض نهاية الخدمة وضمان الشيخوخة)، والى اضطراب كبير في سوق العمل وتدهور في القيمة الفعلية للاجور والمداخيل وخلل فادح في توزيع الدخل.

ويعني هذا ان اكثرية اللبنانين قد تعرضت الى الافقار والى انخفاض كبير في مستوى معيشتها وان فئات واسعة ومتنوعة الانتماء الاجتماعي والمهني والمناطقي هي حاليا غير قادرة على تغطية نفقات الحاجات الاساسية، اي انها تقع تحت خط الفقر.

ومع الافقار العام للبنانين وتوسع قاعدة من يعتقد انهم باتوا تحت خط الفقر، عادت الامور على هذا الصعيد الى ما قبل الاصلاحات الاقتصادية-الاجتماعية التى ادخلتها التجربة الشهابية في الستينات والتى كان هدفها الاساسي الحد من الفقر وتقليص عدد الفقراء وتوسيع نطاق الطبقة الوسطى.

ان معظم الدراسات التي تناولت الفقر في لبنان مصممة في الاصل لدراسة توزع الدخل بين اللبنانيين وليس لدراسة ظاهرة الفقر بحد ذاتها وبخصائصها ومحدداتها. ويعود ذلك الى ثلاثة اسباب:

اولا: اتجاه ظاهرة الفقر ونسبة الفقراء الى الانحصار وان ببطء بين الستينات واواخر السبعينات، وذلك بفعل تضافر الاصلاحات الشهابية مع استفادة لبنان من الطفرة النفطية.

ثانيا: غياب مفهوم الفقر عن المقاربات المنهجية التي كانت تسود ادبيات تلك المرحلة والتي كانت تنظر الى الفقر بوصفه احد المكونات الجزئية لحالة اعم هي" التخلف"، والى مكافحة الفقر كتحصيل حاصل لاستراتجية اوسع واشمل هي"التنمية".

ثالثا: سيادة مفهوم معياري- اخلاقي للفقر، يعتبره امرا معيبا، واصرار الخطاب الرسمي على عدم الاعتراف بوجود هذه الظاهرة في لبنان انسجاما مع مقولة الازدهار والمعجزة الاقتصادية.

٢-في تحديد الفئات الفقيرة:

لقد طالت الحرب المتمادية، وان بأشكال ودرجات متفاوتة، مجمل عناصر التركيبة الاجتماعية في البلاد. بيد ان هذه الحرب، وما رافقها من ظاهرات اقتصادية-اجتماعية معقدة، قد عمقت حالة الفقر بالنسبة لعنصرين اساسيين من عناصر هذه التركيبة. **اولهما** الفئات ذات الدخل المحدود، ولا سيما الاجراء وافراد الطبقة الوسطى السابقة التي كانت المكون الرئيسي للمجتمع في مرحلة ما قبل الحرب.**وثانيهما** المجتمع الريفي، لا سيما صغار المزارعين ومتوسطيهم. واضافة الى هؤلاء، اصابت الحرب بشكل مؤلم فئات خاصة اخرى محددة تحملت العبء النسبي الاكبر من فاتورة الاضرار، كالمهجرين والمعاقين ومصابي الحرب والنساء والاطفال الذين فقدوا معيلهم وغيرهم من المجموعات المعرضة.

سوف نركز البحث في اوضاع المهجرين والمعاقين وغيرهما من الفئات في الفصل الخاص بالاندماج الاجتماعي.

٢-١ ظاهرة الفقر في مجتمع الاجراء بعد الحرب:

٢-١-١ تقدير حجم ظاهرة العمل المأجور:

شكل العاملون بأجر في لبنان نسبة عالية من مجموع القوى العاملة. وهذه النسبة كانت تبلغ نحو ٦٠ في المئة عام ١٩٧٠ ، استنادا الى دراسة "القوى العاملة في لبنان"(تشرين الثاني

١٩٧٠)[٣]، و تغطي نحو ٢٠٣,٣ الف اجير دائم و ١١٨,٧ الف اجير مياوم في ذلك العام. وبالرغم من ان اي دراسة احصائية شاملة للقوى العاملة لم تنفذ بعد عام ١٩٧٠ ، الا ان المعطيات الجزئية المتاحة تشير الى ان ظاهرة العمل المأجور قد ظلت تشكل عنصرا اساسيا في تركيب القوى العاملة في لبنان خلال العقدين المنصرمين. ويمثل احدث هذه المعطيات في النتائج المستخلصة من دراسة "النزوح السكاني خلال سنوات الحرب"[٤]. وقد اظهرت هذه النتائج، بالاستناد الى تحليل توزع المقيمين العاملين بحسب الفئات المهنية-الاجتماعية المختلفة، ان نحو ٥٧ في المئة من اجمالي القوى العاملة كان لا يزال خاضعا للعمل المأجور عام ١٩٨٧ بالرغم من اثار الحرب، حيث امكن تقدير اجمالي عدد العاملين بأجر بأكثر من خمسمئة الف عامل، من اصل مجموع القوى العاملة المقدرة بنحو ٨٨٣ الف نسمة في ذلك العام.

ويشار الى اننا لو اخذنا في الاعتبار حقيقة ان واقع العمل المأجور ينطبق ضمن حدود معينة على فئات مهنية على فئات مهنية-اجتماعية اخرى غير مصنفة من الناحية الاحصائية كفئات اجيرة- من امثال صغار المزارعين وباعة الصحف والسائقين المالكين لسيارتهم وبعض فئات "العمل المنفردين" (travailleur independants)- لوجدنا ان العمل المأجور يطال، في مفهومه الواسع، ما لا يقل عن ٦٥ في المئة من اجمالي القوى العاملة في البلاد. وهذا ما يجعل لبنان من اكثر البلدان النامية اعتمادا على العمل المأجور، وان كانت نسبة الاجراء فيه من اجمالي عدد العاملين تقل عن مثيلاتها في الدول الصناعية المتقدمة.

٢-١-٢-تقدير الانخفاض(النظري) في القوة الشرائية للاجر خلال سنوات الحرب:

لقد شهدت سنوات الحرب تفاقما استثنائيا في معدلات التضخم، بالتزامن مع انهيار سعر صرف الليرة اللبنانية تجاه العملات الاجنبية. وتحت وطأة الاثر المزدوج للتضخم الانهيار النقدي، ومع عجز سياسات تصحيح الاجور عن التعويض عن الارتفاع في تكاليف المعيشة،

٣ مديرية الاحصاء المركزي:" القوى العاملة في لبنان"-تحقيق احصالي بالعينة-تشرين الثاني ١٩٧٠

٤ "La population deplacee au Liban: 1975-1987"-Institut d'etudes en Sciences socials appliquees UniversiteSaint Joseph (beyrouth) et Universite Laval (Quebec, Canada)

اتجهت القوة الشرائية لشرائح الاجور المختلفة نحو التراجع الحاد الذي لامس حدود الانهيار، خلال السنوات ١٩٨٤-١٩٩٢ .

وفي محاولة لقياس حجم هذا التراجع انطلقت احدى الدراسات [٥] من اربع فئات للاجر امكن تحديدها عام ١٩٨٤، وافترضت ثبات توزع الاجراء بحسب فئات الاجر هذه وكذلك ثبات مواصفات هؤلاء لجهة الاقدمية والانتاجية والحالة الزواجية، واقتصار زيادات الاجور على مفاعيل مراسيم غلاء المعيشة، اضافة الى استمرار التعامل بالليرة اللبنانية كاداة وحيدة لدفع الاجور. وانطلاقا من هذه الفرضيات-التي استوجبها غياب المعطيات الاحصائية الموثوق بها- عمدت الدراسة الى تصحيح الاجور هذه وفق مقاربتين: مقاربة اولى اعتمدت في عملية التصحيح معدلات التضخم السنوية المحققة خلال الفترة ١٩٨٤-١٩٩٢- بما يحفظ القوة الشرائية لهذه الاجور-ومقاربة ثانية اعتمدت في عملية التصحيح ما تضمنته مراسيم تصحيح الاجور من نسب زيادات(وشطور وسقوف) ثم قامت الدراسة بمقارنة سلسلة الاجور الاولى وسلسلة الاجور الثانية وتوصلت من ثم الى نسب التدهور السنوية في كل من فئات الاجور الاربع وكذلك الاجر الوسطي كما هو مبين في الجدول التالي:

---

[٥] مؤسسة البحوث و الاستشارات: تطور الاسعار والاجور في لبنان: ١٩٨٤-١٩٩٢ "دراسة اعدت بطلب من الاتحاد العمالي العام وتمويل من منظمة العمل الدولية."

الجدول الاول

نسب التدهور في القوة الشرائية لفئات الاجور الاربع وللاجر الوسطي منذ عام ١٩٨٤(٪)

السنوات	فئات الاجور الاربع				الاجر الوسطي المثقل
	الفئة الاولى	الفئة الثانية	الفئة الثالثة	الفئة الرابعة	
١٩٨٥	٣٨،٠	٤٢،٧	٤٩،٧	٥٩،٢	٥١،٩
١٩٨٦	٤٤،٦	٥٠،٧	٨٥،٩	٦٧،٦	٦٠،١
١٩٨٧	٧٤،٩	٧٧،٠	٨٠،٠	٨٤،٧	٨١،١
١٩٨٨	٧٣،٠	٧٥،٩	٨٠،٢	٨٥،٣	٨٠،٩
١٩٨٩	٦٨،٢	٧٢،٩	٧٩،١	٨٤،٧	٧٩،٢
١٩٩٠	٧٦،٠	٧٩،٧	٨٤،٥	٨٨،٧	٨٤،٥
١٩٩١	٧٣،٧	٧٨،١	٨٣،٨	٨٨،١	٨٣،٥
١٩٩٢	٧٩،٣	٨٢،٧	٨٧،٠	٩٠،٦	٨٦،٩

ان الطابع النظري للفرضيات المعتمدة-التي قد لا تعبر في جانب منها عن الواقع الفعلي لتطور الاجور بالنظر الى الدورة الجزئية لهذه الاخيرة والى حصول زيادات في الاجر غير المرتبطة حصرا بالتعويض عن غلاء المعيشة...- ينبغي ان لا يقلل من اهمية ما توصلت اليه هذه الدراسة من نتائج وما بينته من اتجاهات، يمكن في ضوئها تأكيد الاستنتاجات الرئيسية التالية:

أ- ان الاجور الفعلية، بفئاتها كافة قد تعرضت خلال الفترة ١٩٨٤-١٩٩٢، لتراجع مريع، ووصلت نسبة التراجع في الحد الادنى للاجور الى نحو ٨٠ في المئة، وفي الاجر الوسطي الى اكثر من ٨٥ في المئة.

ب- ان مروحة الاجور- اي الفوارق القائمة بين شرائحها المختلفة- قد اتجهت بشكل عام نحو الانحسار خلال الفترة المذكورة. ويعود ذلك اساسا الى سياسة تصحيح الاجور المعتمدة حسب شطور الدخل، والتي نجم عنها تدهور نسبي اكبر في فئة الاجور العليا مما في الحد الادنى للاجور والفئات الدنيا الاخرى.

ج- ان عام ١٩٨٥ قد سجل تراجعا حادا في مستويات الاجور كافة بسبب اقتصار تصحيح الاجور انذاك على نسبة ٢٠ في المئة في مقابل معدل تضخم وسطي سنوي بلغ نحو ٦٤ في المئة في العام نفسه. وقد تكرر الامر نفسه عام ١٩٨٧ والى حد معين عام ١٩٩٢.

ان تصحيح الاجور الذي اقر بدءا من١٩٩٤/١/١ لا يغير من هذه الاتجاهات، لان مفعوله الوسطي الذي يراوح بين ٤٠ و٤٥ في المئة يكاد يوازي معدل التضخم المتراكم ما بين عام ١٩٩٣ واواسط عام ١٩٩٤ .

ويستفاد مما سبق ان طلاقا واضحا ومتزايدا قد بدأ ينشأ منذ اواسط الثمانيات بين الاجر عموما من جهة وبين تكاليف المعيشة من جهة ثانية. وان هذا الطلاق قد ظل قائما، بالرغم من انتهاء الحرب، بل هو اتجه نحو الاتساع، ولا شك في ان هذا الطلاق يشكل عاملا رئيسيا من عوامل انتشار ظاهرة الفقر الآخذة في التوسع في البلاد.

٢-١-٣-تطور التقديمات الاجتماعية:

تعرضت التقديمات الاجتماعية خلال السنوات المنصرمة للمفاعيل نفسها التي طاولت

الاجور، والتي تأتت عن استفحال التضخم وانهيار سعر صرف النقد الوطني. ويتبين من المعطيات المتاحة انحسار الدور الفعلي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي خلال السنوات العشرين الاخيرة.

وبالرغم من ارتفاع حجم القوى العاملة وحجم العمل الخاضع لاجر بنسبة قاربت ال ٥٥ في المئة بين عام ١٩٧٤ وعام ١٩٩٢ فان عدد المنتسبين الى الصندوق بقي في بداية التسعينات في حدود المستوى الذى كان قد بلغه عشية الحرب الأهلية عام ١٩٧٤.

اما قيمة التقديمات الصحية فانها تراوحت عام ١٩٩٢ ، كنسبة من اجمالي الناتج المحلي، بين ٠,٣ و٠,٥ في المئة، وذلك بحسب فرضيتي الناتج المحلي،(٤ مليارات دولار) والعليا(٦ مليارات دولار). وقد تراجع متوسط نصيب المستفيد الواحد من هذه التقديمات الى النصف تقريبا(باسعارعام ١٩٧٤).

ويشار في هذا الاطار الى ان الثمانيات قد سجلت استمرار تعاظم عدد المكتومين وارتفاع نسبة النفقات الادارية للصندوق- لا سيما في فرع الضمان الصحي والامومة- بالقياس الى حجم التقديمات، اضافة الى استمرار عدم تقيد ارباب العمل بالتصريح عن المستويات الفعلية للاجور، والى الثغرات واوجه القصور الكبيرة في ادارة مدخرات وتوظيفات الصندوق. وقد شكل عدم التناسب بين تصحيحات التعرفات الصحية الرسمية من جهة وتطور اكلاف الاعمال والخدمات الطبية والاستشفائية من جهة ثانية-على الاقل حتى اوائل التسعينات- عاملا اساسيا في اضعاف التغطية الصحية الفعلية من قبل الضمان، خصوصا في ظل الانفلات الكبير الذي طاول هذه الاكلاف، لا سيما تعويضات الاطباء والاعمال المخبرية والاشعة. وقد طال الضرر في هذا المجال الفئات المتوسطة من المضمونين اكثر مما طال الفئات المضمونة غير الميسورة.

ولهذه الاسباب وغيرها اتجهت مؤسسات القطاع الخاص الكبرى الى اعتماد التأمين الصحي الخاص بدل التأمينات الصحية العامة، او الى جانبها، وذلك ابتداء من اواسط الثمانيات.

ان ما ذكر بشأن التقديمات الصحية ينطبق الى حد كبير على التعويضات العائلية. فبالرغم من زيادة الحد الاقصى لهذه التعويضات من ٣٤ في المئة من الحد الادنى للاجور الى ٧٥ في المئة منه الا ان الانهيار المريع في القوة الشرائية للحد الادنى اضعف بنسبة كبيرة مفاعيل هذه الزيادة. فقد خسر الحد الادنى للاجور نحو ٨٠٪ من قوته الشرائية بين عام ١٩٨٤ و عام ١٩٩٢، بحسب ما اظهرته المقاربة الاقتصادية التحليلية اعلاه. ويعني ذلك بكلام آخر ان القيمة الحقيقية للتعويضات العائلية قد تراجعت وسطيا بنسبة تزيد عن ٥٠ في المئة خلال الفترة المذكورة، وذلك بالرغم من رفع السقف الاعلى لهذه التعويضات كنسبة من الحد الادنى للاجور.

اما فرع نهاية الخدمة فان ازمته تبدو اكثر حدة وتعقيدا. فهذا الفرع يعتمد على نظام الادخار والتجميع(Capitalisation) واحدى ابرز نقاط ضعفه انه عديم القدرة على مواجهة آثار التضخم، وذلك بالرغم من ان نسبة الاشتراكات المطبقة فيه والبالغة ٨,٥ في المئة، تحتسب على كامل اجر المضمون ولا ترتبط كغيرها من الفروع بسقوف الحد الادنى للاجور. وقد ادى تفاقم التضخم وانهيار سعر صرف الليرة الى بروز العديد من مظاهر التأزم في اوضاع هذا الفرع، واهمه الاتي:

أ- التجاه المتزايد من قبل الاجراء المضمونين- بسبب استفحال التضخم- نحو تصفية تعويضاتهم وذلك قبل بلوغهم السن القانونية او حتى قبل اتمامهم فترة العشرين سنة في العمل. وبين عام ١٩٦٦ و عام ١٩٩١ ، بلغ عدد الذين تركوا العمل بشكل مبكر نحو ٤٤,٨ الف اجير من اصل مجموع الاجراء المضمونين الذين تركوا خلال هذه الفترة والبالغ عددهم نحو ٨٢,٦ الف اجير. اي ان نسبة الذين صفوا تعويضاتهم بشكل مبكر قد بلغت نحو ٥٤ في المئة خلال هذه الفترة. والملاحظ ان نسبة الذين يتركون العمل، بشكل مبكر، تميل الى الارتفاع عاما بعد عام.

ب- انخفاض القيمة الحقيقية للتعويضات بصورة حادة، سواء كانت هذه التعويضات عائدة الى الذين يستحقونها بفعل بلوغهم السن القانونية او اتمامهم مدة عشرين سنة في العمل، ام عائدة الى الذين تركوا العمل، بشكل مبكر. ويتضح من المعطيات المتاحة ان القيمة الوسطية لتعويضات

الاجير الواحد التي بلغت نحو ١٦,٦ الف دولار عام ١٩٨٢ قد تراجعت الى نحو ٤,٧ الف دولار عام ١٩٩١ . ومن البديهي ان نسبة الانخفاض اكثر حدة في حالات ترك العمل المستوفية شروط التقاعد القانونية.

ج- تفاقم ما اصطلح على تسميته بأزمة" حسابات التسوية"، بسبب انعكسات تصحيحات الاجور المتتالية-بسبب التضخم- على قيمة تعويضات نهاية الخدمة. وتحدد حسابات تسوية بالمبالغ الناتجة عن الفرق بين مقدار التعويض القانوني المستحق للمضمون على الراتب الاخير من جهة ومجموع الاشتراكات المدفوعة مضاعفة بعدد سنوات الخدمة ومضافا اليها الفوائد القانونية من جهة ثانية. والمشكلة ان مجلس ادارة الضمان حصر تسديد مبالغ التسوية برب العمل الاخير، الامر الذي اوجد تمييزا بين ارباب العمل والحق ضررا اكيدا بالمضمونين هذا بالضافة الى انه شجع على صرفهم من الخدمة قبل بلوغهم السن القانونية او مرور عشرين عاما على الخدمة، مما رتب خسارة اضافية عليهم تراوح بين ١٥و٤٠ في المئة من قيمة التعويض(بسبب الخروج المبكر من العمل).

٢-٢ ظاهرة الفقر في المجتمع الريفي (مع اشارة خاصة الى صغار المزارعين):

سوف نحاول في هذه الفقرة استعراض ملامح ظاهرة الفقر في المجتمع الريفي، دون التوسع في تناول الظاهرات والآليات التفصيلية التي برزت في هذا المجتمع خلال العقدين المنصرمين، اذ ان هذه سوف تعالج باسهاب في الفصل الخاص بالاندماج الاجتماعي.

عانى المجتمع الريفي في لبنان، قبل تفجر الحرب عام ١٩٧٥ ، من تخلف وبؤس شبه شاملين، بحسب ما اظهرته الدراسات العديدة التي نفذت في الستينات، لا سيما دراسة بعثة"ايرفد"[٦]. وما النزوح الطوعي الكثيف من الارياف الى المدن خلال العقود الثلاثة التي سبقت

٦ دراسة ايفرد. مرجع سابق.

الحرب، سوى تعبير عن عمق الصعوبات التي يواجهها المجتمع الريفي. واستأثر هذا النزوح من الارياف بنحو نصف اجمالي التحركات السكانية الداخلية المحققة بين عام ١٩٥٠ وعام ١٩٧٥ والتي طاولت نحو ٦٥٠ الف نسمة في تلك الحقبة، اي ما يزيد عن ربع اجمالي السكان المقيمين[٧] . وقد شكلت ازمة القطاع الزراعي، ذات الطابع البنيوي، عاملا رئيسيا معززا لهذا النزوح. ولعل ابرز عناوين هذه الازمة، ضيق الرقعة الصالحة اصلا للزراعة وطغيان التجزئة والتقطيع في الحيازات- باستثناء الملكيات الاقطاعية وتلك العائدة للمغتربين وعدد من متمولي المدن- والبطء في تنفيذ مشاريع الري وتخلف البنية التحتية الزراعية، والميل الحثيث نحو المضاربات العقارية، وانعدام شبكات التسليف الزراعي، وعدم توفر اطر حماية محددة، وسيطرة نظام البيع بالامانة من دون اي ضوابط او نظم رقابة ملائمة، وعدم وجود تشريع ريفي عصري، والافتقاد الى اقنية تسويق راسخة ومنتظمة[٨] وتعدد الوسطاء، ناهيك عن غياب الدولة. وقد جاءت الحرب لتعمق مفاعيل عوامل التأزم هذه، بسبب انهيار ما كان قائما من بنى تحتية وتشرذم الاسواق وانهيار سعر العملة الوطنية وبالتالي انهيار القوة الشرائية للمداخيل المحققة للمزارعين(على باب المزرعة). وعكس التراجع التدريجي في حصة الزراعة من الناتج المحلي والقوى العاملة وكذلك من الصادرات، على امتداد العقدين المنصرمين، حالة التردي العام الذي عصفت وتعصف بهذا القطاع الذي كان ذات يوم بشكل مصدر دخل لنحو نصف المقيمين في لبنان.

وتجدر الاشارة هنا، الى ان الفترة الممتدة بين ١٩٧٥و١٩٨٥ شهدت بعض حالات التحسن الموضعي في بعض الزراعات او بعض المناطق بسبب عوامل متعددة، الا ان الميل العام للتطور الزراعي، ومحصلته العامة كانت سلبية اجمالا.

وهذا التردي العام قد انعكس على مختلف فئات المزارعين، ولكن مفاعيله كانت اشد

٧ د. حسين رمال: النزوح الداخلي في لبنان-الجامعة اللبنانية ١٩٧٩ .

٨ د. رياض سعادة: "الزراعة في لبنان-واقع ومرتجى"-أيار ١٩٩٣.

نسبيا على صغار المزارعين، لاسيما اولئك الذين يملكون، او يستثمرون، حيازات نقل مساحتها عن العشرة دونمات. وقد برز التردي والضرر بقوة اكبر بمقدار ما كان الدخل الزراعي يشكل نسبة اعلى من مجموع مصادر دخل المزارع، كما هو حال العديد من المناطق الزراعية في لبنان خصوصا في عكار والهرمل والبقاع الجنوبي والشمال. وفي محاولة للاحاطة بحجم ظاهرة الفقر في الزراعة اللبنانية عموما، بينت احدى الدراسات التي نفذت مؤخرا[٩] ان الدخل الزراعي الصافي ل"وحدة العمل البشري"(Unité de travail humain U.T.H.) في الحيازات التي تقل مساحتها عن ١٠ دونمات- لم يتجاوز، من حيث قيمته، الحد الادنى للاجور عام ١٩٩٣ ، الا في ثلاث مناطق زراعية من اصل ١١ منطقة زراعية في البلاد. اما في المناطق الاخرى، فان هذا الدخل كان اقل من قيمة الحد الادنى للاجور. وباعتماد المتوسط الحسابي البسيط لهذا الدخل الصافي في المناطق الزراعية المختلفة، يتبين انه يصل الى نحو ٨٥ في المئة من الحد الادنى

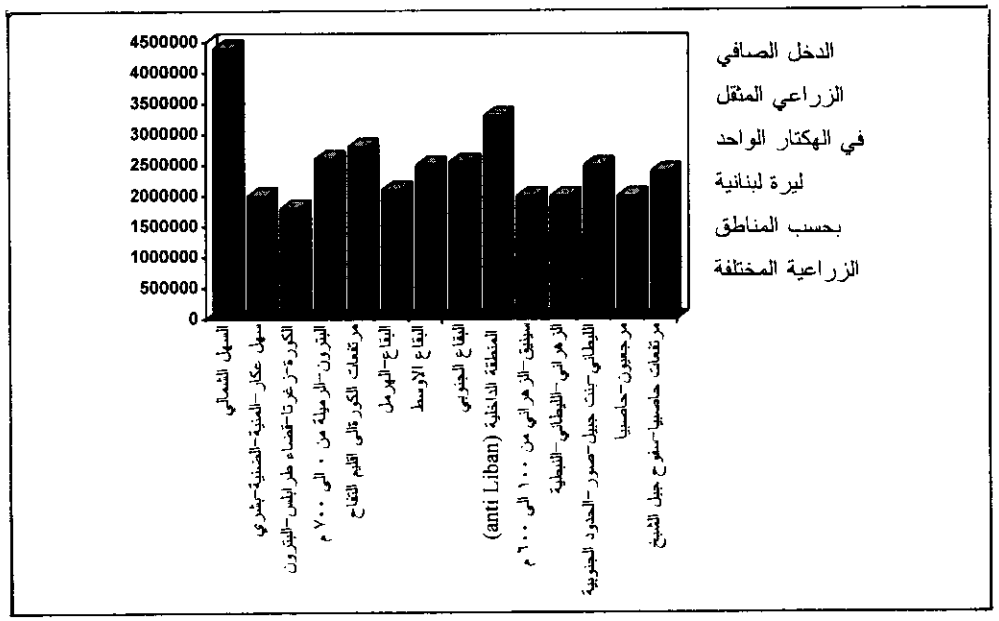

٩ الهيئة العليا للاغاثة: مؤشرات الفقر في الريف اللبناني-آب ١٩٩٤- دراسة عهد بتنفيذها الى مؤسسة البحوث والاستشارات.

للاجر. واذ سبق ان بينا فقرة الانهيار المريع الذي طاول فئات الاجر كافة، بما في ذلك الحد الادنى، فان ذلك يظهر واقع الازمة الازمة والتهميش الذي بات يعصف بهذه الفئات من المزارعين. وحتى لو اضيفت الى الدخل الزراعي العائلي الصافي، مصادر الدخل الاخرى المحققة خارج اطار الحيازة الزراعية، فانه يتبين-بحسب الدراسة ذاتها- ان اجمالي الدخل الوسطي "لوحدة العمل البشري"(U.T.H.) لا يتجاوز، بالنسبة لهذه الفئات من المزارعين، ١,٨ مرة الحد الادنى للاجور. مما يعني بكلام آخر ان مجموع دخل الاسرة، من مصادر الدخل الزراعية وغير الزراعية، لن يمكنها في هذه الحالة، من الوفاء بالحد الادنى من موجبات المعيشة كما سنرى لاحقا عند تحديد خط الفقر. ويبين الرسم البياني التالي، تقدير الدخل الزراعي الصافي المنقل في المناطق الزراعية المختلفة عام ١٩٩٣ .

٣-في تحديد خط الفقر:

في لبنان لم يطرح موضوع تحديد خط الفقر في الاواسط الرسمية كمسألة قائمة بذاتها في اي من الفترات السابقة، باستثناء المحاولة الجدية التي قامت بها بعثة ايرفد[١٠] عام ١٩٦٠ في معرض تقديرها لتوزع الدخل بين اللبنانيين، حيث اظهرت ان نحو ٥٠٪ من السكان كانوا يعيشون آنذاك اما في حالة فقر(٤١٪) او في حالة بؤس(٩٪)، مع تحديد حالة الفقر بانها تنطبق على الذين كانت تراوح مداخيلهم السنوية بين ١٢٠٠ ل.ل. و ٢٥٠٠ ل.ل.، وحالة البؤس على الذين تقل مداخيلهم عن ١٢٠٠ ل.ل. سنويا. وربما يكون التحسن البطيء، ولكن التدريجي، الذي اقرته الحكومات اللبنانية المتعاقبة على الحد الادنى للاجور بتأثير من الطروحات الشهابية خصوصا في النصف الثاني من الستينات واوائل السبعينات محاولة للتخفيف من نسبة الذين كانوا يعيشون عند خط الفقر او دونه. ولكن من المؤسف ان هذه السياسة تلاشت في اوائل السبعينات، ثم بشكل خاص بعد تفجر الحرب اللبنانية وبدء بروز التضخم كظاهرة ملازمة للنمو الاقتصادي، الامر الذي جعل سياسات تصحيح الحد الادنى للاجور و الاجور عموما تقتصر منذ ذلك التاريخ على التعويض عن جزء من غلاء المعيشة فقط.

ان تقديرات بعثة "ايرفد"، على اهميتها لم تعتمد على دراسة منهجية لموازنة الاسرة ولا على تحديد خطوط الفقر. الدراسة الاولى لموازنة الاسرة اجرتها وزارة التصميم عام ١٩٦٦ ، ولكنها لم تقترن بتحديد خط الفقر وبتوزيع المداخيل. وبعد الغاء وزارة التصميم، بادر الاتحاد

١٠ IRFED-Besoins et possibilités de developpement du Liban – ١٩٦٠-١٩٦١

العمالي العام الى اجراء دراسة ميدانية حول موازنة الاسرة(١٩٨٥-١٩٨٧)[١١]، ولم تتطرق هي ايضا الى خط الفقر وتوزع المداخيل، لكنها ارست قواعد بيانية لمحاولات منهجية منذ الثمانيات تناولت ظاهرة الفقر.

اولى هذه المحاولات نفذت عام ١٩٨٧ [١٢] ، وانطلقت في قياس خط الفقر من مفهوم " وجبات الغذاء الاقل كلفة" (Least Cost Diets)، وقامت بتسعير تلك الوجبات -وفقا للاسعار السائدة في الشطر الغربي من العاصمة في شهر ايلول/ سبتمر عام ١٩٨٧ - ثم عمدت الى احتساب خط الفقر المطلق انطلاقا مما يمثله الانفاق على الغذاء من مجموع انفاق الاسرة.

المحاولة الثانية[١٣] قامت بها مؤسسة البحوث والاستشارات عام ١٩٩٣ وكانت بمثابة تطوير واستكمال لنتائج الدراسة الاولى. فقد عمدت هذه المحاولة الى التدقيق في تركيب" وجبات الغذاء الاقل كلفة" بحسب فئات العمر والجنس، واعتمدت اسعار الاستهلاك الوسطية العائدة لكامل العام ١٩٩٢ (بدل الاعتماد على هذه الاسعار في شهر معين)، كما اعتمدت نسبة الانفاق على الغذاء من مجموع الغذاء، الخاصة بالفئات الاجتماعية الدنيا، كأساس لاحتساب خط الفقر بدلا من نسبة الانفاق الوسطي لمجموع الاسر على الغذاء.

المحاولة الثالثة صدرت عن مؤسسة "دراسات واستشارات اقتصادية"[١٤]، ولم تفصح عن المنهجية التي اعتمدتها في تقدير خط الفقر.

١١ الاتحاد العمالي العام، موازنة الأسرة(آذار ١٩٨٥-نيسان ١٩٨٦)،بيروت ١٩٨٧.

١٢ Goran Milenkonie:"Estimating Poverty lines for West Beirut" M.A.-Thesis-AUB-Dec. ١٩٨٧

١٣ مؤسسة البحوث والاستشارات:"تطور الاسعار والاجور في لبنان:١٩٨٤-١٩٩٢" أيلول ١٩٩٣-دراسة نفذت بطلب من الاتحاد العمالي العام وتمويل من منظمة العمل الدولية.(راجع مجلة "كومبرس دي ليفان"-بيروت-١٩٩٣/١٠/٢١)

١٤ بشارة حنا "التضخم والاجور"- ايكوشفر،١٩٩٣،بيروت.

ويشير الجدول الثاني والجدول الثالث- الواردان في دراسة[١٥] لم تنشر بعد- الى النتائج المقارنة لهذه المحاولات الثلاث الخاصة بقياس خط الفقر المدقع وخط الفقر المطلق، بعدما ادخلت عليها التعديلات اللازمة للحظ اثر معدلات التضخم وتطور سعر صرف الليرة تجاه الدولار منذ تاريخ وضعها:

الجدول الثاني

الانفاق الشهري الأدنى على الغذاء
لأسرة من خمسة افراد
(خط الفقر المدقع)

الدراسة	تاريخ الدراسة الشهر/السنة	القيمة في التاريخ الدراسة	تحديث القيمة (نهاية ١٩٩٣)
ميلنكوفيتش(١٩٨٧)	١٩٧٨/٩	٢٢٥٠٠ ل.ل. ٨١،٥ د.ا.	٦٣٢٨٨٦ ل.ل. ٣٧٢ د.ا.
بشارة حنا(١٩٩٣)	١٩٩٣/٤	٥٢٤٩٢٦ ل.ل. ٣٠١ د.ا.	٦٢٩٩١١ ل.ل. ٣٧٠،٥ د.ا.
مؤسسة البحوث والاستشارات(١٩٩٣)	١٩٩٢/١٢	٤١٩٥٩٣ ل.ل.	٥٢٠٢٩٥ ل.ل. ٣٠٦ د.ا.

مصدر الجدول: انطوان حداد،"الفقر في لبنان..." اسكوا(دراسة لم تنشر بعد).

١٥ انطوان حداد "الفقر في لبنان:قياس أولي،خصائص ومحددات"-الأسكوا-عمان(دراسة قيد الاعداد)-

الجدول الثالث

خط الفقر المطلق الشهري لأسرة من خمسة افراد

الدراسة	التاريخ الدراسة	القيمة	تحديث القيمة (نهاية ١٩٩٣)
ميلنكوفيتش(١٩٨٧)	١٩٨٧/٩	٦٢٠٩٧ ل.ل. ٢٢٥ د.ا.	١٧٤٦٨٢٧ ل.ل. ١٠٢٧،٥ د.ا.
بشارة حنا(١٩٩٣)	١٩٩٣/٤	١٣٦٦٤٩٦ ل.ل. ٧٨٤،٥ د.ا.	١٦٣٩٧٩٥ ل.ل. ٩٦٤،٥ د.ا.
مؤسسة البحوث والاستشارات(١٩٩٣)	١٩٩٢	٨٤٧٦٦٣ ل.ل.	١٠٥١١٠٢ ل.ل. ٦١٨ د.ا.

مصدر الجدول: انطوان حداد،"الفقر في لبنان..." اسكوا(دراسة لم تنشر بعد).

وبالاستناد الى هذين الجدولين يتبين ان خطي الفقر المدقع و المطلق لاسرة من خمسة افراد يراوح بين ٣٠٠ دولار اميركي للاول وما يزيد عن ٦٠٠ دولار اميركي للثاني. ونشير في هذا الاطار الى ان خط الفقر المدقع(الغذاء فقط) هو الى حد معين متقارب في الدراسات الثلاث، ولكن خط الفقر المطلق يشهد تفاوتا واضحا بين دراسة مؤسسة البحوث والاستشارات من جهة ودراسة ميلنكوفيش وحنا من جهة ثانية. وهذا يعود اساسا الى اختلاف ما تمثله نسبة الانفاق على الغذاء من مجموع الانفاق، المعتمدة في الدراسات الثلاث. فقد اعتمدت دراسة مؤسسة البحوث والاستشارات النسبة العائدة الى الاسر **الاقل انفاقا** التي شملتها دراسة الاتحاد العمالي العام حول ميزانية الاسرة لعام١٩٨٥ /١٩٨٦ والبالغة ٤٨,٤٥ في المئة. في المقابل اعتمدت دراسة ميلنكوفيتش و حنا نسبة اقرب الى **متوسط** الانفاق في العينة المعتمدة في دراسة الاتحاد العمالي العام، حيث بلغ هذا المتوسط نحو ٣٧ في المئة. ومن الناحية المنهجية يفضل اعتماد الانفاق على

الغذاء(من مجموع الانفاق) العائدة الى الفئات الاجتماعية الدنيا، كون الموضوع المطروح هو قياس خط الفقر بالنسبة لهذه الفئات بالذات، وليس بالنسبة للفئات التي يسمح لها مستوى دخلها بتغطية نفقات الغذاء بما يقل عن ٤٠ في المئة من اجمالي هذا الدخل(او الانفاق).

٤-في تقدير نسبة الفقراء:

لا توجد معطيات احصائية موثوق بها حول مداخيل الاسر في لبنان، بالنظر الى ما سبق ذكره اعلاه بشأن تردي القاعدة الاحصائية في البلاد. بيد ان احدى الدراسات بالعينة، التي نشرت نتائجها حديثا[١٦] ،تورد توزيعا مئويا للاسر اللبنانية تبعا للدخل الشهري للاسرة وتبعا للقطاع الذي يعمل فيه رب الاسرة. ونجد ملخصا لهذا التوزع في الجدول الرابع.

الجدول الرابع

توزع الاسر وفقا للدخل الشهري

وبحسب قطاع عمل رب الاسرة(٪)

الدخل الشهري (دولار اميركي)	الزراعة	الصناعة	التجارة	الادارة العامة	الخدمات الاخرى
اقل من ٢٠٠	٤٠	٣	١	٥	١
من ٢٠٠ الى٥٠٠	٣٥	٢٣	١٢	٢٦	١٥
من ٥٠٠ الى١٠٠٠	١١	٣٢	٣٣	٤٨	٣٠
من ١٠٠٠ الى ١٥٠٠	٤	١٥	١٩	١٦	١٨
من ١٥٠٠ الى ٢٠٠٠	٢	١٤	١٦	١	١٠
من ٢٠٠٠ الى ٣٠٠٠	٢	٤	١٢	١	١١
أكثر من ٣٠٠٠	٦	٩	٧	٣	١٥
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

SEMERDGIAN,S.,et AL.,"Enquête exclusive sur les revenues des Libanais",in "Commerce du ١٦ Levant", ١١/٨/١٩٩٤.

ويمكن ان نستنتج من هذا الجدول ان اكثر من ٤٠٪ من الاسر الزراعية(التي يعمل معيلها الاول في الزراعة) تعيش تحت خط الفقر المدقع وان اكثر من ٧٥٪ من هذه الاسر تعيش في الريف، بحيث يمكننا القول ان تركزا كبيرا للفقر موجود في الارياف اللبنانية. في المرتبة الثانية من حيث نسبة الفقر المدقع نجد الاسر التي يعمل معيلها الاول في الادارة العامة(٥٪)، مع الاشارة الى ان ٣١٪من هذه الاسر تعيش تحت خط الفقر المطلق. ثم تأتي الصناعة حيث نجد ان ٣٪ من الاسر تعيش تحت خط الفقر المدقع و ٢٦٪ تحت خطر الفقر المطلق. ويتبين من خلال المستوى المرتفع لنسبة الفقر المطلق في الادارة العامة، ان ظاهرة الفقر تميل الى التركز بقوة اكبر في صفوف اجراء القطاع العام مما في صفوف اجراء القطاع الخاص. وهذا امر قابل للتفسير من الناحية التحليلية، اذ ان الاجور في القطاع الخاص تخضع بشكل عام لزيادات في المدى المتوسط لا تقتصر على تصحيحات غلاء المعيشة، بينما تقتصر زيادات الاجور في القطاع العام اغلب الاحيان على تصحيحات غلاء المعيشة وعلى علاولت التدرج الروتينية.

ان نسب الفقر الاقل ارتفاعا موجودة لدى الاسر التي يعمل معيلها الاول في التجارة او في الخدمات(١٪ تحت خط الفقر المدقع ومن ١٣ الى ١٦٪ تحت خط الفقر المطلق). وتجدر الاشارة الى ان نسبة الاسر الفقيرة هي اكثر ارتفاعا في الواقع لان خطي الفقر المدقع والمطلق اللذين استند اليهما في وضع هذه التقديرات كانا تباعا ٢٠٠ دولار و ٥٠٠ دولار، وذلك بسبب محدات التحليل التي يفرضها الجدول الرابع، عوضا عن ٣٠٠ دولار و٦٠٠ دولار المتفق انهما يمثلان ادنى قيمة ممكنة لهذين الخطين.

وبافتراض ان التوزع النسبي للاسر اللبنانية تبعا للقطاع الذي يعمل فيه المعيل الاول هو تقريبا نفس توزيع القوى العاملة في لبنان، تستنتج احدى الدراسات التي لم تنشر بعد[١٧] ان ٧,٥ ٪ من مجموع الاسر اللبنانية تعيش تحت خط الفقر المدقع وان اكثر من ٢٨٪ تعيش تحت خط الفقر المطلق.

١٧ حداد،"الفقر في لبنان:...".

ويظهر الجدول الخامس المستخلص من هذه الدراسة ان الغالبية العظمى من مجموع الاسر تحت خط الفقر المدقع(٦٩٪) هي من الاسر التي يعمل معيلها الاول في الزراعة مما يدفع الى الافتراض ان حوالي ثلثي الاسر التي تعيش فقرا مدقعا تعيش في الارياف. ويظهر العكس بالنسبة الى الاسر التي تعيش تحت خط الفقر المطلق حيث نجد ان حوالي ثلثي هذه الاسر يعمل معيلها الاول في غير الزراعة(صناعة و ادارة و خدمات).

الجدول الخامس

توزيع الاسر الفقيرة
وفقا لقطاع النشاط الاقتصادي(٪)

	زراعة	صناعة	تجارة	ادارة عامة	خدمات عامة	المجموع
تحت خط الفقر المدقع	٦٩،٢	١٢،٨	١،٦	١٢،٠	٠٤،٤	١٠٠
تحت خط الفقر المطلق	٣٤،٦	٢١،٢	٥،٦	١٩،٨	١٨،٨	١٠٠

المصدر: انطوان حداد،"الفقر في لبنان:..."، اسكوا (قيد الاعداد).

٥- نحو وضع معالجات لقضايا الفقر في لبنان:

ان وضع المعالجات المناسبة للتخفيف من الفقر في لبنان يجب ان يبدأ بعملية اعادة نظر في مفهوم التنمية السائد ومرتكزاته. فالتنمية المستندة الى رأس المال المالي والى رأس المال التجهيزي والانشائي ليست كافية وحدها لتحقيق اهاف المجتمع في التقدم الاقتصادي والعدالة الاجتماعية. وهذا ما اظهرته على الاقل تجربة العديد من البلدان الصناعية والحديثة التصنيع. وهذا ايضا ما اكدته تجربة لبنان خلال مرحلة ما قبل الحرب عندما تحققت لهذا البلد معدلات نمو اقتصادي مرتفعا نسبيا دون ان ينجم عن ذلك توفير الحلول المناسبة للمشكلة الاجتماعية. ويقودنا ذلك الى القول ان التنمية لا تتحقق بقرارات وآليات وسياسات اقتصادية بحتة، بل هي اذ تبدأ مع الناس فانها لا يمكن ان تتحول الى تنمية اجتماعية مستدامة الا بمشاركة هؤلاء. وهذه المشاركة هي شرط لاستمرار هذه التنمية، كونها تفسح في المجال امام اطلاق المبادرات والافادة من الامكانيات والطاقة البشرية المتوفرة على نطاق واسع ولا تبقيها محصورة في النخب "والاندية المغلقة" فقط. وبهذا المعنى لا تكتمل عملية التنمية الا عندما يضاف الى مخزون رأس المال المالي والتجهيزي، مخزون طاقات من نوع آخر، هو رأس المال البشري الذي من شأنه، اذ ما انتظمت شبكاته و تضافرت قدراته الكامنة وانعقدت بعضها على بعض، ان يتحول الى رأس مال اجتماعي.

ان التخفيف من الفقر من الناحية العملية يجب ان يبدأ بتحديد من هم الفقراء وما هي خصائصهم وماذا يميزهم عن غير الفقراء، وذلك بالاستناد الى قاعدة احصائية شاملة تطال المجموعات والفئات المعنية بهذه الظاهرة. ويصار اذ ذاك الى وضع اولويات واهداف محددة للنهوض بهذه المجموعات والفئات من خلال سياسات محددة، وبرامج وادوات عمل ومؤسسات

مناسبة، وضمن آفاق زمنية مبرمجة، مع ما يقتضيه ذلك من ضرورة وجود آليات رقابة فعالة للتثبت من مدى صحة تنفيذ تلك السياسات ومدى تأثيرها الفعلي الايجابي على تحسين اوضاع الفقراء في لبنان ... مع الاشارة الى ان مهمة تحقيق ذلك لا يفترض ان تكون محصورة في القطاع العام وحده بل ان يشارك فيها القطاع الاهلي والقطاع الخاص على حد سواء تحقيقا لمبدأ التضامن والتكافل الاجتماعيين. وتسهيلا لتحقيق مثل هذا التوجه يجب تشجيع انشاء جمعيات مهنية ومكانية تمثل فئات الفقراء ومجموعاتهم المختلفة وتعبر بصدق عن مصالحها الاكثر الحاحا، تشارك في عملية اخذ القرار في كل ما يطرح من مسائل تطال هذه الفئات مع تركيز خاص على الفئات الاكثر عرضة للتهميش في هذا المجال كالمرآة عموما والمرآة الريفية بشكل خاص والمعاقين والمهجرين والارامل والايتام والمتقاعدين والمتعطلين عن العمل.

ان مشكلة الفقر ليست من النوع التي يمكن حله بواسطة وصفات جاهزة. فهذا الموضوع شديد التعقيد اذ انه مرتبط بحجم الموارد و الانتاج المتاحين و بمستوى تأهيل واعداد القوى العاملة وبالعوامل البعيدة المدى الفاعلة في سوق العمل والناظمة لعملية توزع الناتج المحلي بين عناصره المختلفة(الارباح الرأسمالية، الاجور، الريع، الفائدة). كما انه مرتبط بالتوازنات السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في المجتمع. واذ لم يتسع المجال هنا لتقديم لائحة مطولة بالتدابير والاجراءات الايلة الى الحد من الفقر على الاصعدة كافة، فاننا نكتفي بالتركيز على ما يطال في المقام الاول تلك الفئات الاجتماعية الاكثر عرضة لهذه الظاهرة، والتي سبق ان جرى تحديدها اعلاه تاركين للفصل العائد الى الاندماج الاجتماعي معالجة اوضاع الفئات الخاصة الاخرى المعرضة كالمهجرين والمعاقين وسواهم...

في ضوء ما سبق نشدد على الآتي:

-استحداث اليات لحماية ما تبقى من الاجر في المدى القصير لتحسين هذا الاجر في المدى المتوسط وذلك في اطار سياسة جديدة للاجور والمداخيل تأخذ في الاعتبار ضرورة رفع حصة الاجور من الناتج المحلي على غرار ما حصل في البلدان التي سبقتنا على طريق النمو

وبما بنسجم ومساهمة العمل الاجور في اجمالي القوى العاملة.

-اعادة النظر بالسياسة الضريبية بحيث تقلص الاعباء عن الشرائح الاجتماعية ذات الدخل المتدني، بحيث تتجه لتقليص النفقات الاجتماعية بدل زيادتها

-اعادة تحديد الحد الادنى للاجور انطلاق من الاحتيجات المعيشية الاساسية، التي توفر مستوى عيش"مقبول بشريا" يأخذ بعين الاعتبار"حق كل انسان يعمل بدوام عمل كامل في الحصول على اجر يسمح له بالعيش على الاقل". وبكلام آخر تحديد الحد الادنى بحيث يتاح لمتوسط عدد العاملين في الاسرة ان يصلوا بمداخيلهم من هذا الحد، الى خط الفقر المطلق وذلك في اسواء الاحوال. واعداد دراسة جديدة لموازنة الاسرة ولسلسلة الاستهلاك من اجل تحديد علمي ودقيق لخطوط الفقر والحدود الدنيا للدخل.

- اعادة النظر في التشريعات والسياسات الخاصة بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، التي وضعت في الستينات واوائل السبعينات، بحيث تصبح اكثر توافقا مع التحولات العميقة التي استجدت في البنية الاجتماعية خلال سنوات الحرب، والتي كان من نتيجتها انحسار الطبقة الوسطى وتقلص الاجر وتلاشي القيمة الحقيقية للتقديمات والاستقطاب المتزايد للدخل والثروة. والمطلوب في هذا المجال اعادة تحديد الفئات المستفيدة واعطاء الاولوية للفئات المهمشة بينها وتطوير التقديمات افقيا وعموديا وتوسيع نطاق عمل الصندوق، بحيث يحل تدريجيا مكان بعض المؤسسات العامة الاخرى، التي تقوم بادوار مشابهة له خصوصا في مجال الرعاية الصحية، وذلك منعا للهدر والازدواجية .

-حث الدولة على رسم استراتيجية انمائية زراعية قابلة للتنفيذ تتضمن وضع تشريع زراعي حديث، وتكون منبثقة من ارادة حقيقية لحماية ما تبقى من القطاع الزراعي وبخاصة صغار ومتوسطي المزارعين، ووضع خطط مبرمجة زمنيا بالاستناد الى تلك الاستراتيجية لتأمين اطر الدعم والتوجيه والمساندة، التي تحتاج اليها بشكل خاص هذه الفئات المعرضة التي اظهر

التقدير ان معظمها يعيش تحت خط الفقر. مع الاشارة الى ان هذه الخطط ينبغي ان تغطي مختلف مراحل العملية الزراعية، بدءا من تسهيل الحصول على مستلزمات الانتاج ومرورا بالارشاد والتوجيه وانتهاء بمشاريع الري والتسليف وتيسير انتظام عمليات التوضيب والحفظ والنقل والتسويق بشقيه الداخلي والخارجي.

-تطوير اليات حماية المستهلك والرقابة على الاسعار من ضمن قوانين الاقتصاد الحر مع التشديد على تطوير وتفصيل التشريعات المانعة لتكون الاحتكارات، مع تفصيل القوانين والتشريعات العائدة الى هذا الموضوع واستصدار المراسيم التنظيمية المحددة لدقائق تنفيذها. على ان يتضمن ذلك استصدار التشريعات الرامية الى الحد من دور الريع العقاري في عملية تشكيل الاسعار والمداخيل، والحد بالتالي من التشويهات ومن الاثار التضخمية التي يلحقها تعاظم هذا الريع.

-اعادة احياء وتفعيل دور القطاع العام كمنتج للخدمات الصحية، لا كمجرد ممول لخدمات صحية ينتجها القطاع الخاص لحساب القطاع الاول. وكذلك اعادة بعث التعليم الرسمي وتحويله الى قطب جاذب ومنافس، من حيث مستواه، للقطاع الخاص، وتوسيع نطاق التسليف السكني واعطاء الاولوية فيه للفئات الاجتماعية الاكثر تهميشا، مع تغطية الدولة لجزء من الضمانات المتوجبة للحصول على هذا التسليف.

-توسيع القاعدة الاجتماعية للمستفيدين من التسليفات المصرفية، ووضع حد للتركز الشديد الجغرافي والقطاعي التي .....التسليفات المصرفية في لبنان.

-اضفاء قيمة على الوظائف الدنيا، وذلك من اجل توفير فرص عمل جديدة والاحلال التدريجي لليد العاملة اللبنانية محل غير اللبنانية فيها.

الفصل الثاني

في قضايا التشغيل والبطالة في لبنان

مقدمة:

تطرح قضايا التشغيل في لبنان، كما في غيره من البلدان النامية، مسائل نظرية ومنهجية خاصة ومعقدة، ذلك ان اليات اسواق العمل في هذه البلدان لا تتلاءم بشكل عام مع الاطر النظرية التي انتجتها البلدان الصناعية الغربية في معرض تفسيرها وتصديها لقضايا التشغيل.فالظاهرات الملازمة لاسواق العمل في البلدان النامية - وبينها لبنان - يصعب في كثير من الاحيان تفسيرها انطلاقا مما توصلت اليه الادبيات الاقتصادية الغربية في تعاملها مع قضايا التشغيل، وذلك بصرف النظر عن المدارس الفكرية المختلفة التي اشتملت عليها تلك الادبيات (النظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية،النظرية الماركسية، النظرية الحدية...)،فبنيات اسواق العمل في البلدان النامية تتميز بقدر كبير من الخصوصية بدءا من تباين مراحل النمو في هذه البلدان بالمقارنة مع البلدان الصناعية، ومرورا بالتفاوت الحاد في الجوانب المؤسسية الناظمة لاسواق العمل في هذه البلدان وتلك، وانتهاء بضخامة الدور الذي تلعبه العوامل غير الاقتصادية في اسواق عمل البلدان النامية الامر الذي يعززتجزئة هذه الاسواق وطغيان النشاطات المستترة في جزء اساسي منها اضافة الى شيوع ظاهرات الفساد والمحسوبية والرشوة.

فالاعتبارات الفردية والعائلية والمناطقية والطائفية تؤثر مجتمعة في صياغة ملامح اسواق العمل في البلدان النامية، وفي تحديد حجم التشغيل وهياكله ونسق عائداته ومدى شفافيته ومستوى حراكه وخصائص ظاهرات البطالة الملازمة له

١- الملامح الرئيسية للتركيبة الاقتصادية اللبنانية عشية الحرب:

تأثرت خصائص التشغيل وسوق العمل في لبنان بنسق النمو الذي شهده الاقتصاد اللبناني بعد الاستقلال. فمنذ البدايات الاولى لتخمسينات بدا واضحا ان لبنان يتجه نحو تقسيم عمل داخلي تلعب فيه نشاطات التجارة والخدمات الدور الاهم، مستفيدا في ذلك من اعتماده على نسق من الليبرالية الاقتصادية المفرطة ومن جملة تحولات سياسية واجتماعية واقتصادية كانت تعصف في المنطقة العربية آنذاك، بدءا من قيام دولة اسرائيل ومرورا ببروز الانظمة العربية ذات السياسات التدخلية(Interventioniste) وانتهاء بتوسع الاكتشافات البترولية في تلك المنطقة. وقد حقق الاقتصاد اللبناني على امتداد ربع قرن، ما بين عام ١٩٥٠ وعام ١٩٧٤ ، معدلات نمو مرتفعة نسبيا، تجاوز متوسطها السنوي الخمسة في المئة (بالاسعار الثابتة)، خصوصا بعد مطلع الستينات . واقترن هذا النمو بتحولات اساسية في التوزع القطاعي، للانتاج والقوة العاملة، حيث تمثل ابرز هذه التحولات في تعاظم الدور الاستقطابي لقطاع الخدمات الذي وصلت مساهمته الى نحو ٧٠ في المئة من اجمالي الانتاج المحلي عام ١٩٧٤ والى نحو ٥٦ في المئة من اجمالي القوىالعاملة في العام نفسه.وفي مقابل ذلك تراجعت حصة القطاع الزراعي بصورة ملحوظة على امتداد هذه الفترة، وبدا هذا التراجع اكثر حدة على صعيد العمالة منه على صعيد الدخل، حيث بات اقل من ١٠ في المئة من القوى العاملة يعملون في هذا القطاع بالمقارنة مع ما يزيد عن ضعف هذه النسبة في بداية الخمسينات. اما القطاع الصناعي فانه قد سجل بعد مراوحة استمرت حتى اواسط الستينات، انطلاقة ملحوظة بدءا من ذلك التاريخ، محققا معدلات نمو سنوية تجاوزت معدل النمو الوسطي للناتج المحلي، وذلك حتى تفجر الحرب اللبنانية عام ١٩٧٥ . وقد ارتفعت مساهمة الصناعة في النتاج المحلي من ١٢,٧ في المئة في اواسط الخمسينات الى نحو

١٥,٥ في المئة في اوائل السبعينات فالى نحو ١٨ في المئة عام ١٩٧٥ ، في وقت لامست فيه حصة الصناعة نحو خمس اجمالي القوى العاملة في البلاد. ومن الواضح ان الاقتصاد اللبناني كان يتهيأ في تلك الفترة للاطلاع بدور وسيط صناعي الى جانب دوره كوسيط تجاري في المنطقة. بيد ان تفجر الحرب قد عطل هذه الفرصة .

لقد ادت الحرب- بحسب ما بيناه في مقدمة هذه التقرير- الى تغييرات عميقة في خصائص الاقتصاد اللبناني وتركيبه القطاعي وفي التوزع الجهوي للنشاط الاقتصادي وفي البنى والترتبات الاجتماعية السائدة، وكذلك في دور هذا الاقتصاد ووظائفه في المحيط العربي والاقليمي. وطاولت هذه التغييرات ايضا، في اطال من التأثيرات المتبادلة، الخصائص الديموغرافية للسكان ونسق انخراطهم في سوق العمل. وسوف نحاول فيما يلي ان نتبين كيف انعكست هذه التغييرات، لا سيما الديموغرافية منها، على قضايا التشغيل وسوق العمل خلال سنوات الحرب المتمادية.

٢-السمات الاساسية لتطور سوق التشغيل في لبنان:

قبل تناول المميزات الاساسية لسوق التشغيل في لبنان، لا بد من الاشارة الى ندرة المعطيات الاحصائية الدقيقة الموثوق بها في هذا الموضوع بسبب عدم تحديث القاعدة الاحصائية في البلاد منذ اندلاع الحرب عام ١٩٧٥ .وباستثناء الدراسة الميدانية(بالعينة) التي نفذتها مديرية الاحصاء المركزي حول اوضاع القوى العاملة عام ١٩٧٠ [١٨]، فانه لم يجر منذ بداية السبعينات تنفيذ اي دراية احصائية رسمية لاحقة في هذا الصدد. وحتى عام ١٩٨٧ اقتصرت اعمال البحث في هذا الاطار على وضع تقديرات مبنية على اسقاط الاتجاهات السابقة(Extrapolation)، او على تنفيذ دراسات ميدانية جزئية تتناول موضوع التشغيل ضمن نطاق قطاعي اومناطقي ضيق. بيد ان الدراسة الميدانية الاحصائية الشاملة التي اجرتها عام ١٩٨٧ جامعتا القديس يوسف(لبنان) ولافال(كندا) حول النزوح القسري الداخلي بسبب الحرب[١٩]، اتاحت تجديد بعض المعطيات حول الخصائص الديموغرافية وخصائص سوق العمل في البلاد، وان كانت هذه المعطيات قد شكلت هدفا ثانويا، بالنسبة لموضوع الدراسة، وليس هدفا رئيسيا. وبالاستناد الى هاتين الدراستين، اضافة الى مصادر بحث اخرى، سوف نحاول استطلاع السمات الاساسية لتطور سوق التشغيل في لبنان خلال العقدين المنصرمين، مع التوقف قبل ذلك عند تطور تقديرات السكان المقيمين في البلاد.

١٨ الجمهورية اللبنانية،مديرية الاحصاء المركزي(١٩٧١): دراسة القوى العاملة في لبنان - ١٩٧٠-بيروت

١٩ "La population déplacée au Liban:1975-1987"-Université Saint Joseph(Beyrouth)et Université Laval(Canada)-Octobre 1991.

٢-١-السكان المقيمون في لبنان:

اعكست الحرب اللبنانية تراجعا واضحا في معدلات نمو عدد المقيمين في البلاد، بفعل تضافر عوامل عدة اهمها الارتفاع في معدلات الهجرة الى الخارج والانخفاض في معدل الولادات والانخفاض الاقل حدة في معدلات الوفيات الطبيعية اضافة الى ارتفاع الوفيات الناجمة عن الحرب.

وقد انخفض معدل النمو السكاني من نحو ٢,٤ في المئة سنويا في النصف الاول من السبعينات الى نحو ١,٥ في المئة سنويا ما بين عام ١٩٧٥ وعام ١٩٨٧ اذا ما اعتمدت تقديرات السكان لهذين العامين، المتضمنتين في دراسة "كرباج وفارغ"[٢٠]. بالنسبة لعام ١٩٧٥ وفي دراسة"النزوح القسري..." بالنسبة لعام ١٩٨٧ ، كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول الاول

تطور تقديرات عدد المقيمين

التاريخ	عدد المقيمين (الف نسمة)	المصدر
بداية عام ١٩٧٠	٢١٢٦	دراسة القوى العاملة/مديرية الاحصاء المركزي
بداية عام ١٩٧٠	٢٢٦٥	كرباج وفارغ (تصحيح نتائج دراسة مديرية الاحصاء)
بداية عام ١٩٨٧	٣٠٦١	دراسة "النزوح القسري..."
بداية عام ١٩٩٠	٣٢٠٠	اسقاط نتائج ١٩٨٧ "معدل نمو سنوي قدره ١،٥ في المئة"
بداية عام ١٩٩٤	٣٣٩٦	اسقاط نتائج ١٩٨٧ "معدل نمو سنوي قدره ١،٥ في المئة"

٢٠ يوسف كرباج وفيليب فارغ:" الوضع الديموغرافي في لبنان عام ١٩٧٤ "- منشورات الجامعة اللبنانية-١٩٧٥

واذ يستحيل في ظل المعطيات الاحصائية المتاحة، تكميم الاثر المستقل لتغير كل من معدلات الهجرة والوفيات والولادات على عدد المقيمين، الا انه يمكن في المقابل تقدير المحصلة العامة لتفاعل هذه الآثار مجتمعة، وذلك من خلال مقارنة تقديرات السكان الواردة في هذا الجدول مع ما كان سبق ان وضع من تقديرات قبل الحرب حول النمو المرتقب في عدد السكان في البلاد.

ويتبين في هذا الاطار من خلال اعتماد فرضية "كرباج وفارغ"[٢١] الوسطية بشأن انخفاض الخصوبة في لبنان، ان اجمالي المقيمين في لبنان كان يفترض ان يبلغ نحو ٣,٦٥٠ مليون نسمة عام ١٩٩٠ في حين ان التقدير الواقعي-المشمول في الجدول الاول- يشير في العام نفسه الى٣,٢ مليون فقط، مما يعني ان "الفجوة السكانية" المحققة خلال سنوات الحرب ١٩٧٥-١٩٩٠ قد بلغت نحو ٤٥٠ الف نسمة. وتمثل هذه الفجوة حصيلة العوامل الانفة الذكر المؤثرة في النمو الديموغرافي خلال هذه الفترة.

٢-٢ -تطور حجم القوى العاملة:

انعكست الحرب باشكال متفاوتة واحيانا متناقضة على تطور حجم التشغيل في البلاد. ففي المرحلة الاولى من الحرب، وبخاصة خلال النصف الثاني من السبعينات، اتجهت القوى العاملة نحو الانخفاض، بسبب الدمار واعادة التموضع المفاجئة في الانشطة الاقتصادية، وكذلك بسبب تعاظم تيار "الهجرة الى النفط" خلال الفترة التي اعقبت صدمة اسعار النفط الاولى عام ١٩٧٤/١٩٧٣ . ثم ما لبثت القوى العاملة ان عادت الى الارتفاع بدءا من مطلع الثمانيات، وبخاصة بعد عام ١٩٨٤ ، حيث يعتقد بأن استفحال الازمة المعيشية، المتزامن مع بروز ظاهرة التضخم الفالت(Hyper inflation) وانهيار العملة الوطنية، قد دفع الكثير من اللبنانيين الذين كانوا في سن العمل ولا يعملون، الى الالتحاق بسوق العمل تدعيما لمصادر دخل عائلية كانت تتجه

٢١ كرباج وفارغ-مرجع سابق

بشكل تدريجي نحن الذوبان وساهم في اقفال بعض المدارس وتزايد معدلات التسرب من المدارس خلال سنوات الحرب.. ففي ظروف لبنان الخاصة اتت زيادة عرض الاجور(Offre de travail) كرد على انهيار المداخيل ولا سيما الاجور، وذلك خلافا لما تقول به المدرسة الكلاسيكية من ان عرض العمل هو في العادة دالة عكسية (fonction décroissante) لمستويات الاجور الفعلية. فعندما تصبح نسبة مهمة من المواطنين تعيش عند خط الفقر او دونه بسبب ضعف مستوى دخلها، فان اي دخل اضافي يتأتى من الانخراط في سوق العمل يصبح ذا شأن بالنسبة لتلبية الحد الادنى من متطلبات العيش الضرورية. ولعل هذا ما يفسر الارتفاع الكبير نسبيا الذي سجل في حجم القوى العاملة-بمن في ذلك المتعطلين عن العمل- التي زادت من ٥٧٢ الف شخص عام ١٩٧٠ (دراسة مديرية الاحصاء المركزي) الى ٨٨٣ الف شخص عام ١٩٨٧ (دراسة النزوح القسري)، اي بنسبة ٥٤,٤ في المئة. وهذه النسبة هي اعلى من نسبة ارتفاع عدد المقيمين في الفترة ذاتها والبالغة-اذا ما اعتمدنا تقرير"كرباج وفارغ" المصحح لعدد المقيمين عام ١٩٧٠ (راجع الجدول الاول) - نحو ٣٥ في المئة. وتعكس هذه المعطيات ارتفاع معدل النشاط الاقتصادي في البلاد من ٢٥,٣ في المئة عام ١٩٧٠ الى ٢٨,٨ في المئة عام ١٩٨٧ ، مع الاشارة الى ان جزءا اساسيا من هذا الارتفاع قد حصل بفعل تغير هيكلية اعمار السكان المقيمين، كما سنرى لاحقا. ومن الواضح ان اسقاط هذه الاتجاهات على الفترة الزمنية الاحقة الممتدة بين عام ١٩٨٧ وعام ١٩٩٤، لا يغير من طبيعة الاستنتاجات المبنية اعلاه. ويقدر بالتالي ان يكون اجمالي عدد العاملين عام ١٩٩٤، بمن فيهم المتعطلون عن العمل، في حدود المليون الى مليون ومئة الف شخص. وفي جميع الاحوال ينبغي انتظار انتهاء الدراسة الجديدة عن القوى العاملة في لبنان التي اقر تنفيذها- باشراف منظمة العمل الدولية، كي يجري المزيد من التدقيق والتفصيل في اتجاهات تطور سوق العمل.

٢-٣- تطور خصائص القوى العاملة:

شهدت تركيبة القوى العاملة خلال العقدين المنصرمين تغييرات عميقة في خصائصها، بحسب ما تظهره نتائج الدراسات المتاحة، لا سيما مديرية الاحصاء المركزي(١٩٧٠) ودراسة النزوح القسري (١٩٨٧). ويمكن استعراض ابرز هذه التحولات كالآتي:

٢-٣-١-معدل النشاط الاقتصادي بحسب الجنس وفئات الاعمار:

سبقت الاشارة الى ارتفاع المعدل العام للنشاط الاقتصادي بصورة ملحوظة بين عام ١٩٧٠ و عام ١٩٨٧. ولكن تنبغي الملاحظة بأن ارتفاع هذا المعدل بالنسبة للذكور كان أشد وضوحا مما هو عند الاناث. فلدى الفئة الاولى ارتفع هذا المعدل من ٤٣,٨ في المئة عام ١٩٧٠ الى ٤٨ في المئة عام ١٩٨٧، فيما لم يسجل سوى ارتفاع طفيف لدى الفئة الثانية(الاناث)، حيث بقي في حدود ٩ في المئة الا انه يجب التنبه الى ان الثبات الظاهري في معدل نشاط الاناث ربما كان عائدا، في جانب منه، الى النقص في التصريح عن عمل النساء، خصوصا في المناطق الريفية حيث تسود اشكال متنوعة من العمل العائلي. كما يلاحظ بروز تأخر في سن الدخول الى العمل لدى العاملين من الجنسين، خصوصا في فئات الاعمار ما بين ١٥ و ٢٤ سنة، فيما يبرز اتجاه واضح نحو مد فترة العمل بعد عمر الخمسين عاما.

من جهة اخرى يعزي الارتفاع الملحوظ في المعدل العام للنشاط الاقتصادي الى تغير التركيبة العمرية للسكان، ذلك ان نسبة الذين هم في سن العمل(١٥-٦٤) من مجموع السكان بلغت عام ١٩٨٧ نحو ٦١,٢ في المئة مقابل ٤٩,٧ في المئة فقط عام ١٩٧٠.

ويبين الجدول الثاني معدل النشاط بحسب فئات الاعمار:

الجدول الثاني

معدل النشاط بحسب فئات الاعمار

الفئة العمرية	٪	
	١٩٧٠	١٩٨٧
٩-٠	٠٠،٢٠	٠٠،٣٠
١٤-١٠	٠٦،٣٠	٠٤،٨٠
١٩-١٥	٢٧،٢٠	٢٤،١٠
٢٤-٢٠	٤٨،٨٠	٤٥،٧٠
٢٩-٢٥	٥٥،٧٠	٥٧،٦٠
٣٤-٣٠	٥٥،٨٠	٥٨،٢٠
٣٩-٣٥	٥٦،٠٠	٥٦،٢٠
٤٤-٤٠	٥٥،٢٠	٥٣،٤٠
٤٩-٤٥	٥٥،٣٠	٥٢،٠٠
٥٤-٥٠	٤٩،١٠	٥١،٨٠
٥٩-٥٥	٤٥،٢٠	٤٦،٥٠
٦٤-٦٠	٤٠،١٠	٤١،١٠
٦٩-٦٥	٣١،٥٠	٣١،٠٠
٧٠ وما فوق	١٨،٣٠	١٣،٥٠

٢-٣-٢-تطور التوزيع المناطقي والقطاعي للعاملين:

تزامنت سنوات الحرب، وما اقترنت به من ظاهرات اقتصادية واجتماعية معقدة، بتعديلات اساسية في التوزيع المناطقي للعاملين، لا سيما بعدما ادى تدمير الوسط التجاري ونشوء خطوط التماس في العاصمة وضواحيها الي عملية اعادة تموضع واسعة للسكان وللانشطة الاقتصادية وبالتالي العاملين. وبالاستناد الى الدراسات المتاحة، امكن استخلاص استنتاجات بارزة على هذا الصعيد، اهمها التراجع الحاد في حصة العاصمة(ضمن حدودها الادارية) من اجمالي العاملين، حيث انخفضت هذه الحصة من نحو ٢٨ في المئة عام ١٩٧٠ الى ١٦,٥ في المئة عام ١٩٨٧. في المقابل سجل ارتفاع ملحوظ وان متفاوت في حصص المحافظات الاخرى كافة لا سيما في البقاع(من ٨,٧ في المئة الى ١١,٥ في المئة) والشمال (من ١١,٥ في المئة الى ١٣,٥ في المئة) والجنوب (من ١٣,٧ في المئة الى ١٦ في المئة) وجبل لبنان بما في ذلك ضواحي العاصمة(من ٣٨,٣ الى ٤٢,٥في المئة). وقد اندرجت هذه التعديلات في توزع العاملين، في اطار بروز وتوسع اشكال من اللامركزية الاقتصادية القسرية التي فرضتها ظروف الحرب. بيد ان ثمارات هذه الاشكال من اللامركزية الاقتصادية توزعت بشكل غير متكافئ بين المناطق المختلفة، الامر الذي لم يخفف من حدة مشكلة التفاوت بين المناطق، التي كانت موجودة اصلا قبل تفجر الحرب، والتي كانت عائدة الى التركز الشديد في مرافق وتجهيزات البنىالتحتية في العاصمة ومحافظة الجبل. وايماناً منها بحدة هذه المشكلة، سعت الحكومات اللبنانية المتعاقبة منذ عام ١٩٩٠ الى ادخال تعديلات كبيرة في نسق توزع البنى التحتية، بما يخفف من الاختلالات المناطقية. ويستدل من التوزع الجهوي لتوظيفات"الخطة الوطنية العاجلة لاعادة التأهيل" NERP [٢٢]ان اكثر من ٥٠ في المئة من هذه التوظيفات سوف تخصص لاعادة تأهيل وانماء البنى التحتية خارج اطار العاصمة.

اما بالنسبة للتوزع القطاعي للعاملين فانه يلاحظ من تقاطع المعطيات المستخلصة من

٢٢ National Emergency Reconstruction Programme(NERP)three years programme-Update ٢٢/١/١٩٩٣

الدراسات المذكورة اعلاه ان حصة قطاع الخدمات من اجمالي القوى العاملة قد زادت من ٥٦ ٪ الى ٦٥٪ بين عام ١٩٧٠ وعام ١٩٨٧، فيما تراجعت حصة كل من قطاعي الصناعة وخصوصا الزراعة، كما هو مبين في الرسم البياني التالي:

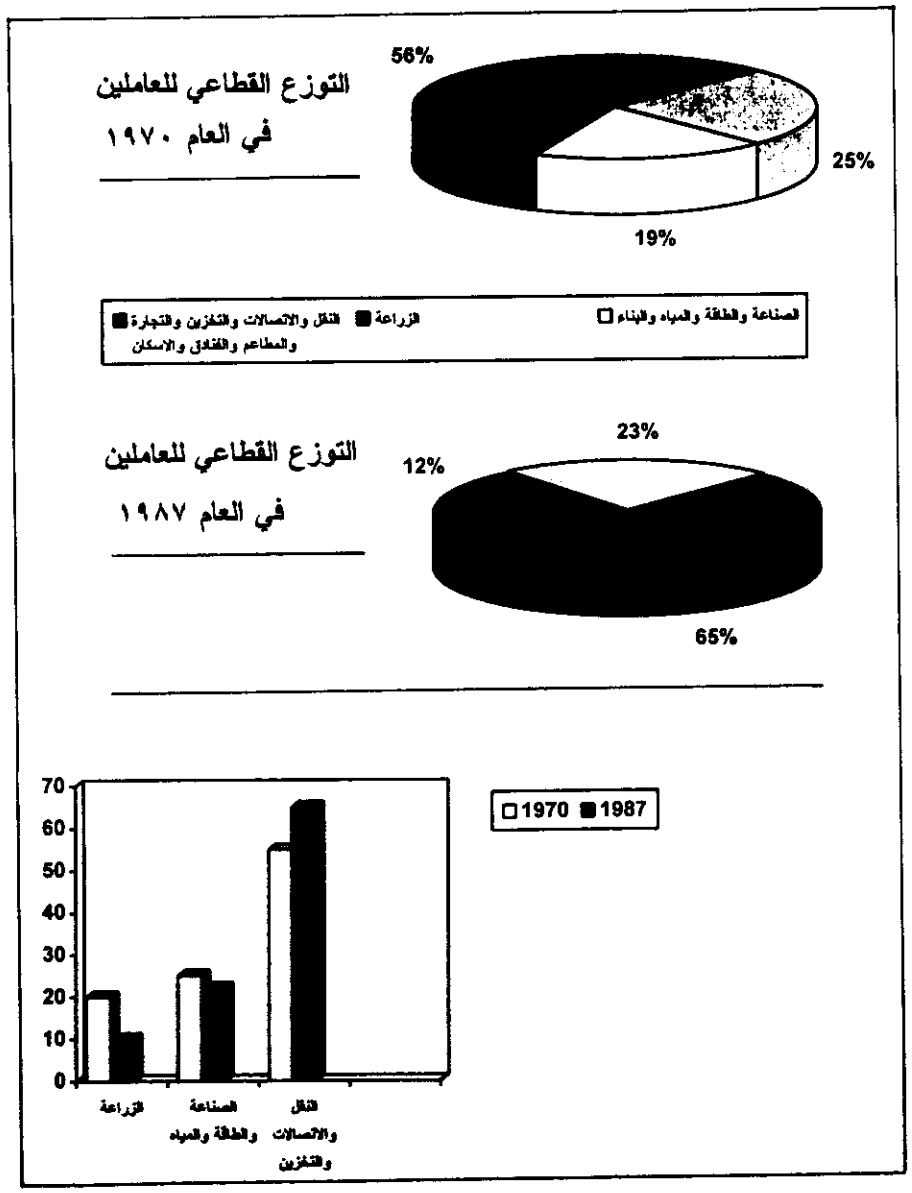

٢-٣-٣-توزع العاملين بحسب المستوى التعليمي والفئات الاجتماعية- المهنية:

بالرغم مما خلفته الحرب من اضرار في رأس المال والدخل، فان مستوى التحصيل العلمي للقوى العاملة قد سجل، حسب المؤشرات الاحصائية المتاحة، تحسنا ملحوظا في العقدين المنصرمين، كما هو مبين في الجدول الثالث:

توزع العاملين بحسب مستوى التحصيل العلمي(٪)

مستوى التحصيل العلمي للعاملين	أميون	دون الابتدائي	ابتدائي	تكميلي	ثانوي	جامعي	المجموع
١٩٨٧	١٢،٤	٠٩،٧	٢٦،٠٠	٢١،٦	١٥،٥	١٤،٨	١٠٠
١٩٧٠	٢٩،٤	٣٥،٣	١٥،٢	٠٩،٥	٠٦،٣	٠٤،٣	١٠٠

ان هذا الجدول يشير بوضوح الى انخفاض نسبة الامية بين العاملين من ٢٩,٤ في المئة عام ١٩٧٠ الى ١٢,٤ في المئة عام ١٩٨٧، فيما ارتفعت تباعا نسبة الحائزين على الشهادات الابتدائية والتكميلية والثانوية والجامعية. ويلاحظ، بالنسبة للعاملين الحائزين على شهادات جامعية انهم باتوا يشكلون نحو ١٤,٨ في المئة من مجموع العاملين عام ١٩٨٧ بالمقارنة مع ٤,٣ في المئة عام ١٩٧٠ وقد لعب تفريع الجامعة اللبنانية دورا هاما في ذلك. بيد ان هذا التحسن الواضح في مستوى التحصيل العلمي للعاملين يحجب ان لا يجب النظر عن بعض النتائج التفصيلية التي امكن استخلاصها من دراسة النزوح القسري(عام١٩٨٧). فنسبة الامية، وان تراجعت، تبقى شديدة الارتفاع نسبيا في صفوف العاملين في الزراعة حيث تصل الى نحو ٣٦ في المئة من مجموع العاملين في هذا القطاع، وتليها نسبة الاميين لدى عمال الخدمات التي تبلغ نحو ٢١ في المئة. كذلك فانه ينبغي التحفظ على المضمون الحقيقي للتحسن في مستوى التحصيل العلمي المستخلص من المؤشرات الاحصائية الواردة في الجدول الثالث، ذلك ان نسبة لا يستهان بها من العاملين اكملت تحصيلها العلمي خلال سنوات الحرب. و من

المعروف أن المستوى النوعي للتعليم قد انخفض بصورة عامة في تلك السنوات، خصوصا في مجال التعليم الرسمي وبعض فروع التعليم الخاص التي تراجعت رقابة وزارة التربية عليها. وبالطبع يطرح هذا الامر على المسؤولين اللبنانيين مهمات كبيرة لجهة اعادة بعث الثقة في التعليم الرسمي واعادة تأهيل وتطوير مؤسساته وموارده البشرية، بما يفسح المجال مجددا، لا بل يوسع الخيارات، امام فئات واسعة من اللبنانيين للتزود بتحصيل علمي حقيقي يمكنهم من المشاركة، بفعالية و كفاءة اكبر، في مجرى النشاط الاقتصادي، ويوفر لهم بالتالي الدخل المتناسب مع هذه الفعالية وتلك الكفاءة.

اما فيما يتعلق بتوزع العاملين بحسب الفئات المهنية-الاجتماعية المختلفة، فالملاحظ ان التصنيفات المهنية التي اعتمدت في دراسة النزوح القسري(١٩٨٧) مختلفة عن تلك المعتمدة في دراسة مديرية الاحصاء المركزي(١٩٧٠). وجل ما يمكن استنتاجه ان ما بين ٤٠ و ٤٥ في المئة من العاملين هم اما" ارباب عمل وعاملون مستقلون"(٣٠,١٪) او"مهن حرة" و"مزارعون" ما بين ١٠و١٥ في المئة . مما يعني ان الفئات العاملة باجر، بتلاوينها المختلفة، تراوح نسبتها بين ٥٥و ٦٠ في المئة من مجموع العاملين(١٩٨٧). وتعكس هذه النتيجة الاهمية النسبية للعمل المأجور(Travail Salarial) في لبنان، وبالتالي الاثار الاقتصادية والاجتماعية البالغة العمق والشمول التي ترتبت عن انهيار القوة الشرائية للاجور بدءا من اواسط الثمانينات بسبب تزامن استفحال التضخم وانهيار سعر صرف العملة الوطنية. ويطرح هذا الواقع على المسؤولين مهمات جسيمة لجهة بلورة السياسات والآليات التي تمكن من حماية الاجر ومن الحفاظ على قدر من التوازن والانسجام بينه وبين مستوى تكاليف المعيشة ناهيك عن السياسات الاجتماعية الاخرى المكملة الرامية الى تعزيز القيمة الحقيقية للتقديمات الاجتماعية التي يستفيد منها مجتمع الاجراء.

٢-٤-الهجرات الداخلية والخارجية واثرها على موضوع التشغيل:

تميزت سوق العمل خلال العقدين المنصرمين بتيارات كثيفة من الهجرات الداخلية والخارجية التي خلفت بصمات واضحة في خصائص سوق العمل والآليات الناظمة له. وانعكست

تيارات الهجرة هذه، بأشكال متفاوتة واحيانا متناقضة على الصعيد الاجتماعي.

٢-٤-١- الهجرة الداخلية:

تعالج هذه الوثيقة في فصل آخر-فصل الاندماج الاجتماعي- ظاهرة التهجير واوضاع المهجرين الذين يدخلون في عداد الفئات المعرضة للتمييز والتهميش الاجتماعيين. وسوف نحصر البحث، هنا، في دراسة حجم هذه الظاهرة وتأثيرها على سوق العمل.

بداية يجب التأكيد على ان ظاهرة النزوح الداخلي، مع ما تعبر عنه من اختلالات اقتصادية واجتماعية، ليست جديدة. فقد طالت هذه الظاهرة قبل تفجر الحرب-وبالتحديد بين عام ١٩٥٠ وعام ١٩٧٥- نحو ٦٠٠ الى ٦٥٠ الف نسمة، اي ما يمثل ربع اجمالي المقيمين في البلاد آنذاك تقريبا [٢٣]. وارتدت ظاهرة النزوح الداخلي آنذاك طابع الهجرة الطوعية المرتبطة باعتبارات اقتصادية وبتفاوت مستوى الدخل بحسب المدن والارياف. واتجهت هذه الهجرة اساسا نحو المدن لا سيما بيروت.

الا انه تجدر الاشارة الى الحالة الخاصة للنزوح من الجنوب اللبناني. ففي هذه المنطقة، تزامن فعل العوامل الاقتصادية والاجتماعية، والاهمال التاريخي، مع الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة بدءا من اواخر الستينات لتصبح سببا رئيسيا للنزوح الكثيف من المناطق الجنوبية الحدودية، الى مناطق اكثر امنا، ولا سيما الى ضواحي بيروت. وقد توسع دور الاعتداءات ثم الاحتلال الاسرائيلي بعد ١٩٧٥، ولاسيما بعد اجتياح ١٩٧٨ و ١٩٨٢، حيث شكل ذلك سببا اولا للتهجير المستمر من الجنوب والشريط الحدودي المحتل في الجنوب والبقاع الغربي.

وبشكل عام بعد تفجر الحرب اللبنانية عام ١٩٧٥، اتخذت التحركات السكانية الداخلية

٢٣ A.Chami:Evolution de la classe ouvrière dans le capitalisme libanais contemporain-Thèse de doctorat-Grenoble-١٩٨٧

طابعا قسريا عنيفا، نتيجة عمليات الفرز الديموغرافي والطائفي التي اطلقتها هذه الحرب، خصوصا في الفترة الممتدة بين عام ١٩٧٥ وعام ١٩٨٧. وبرزت موجات تهجير داخلي جديدة اثر اندلاع حربي التحرير والالغاء عامي ١٩٨٩و١٩٩٠.

واذا اردنا ان نلخص-بايجاز شديد- المعطيات الخاصة بحركة النزوح الداخلي القسري وان نتلمس ما يمكن ان يترتب عنها من آثار خلال مرحلة النهوض، فاننا نتوقف بشكل خاص عند النقاط والاستنتاجات الرئيسية التالية:

أ- ان النزوح القسري الداخلي قد طاول خلال السنوات ١٩٧٥-١٩٩١ نحو ٨٠٠ الف نسمة، اي نحو ٢٥ في المئة من مجموع عدد المقيمين عام١٩٩١. وهذا يعني، على صعيد آخر، ان القوى العاملة التي تأثرت بهذا النزوح، قد لا تقل عن ٢٠ في المئة من اجمالي عدد العاملين.

ب- ان النزوح الداخلي، خصوصا في جانبه القسري، قد انعكس في اتجاهات عدة على صعيد التشغيل. فمعدل النشاط الاقتصادي في صفوف المهجرين مال نحو الانخفاض، بالمقارنة مع معدل النشاط على الصعيد الوطني، بحسب ما اظهرته دراسة النزوح(١٩٨٧). كما تعرض جمهور المهجرين لظاهرة البطالة بقوة اكبر بالمقارنة مع الفئات الاخرى من العاملين. وسجل كذلك بعض الانخفاض في المستوى التعليمي للعاملين المهجرين، بالمقارنة مع المستوى التعليمي للعاملين عموما.

ج- ان هذا النزوح القسري الداخلي قد لا يكون انعكس بصورة جذرية على حجم عرض العمل (Offre de travail) في البلاد، الا انه انطوى على سلبيات بالنسبة للاستخدام الامثل للموارد البشرية وعلى توزعها بحسب المناطق والقطاعات المختلفة، حيث ادى على سبيل المثال الى بروز فائض نسبي في العمالة في مناطق او قطاعات محددة وبروز نقص نسبي في مناطق وقطاعات اخرى.

د- ان هذا النزوح قد انطوى على مشكلات اجتماعية خطيرة وبالغة التعقيد والشمول، لا سيما ان فترة التهجير قد طالت وتعززت خلالها، ولو على مضض، اليات استقرار المهجرين في اماكن سكنهم وعملهم الجديدة، وذلك بالرغم من استمرار انشداد معظم المهجرين الى فكرة العودة. وانعكست مشكلات التهجير بشكل مباشر على اوضاع الاسر المعيشية والسكنية والصحية والثقافية والنفسية.

لقد ادركت الحكومات اللبنانية المتعاقبة منذ انتهاء الحرب اهمية ايلاء موضوع عودة المهجرين الحيز الاكبر من اولويات الحكم واهتماماته. وقد سجلت خطوات عدة ايجابية على طريق المعالجة الطويلة المدى لهذه الظاهرة المعقدة: من انشاء وزارة المهجرين الى تخصيص اعتمادات متزايدة لحل مشكلة الاخلاءات والتعويضات، الى تحقيق عودة نحو١٥ في المئة من المهجرين،الى وضع الخطط الآيلة للنهوض بمرافق البنى التحتية في مناطق التهجير وغير ذلك من الاجراءات. ويجري الاعداد في الوقت الحاضر لاطلاق مشروعات كبرى للبنية التحتية في مناطق المهجرين، بعدما تأمن جزء من التمويل، عبر سندات خزينة بالدولار اصدرتها الحكومة اللبنانية. ان هذه الخطوات وغيرها مهمة وضرورية ولكنها غير كافية، لان الحق في العودة – الذي يعتبر حقا مقدسا – لن تكتمل ترجمته الى حيز الواقع، الا مع تطوير الحياة السياسية وتنقيتها وتحقيق مزيد من التقدم في عملية اعادة بناء الدولة والمجتمع، وتكريس مفهوم المواطن واحترام حقوقه المدنية وحرياته العامة. وتحقيق تنمية شاملة لكل المناطق اللبنانية.

٢-٤-٢-الهجرات الخارجية:

شكلت الهجرة الى الخارج احدى سيمات التركيبة الاقتصادية وسوق العمل في لبنان، وان تفاوت، حجم ونوعية العوامل المحلية"الطاردة" والعوامل الخارجية"الجاذبة" لتيارات الهجرة بحسب الفترات. ففي الفترة التي سبقت الحرب بلغ معدل الهجرة في السنة نحو ٥ بالالف، اي

٢٤ د. نجيب عيسى: التعطل واعادة الاعمار في لبنان-منظمة الاسكوا-١٩٩٣

نحو عشرة الاف شخص سنويا غالبيتهم من الذكور(٨٣,٥٪)، ومن ذوي الاعمار المعنية بسن العمل (٩٥,٦٪). وبالنسبة لنحو ٨٠ في المئة منهم شكل البحث عن العمل السبب الاول لقرار الهجرة[٢٤] .وقد تعاظمت تيارات الهجرة الى الخارج طوال سنوات الحرب ليس بسبب ما احدثته هذه الاخيرة من اضرار ودمار اقتصاديين وحسب، بل كذلك بسبب الفورة النفطية التي شهدتها دول الخليج العربي، على الاقل حتى اوائل الثمانيات. وقد تواصلت حركة الهجرة على امتداد الثمانينات واتجهت في قسم مهم منها نحو بلدان مقصد غير عربية، مرتدية بشكل تدريجي سمة الهجرة البعيدة وشبه الدائمة.

ان المعلومات الرسمية عن حجم الهجرة الخارجية خلال سنوات الحرب ليست متاحة. ولكن بالاستناد الى طرق حسابية مستندة الى حجم "الفجوة السكانية" المتأتية عن سنوات الحرب، امكن تقدير اجمالي الرصيد الصافي للهجرات الخارجية خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٩١ بنحو ٥١٧ الف نسمة، اي ما يمثل نحو١٦,٢ في المئة من مجموع عدد المقيمين في لبنان عام ١٩٩١ [٢٥]. وتزيد النسبة عن هذا المستوى المقدر فيما لو اخذ في الاعتبار رصيد الهجرات الخارجية السابقة على الحرب. ان تقييم هذه المعطيات الجزئية، يسمح بتسجيل الملاحظات التالية:

أ- ان هجرة اللبنانيين الكثيفة الى الخارج قد انعكست على سوق العمل المحلية وعلى عرض العمالة في البلاد. واذ تنعدم المعطيات الاحصائية الرسمية الدقيقة حول أعداد العاملين، او من هم في سن العمل، من بين الذين هاجروا، الا ان بعض الدراسات الجزئية تفيد ان نسبة العاملين بين المهاجرين تتجاوز بصورة واضحة نسبة العاملين بين السكان المقيمين. وينطبق هذا الاستنتاج بشكل خاص على حركة الهجرة الخارجية العائدة الى النصف الثاني من السبعينات حيث شكلت بلدان الخليج المقصد الرئيسي للمهاجرين واقتصرت الهجرة في احيان كثيرة على رب الاسرة او على من هم في سن العمل فيها. كما ينطبق ايضا، وان بنسب اقل، على الهجرة

٢٥ كمال حمدان:خصائص سوق العمل في لبنان وانعكاسات ازمة الخليج عليها-في "الهجرة وحركة القوى العاملة والهجرة العائدة"- منظمة العمل الدولية-١٩٩٣.

اللاحقة التي حصلت في الثمانينات، بالرغم من ان هذه الهجرة قد تزايد طابعها الدائم والبعيد وشملت في كثير من الاحيان انتقال اسر بكاملها الى الخارج. وفي تقديرنا ان اعتماد معدل للنشاط الاقتصادي قدره ٣٥٪ بالنسبة للمهاجرين-في مقابل نحو ٢٩٪ للمقيمين- يبدو واقعيا الى حد كبير. وهذا يعني ان عدد العاملين بين المهاجرين خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٩١ كان يفترض ان لا يقل عن ١٨٠ الف عامل، اي ما يراوح بين ١٧ و ١٨ في المئة من مجموع القوى العاملة في البلاد في اوائل التسعينات.

ب-ان هذه الهجرة قد شكلت صمام امان للنظام الاقتصادي والاجتماعي اللبناني على امتداد سنوات الحرب. فقد ساهمت الهجرة، من جهة اولى في امتصاص نسبة متزايدة من فائض عرض العمل في ظل ظروف تميزت بالتراجع شبه التدريجي في حجم النشاط الاقتصادي المحلي وفي الناتج المحلي القائم. وساهمت الهجرة من جهة ثانية في تأمين تدفقات مالية في اتجاه لبنان، من جانب اللبنانيين العاملين في الخارج. وقد استطاعت هذه التدفقات في فترات معينة[٢٦] التعويض عن التراجع الحاصل في النتاج المحلي القائم ولا سيما بين اواخر السبعينات واوئل الثمانيات. وبذلك شكلت الهجرة اداة التكيف الرئيسية للاقتصاد الوطني خلال سنوات الحرب. ولكن آثار الهجرة لم تقتصر على الايجابيات، اذ تمخضت عليها سلبيات عدة اهمها انخفاض، مردودية توظيفات رأس المال البشري وان بصورة مؤقتة، وخسارة جزء اساسي من القوى العاملة، ولا سيما الكوادر والملاكات المؤهلة والمدربة.

ج- ان ما نملكه من معطيات لا يسمح بتكميم توزع العاملين المهاجرين بحسب انواع اختصاصهم او تحصيلهم العلمي او مستوى خبرتهم وتدريبهم. بيد انه ليس ثمة ما يجافي الحقيقة في القول ان ذوي التحصيل العلمي العالي والاختصاصات والخبرة وهم الذين كانوا نسبيا، على امتداد سنوات الحرب، الفئات الاكثر تأثرا بالتدهور في الاوضاع العامة، سواء كان هذا التدهور امنيا-سياسيا ام كان اقتصاديا. فهذه الفئات كانت مهيأة اكثر من غيرها، بشكل عام، للهجرة

٢٦ بلغ متوسط قيمة التحويلات في تلك السنوات نحو ملياري دولار سنويا.

والانخراط في اسواق العمل العربية والاجنبية، بما تملكه من لغات واختصاص ومستوى تحصيل علمي، اضافة الى ما تتطلع اليه من استقرار في مستواها المعيشي ومن حرص على مستوى تعليم ابنائها.وقد اظهرت العديد من الدراسات ان نسبة الكوادر والاختصاصيين وذوي المهن والخبرات بين العاملين المهاجربن كانت اعلى من نسبة هذه الفئات من اجمالي القوى العاملة المقيمة كما انها كانت اعلى من النسب المماثلة التي كانت سائدة بين المهاجرين في تيارات الهجرة الاولى من الحرب.

د- ان النزف الذي اصاب القوى العاملة بسبب الهجرة مرشح لن ينعكس سلبا على سوق العمل في مرحلة اعادة البناء والاعمار. فهذه المرحلة تقتضي، بحسب ما تظهره الدراسات المتاحة، قدرا كبيرا من الموارد البشرية الموصوفة والمؤهلة. ولما كان جزء لا يستهان به من هذه الموارد قد هاجر الى الخارج، فان استعادته، جزئيا او كليا، تطرح مهمات كبيرة امام المسؤولين وامام اصحاب العمل المقيمين، لجهة حجم ونوعية الضمانات والحوافز الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية والسكنية التي يفترض توفيرها تعزيزا لقرار العودة من الخارج. ومن بين هذه الضمانات ايضا افساح المجال امام العائدين للمشاركة في صنع المستقبل الاقتصادي والسياسي للبلاد، لا التعامل فقط بصفتهم" موارد بشرية مؤقتة ومستعارة".

٢-٥- تطور معدلات البطالة:

في ظل غياب المعطيات الاحصائية الموثوق بها. يدور جدال واسع حول الحجم الحقيقي لظاهرة البطالة في لبنان. وتتراوح التقديرات حول حجم هذه الظاهرة لفترة ما بعد منتصف الثمانيات بين حد ادنى قدره١٠ في المئة(دراسة النزوح ١٩٨٧) وحد اعلى يراوح بين ٢٠و ٣٠ في المئة(غرفة التجارة والصناعة في بيروت-نيسان ١٩٩١ [٢٧]). ان الفصل بصورة جازمة بين هذه التقديرات المختلفة يبدو امرا صعبا. بيد ان الاهمية الاستثنائية التي يرتديها موضوع البطالة والعلاقة الوثيقة القائمة بين هذا الموضوع من جهة وقضية التنمية الاجتماعية من جهة

٢٧ راجع د.نجيب عيسى- مرجع سابق

ثانية، تفرضان القيام بمقاربة تحليلية بغية الوصول الى تقدير لحجم البطالة يحظى بهامش مقبول من المصداقية العلمية.

لقد حددت مديرية الاحصاء المركزي(١٩٧٠) مفهوم التعطل عن العمل على مستويات ثلاثة: الاول يشمل المتعطلين الحقيقيين عن العمل اي الاشخاص الذين كانوا يعملون وفقدوا عملهم ولا يزالون يبحثون عن عمل، وقد بلغت نسبتهم نحو ٣,١ في المئة من القوى العاملة عام ١٩٧٠. والثاني يشمل الباحثين عن عمل لاول مرة وقد بلغت نسبتهم ٢,٧ في المئة. اما الثالث فيتناول المتعطلين الظرفيين او الموسميين الذي قدرت نسبتهم آنذاك بنحو ٢,٣ في المئة، مما يجعل معدل التعطل الاجمالي عن العمل عام ١٩٧٠ في حدود ٨,١ في المئة.

ان ظاهرة البطالة خلال سنوات الحرب لم تخضع لأي دراسة احصائية ميدانية شاملة, باستثناء ما صدر من معطيات جزئية وغير مباشرة عن هذا الموضوع في دراسة النزوح القسري(١٩٨٧) التي افادت ببلوغ معدل التعطل الاجمالي نحو ١٠,٤ في المئة في ذلك العام، ضمنهم ٦ في المئة كانوا فقدوا اعمالهم وهم ما يزالوا يبحثون عن عمل، و٤,٤ في المئة هم في عداد الذين يبحثون عن العمل لاول مرة. وفي اعتقادنا ان هذا التقدير يبدو واقعيا الى حد معين مع الاشارة الى انه لم يأخذ في الاعتبار على الارجح فئة المتعطلين الظرفيين عن العمل. ولو اخذت هذه الفئة في الحسبان، لأ مكن التوصل الى تقدير لمعدل التعطل يراوح بين ١٢ و ١٤ في المئة. ويمكن الترجيح ان يكون هذا المستوى من البطالة لا يزال هو السائد راهنا، لاسيما اذا افترضنا ان الآثار السلبية على البطالة الناجمة عن احداث العامين ١٩٨٩ و ١٩٩٠، ربما جرى تحييدها بفعل الآثار الايجابية التي أفرزها على الصعيد نفسه تجاه الاقتصاد اللبناني مجددا نحو الانتعاش ولوالنسبي اثر انتهاء الحرب عام ١٩٩٠، وان نسبيا على صعيد آخر، تشكل اليد العاملة الأجنبية احد العناصر المكونة لمسألة العمالة في لبنان. وهنا تتفاوت التقديرات بين رقم يقارب نسبة اليد العاملة الاجنبية في لبنان قبل الحرب، وبين تقديرات مبالغ فيها تجعلها مادية من حيث الحجم للقوى العاملة اللبنانية. وبانتظار دراسة هذه الظاهرة، وتحديد حجمها استنادا الى استقصاءات موضوعية، نكتفي بالاشارة الى انها تشكل عامل منافسة لليد العاملة اللبنانية ولا

سيما في بعض القطاعات(بناء، عمل زراعي، خدمات منزلية...)، رغم بعض التحفظ من ان اللبنانيين يمتنعون عن القيام بهذه الاعمال.

ان ما يدفع الى عدم المبالغة في تضخيم حجم ظاهرة البطالة ينطلق، اضافة الى ذلك، من العوامل والاعتبارات الأساسية التالية:

أ- ان هجرة اللبنانيين الى الخارج قد شكلت على امتداد سنوات الحرب صمام امان حال دون تفاقم البطالة، مع التذكير في هذا الاطار بأن تلك الهجرة قد طاولت نحو٥١٧ الف نسمة من ضمنهم نحو ١٨٠٠٠٠ ناشط اقتصاديا خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٩١ بحسب ما بيناه اعلاه. وقد اتاحت هذه الهجرة الفرصة امام الوافدين الجدد الى سوق العمل لايجاد بعض الفرص، ولا سيما الخريجين الجامعيين في البلاد.

ب- ان فرص العمل التي ضاعت بسبب الحرب والدمار الذي اصاب المؤسسات قد تم التعويض عنها، الى حد كبير، عبر فرص العمل الجديدة التي وفرتها عملية اعادة تموضع هذه المؤسسات وتفريعها في اطار أشكال من اللامركزية الاقتصادية العفوية التي شجعت الحرب قيامها، والتي انعكست في تراجع عدد المقيمين في العاصمة الادارية وارتفاعهم في سائر المحافظات.

ج- ان الازدياد المثير في حجم"الاقتصاد الموازي" (economie souterraine) طوال سنوات الحرب والانتشار الواسع للنشاطات الاقتصادية الهامشية والبسيطة في المجالين المديني والريفي، قد ساهما ايضا في عدم ارتفاع حجم البطالة الصريحة بشكل مطرد، وان كانا قد طرحا على بساط البحث، من جهة اخرى، مسألة البطالة المقنعة وغير المعلنة. والامر نفسه ينطبق على ظاهرة تزايد عدد الطلاب الجامعيين، حيث شكلت اطالة سنوات الدراسة احدى الاشكال الخاصة لتأجيل دخول سوق العمل بالنسبة لفئات واسطة من الشباب، وهي بالتالي حالة خاصة او مؤجلة، من البطالة المقنعة.

د- ان استمرار النمو-وان البطيء- في عدد العاملين في القطاع العام، لا سيما المتعاقدين منهم والمياومين، اضافة الى عديد الجيش وقوى الأمن الداخلي، قد ساهم هذا ايضا في امتصاص جزء من ظاهرة البطالة، وشمل اعدادا من عناصر المنظمات العسكرية اللبنانية التي كانت قد تقاتلت خلال الحرب.

ه- لعل ما يعزز الرأي القائل بعدم جواز تضخيم ظاهرة البطالة، ما انتهت اليه دراسة النزوح(١٩٨٧) من نتائج، لا سيما ما يتعلق منها بارتفاع المعدل العام للنشاط الاقتصادي بين عام ١٩٧٠ وعام ١٩٨٧ واختصار نسبة الباحثين عن عمل لأول مرة على ٤,٥ في المئة فقط، وكذلك اقتصار المعدل العام للبطالة على نسبة ١٠,٤ في المئة(دون البطالة الموسمية).

ومع ذلك ينبغي الاقرار بأن معدل البطالة هذا يعتبر في المقاييس الدولية مرتفعا نسبيا، وان مكافحة هذه البطالة ينبغي بالتالي ان تشكل احدى استهدافات عملية التنمية الاجتماعية. غير ان هذا القرار يجب ان لا يحجب النظر عن المشكلة الأشد تأثيرا في الأوضاع الاجتماعية للسكان، والتي تتمثل اساسا في المستوى المنخفض للمداخيل عموما لا سيما مداخيل الاجراء(بحسب ما بيناه في الفصل المتعلق بالفقر). ففي البلدان الصناعية عندما تتم المفاضلة بين مكافحة البطالة من جهة وحماية الدخل او تحسينه من جهة ثانية، غالبا ما تجري التضحية بالهدف الثاني لصالح الهدف الاول، نظرا الى كون المداخيل مرتفعة نسبيا وربما كانت قابلة لبعض الخفض. فالحد الأدنى للاجور في تلك البلدان يكاد يلامس "خط الفقر". اما في بلد كلبنان فانه من الصعوبة امكان اجراء المفاضلة وفقا للمعادلة نفسها، ذلك ان الحد الادنى للاجور يكاد لايشكل سوى خمس"خط الفقر ". فالمشكلة في هذا البلد اكبر من ان تنحصر في مكافحة البطالة فقط، بل هي تنفتح على طائفة اوسع من المسائل والقضايا التي تتصل بالتوزيع الاولي للمداخيل (Repartition primaire de revenus)وبعملية اعادة التوزيع، اضافة الى العلا قة بين المداخيل والأرباح عموما.

٢-٦- الليبرالية المفرطة وسوق العمل:

لقد حالت الحرب اضافة الى الليبرالية الاقتصادية المفرطة دون تدخل فعال ومنظم من قبل الدولة في مجال التشغيل وسوق العمل. وقد تركت للعبة السوق العفوية-من خلال القرارات الخاصة التي يأخذها عشرات الألوف من الأفراد والمؤسسات-مسألة"تدبير" التوازن في هذا السوق، بين العرض والطلب والهجرة والهجرة المعاكسة... وفي ظروف الحرب المتمادية، وانعدام تدخلات التصحيح والضبط من قبل الأجهزة الحكومية المعنية، اتجهت معظم المشكلات التي كانت قائمة في سوق العمل قبل تفجر الحرب، نحو التفاقم، واضيفت اليها مشكلات جديدة أهمها تشرذم سوق العمل الواحدة الى"اسواق عمل جزئية" واكتساب هذه الاسواق سمات طائفية ومذهبية ومناطقية. واستمر الخلل قائما-بل متفاقما- بين خصائص ومقومات الطلب على العمل وخصائص ومقومات عرض العمل، وذلك كتعبير عن خلل ادهى واعمق بين انظمة التعليم والاعداد والتدريب من جهة وحاجات القطاعات الاقتصادية القصيرة والمتوسطة الأجل من جهة ثانية. وقد برز بشكل خاص ضعف شديد في انتاجية نظام التعليم وتفاوت حاد بين التعليم العام والاعداد المهني، اضافة الى عدم التوازن في نسق توزع الطلاب(الجامعيين) بحسب التخصصات المختلفة.

ان المشكلات والعراقيل التي تعترض انتظام التشغيل وسوق العمل والتي لها تأثير مباشر على عملية التنمية الاجتماعية، تتوزع على طائفة واسعة من العناوين التفصيلية الاضافية. فهناك أولا صعوبة انخراط طالبي العمل لاول مرة في سوق العمل. وهناك ثانيا استغراق قسم كبير من العاملين مدة طويلة في تهيئة انفسهم للعمل دون ان تمكنهم تلك التهيئة فعلا من تحديد نوع المهنة التي يرغبون الانخراط فيها. وهناك ثالثا بقاء العمال الشباب، بعد طول تعطل، فيَ وظائف لا تلائم تطلعاتهم ولا تناسب مع مستوى تحصيلهم العلمي او مع طبيعة تخصصاتهم. وهناك رابعا عدم قدرة غالبية العاملين-وكذلك المؤسسات- على مواجهة التغيرات التقنية او الاقتصادية التي تنشأ في محيط عملهم، وكذلك صعوبة "اعادة التدوير" (Recyclage) او الانتقال الى نشاط آخر. وهناك خامسا ما يواجهه جزء من العمالة الموصوفة من مشكلات حيث يحتل

مواقع عمل لا يستوجب في كثير من الاحيان مستوى التحصيل العلمي المحقق من جانبه. وهناك قبل هذا كله مشكلة البطالة المقنعة التي تكاد توازي، بل تتجاوز من حيث تأثيرها وابعادها، اذ انها تطال فئة واسعة من العاملين في القطاع العام وفي القطاع الزراعي، اضافة الى تجارة المفرق البسيطة والبائعين الجوالين والذين يمتهنون بيع الخدمات البسيطة للاشخاص، فضلا عن عدد كبير من خريجي الجامعات النظرية. والمشكلة في هذه البطالة المقنعة ان المشمولين بها ليسوا معدين كي ينخرطوا في اعمال منتجة اخرى في المدى القصير، مما يطرح مهمات كبيرة على الدولة وعلى القطاعين الخاص والاهلي للعمل على اعادة تأهيل هذه الموارد البشرية الكامنة.

٣- نحو مكافحة البطالة وتحسين اداء سوق العمل:

ان المبادىء الاساسية التي يفترض ان تسترشد بها سياسة مكافحة البطالة وتحسين اداء سوق العمل هي التالية:

-تعزيز النمو الاقتصادي عموما، ولا سيما القطاعات والمشاريع التي تخلق فرص عمل جديدة، والافادة من الطاقات الانتاجية المعطلة للشباب والنساء على نحو خاص.

-استحداث برامج لخلق وتعزيز فرص العمل للفئات الاكثر تهميشا كالمهجرين والمعاقين، وذلك من خلال حوافز للمؤسسات المتجاوبة مع هذه البرامج.

-ضرورة الاسراع في تنفيذ الاجراءات الآيلة الى تصفية ما خلفته الحرب من ذيول على اداء سوق العمل اللبنانية، لجهة التشرذم في هذه السوق وانقسامها الى اسواق مناطقية مجزأة ومشوهة و مشبعة بالاختلالات. فاستمرار العوائق غير المبررة من الناحية الاقتصادية امام حركة القوى العاملة بين المناطق من شأنه ان يعزز استمرار الاختلالات ويضاعف من حجم الاعباء الاقتصادية غير المبررة، اضافة الى كونه ينطوي على محاذير ذات طابع سياسي.

-العمل على ايجاد هيكليات وبنى وظائفية، يجري بموجبها توصيف وتنميط مستويات الوظائف الاساسية، بما يتيح المزيد من الشفافية في اداء سوق العمل ويحرر هذه الاخيرة، ولو بشكل تدريجي، من اثر التدخلات السياسية والطائفية والعائلية والعشائرية التي لا تستند الى

مسوغات اقتصادية، كما يخفف من دور المحسوبية والمحاباة والفساد. وهذا من شأنه ان يخلق اجواء اكثر ملائمة للجم تيارات الهجرة الى الخارج.

-اعادة النظر في خصائص النظام التعليمي والعمل على التقليل من عدد حملة الشهادات النظرية والادبية، وربط هذا النظام، بصورة مباشرة، بحاجات سوق العمل، من خلال توجيه نسبة متزايدة من طلاب التعليم الثانوي نحو مجالات التعليم والتدريب المهنيين، بما في ذلك التدريب العملي داخل المنشآت العامة ومؤسسات القطاع الخاص. واتاحة المجال للعاملين للالتحاق بمراكز اعادة التأهيل، على نحو يستفيد معه هؤلاء من التقدم المستمر في تقنيات العمل والانتاج.

-ان الاولوية في المديين القصير والمتوسط ينبغي ان تعطي لمسألة تعبئة الموارد البشرية اللبنانية المقيمة ووضعها في خدمة عملية الاعمار وتشجيع تيارات محددة من الهجرة العائدة. يضاف الى ذلك توفير الضمانات السياسية والاقتصادية والمؤسساتية التي من شأنها حفز عودة ولو جزء من القطاع الخاص اللبناني المهاجر من اصحاب الاعمال الذين غادروا لبنان خلال الحرب وبسببها.

لقد وعى الحكم، مع انتهاء الحرب، حجم المشكلات المطروحة على هذا الصعيد، وبدأ عدد من الاجراءات المبدئية لمعالجتها. فقد أقرت مؤخرا خطة للنهوض التربوي، وتم تخصيص الاعتمادات اللازمة لها، مع الاشارة الى ان القطاع التربوي قد خص بقدر كبير من الاولوية من الخطة العشرية. ويجري العمل على اعادة بعث التعليم الرسمي في وجهيه العام والمهني، اضافة الى اعادة تشييد الجامعة اللبنانية في اطار مجمع مركزي واحد، مع تعزيز الكليات التطبيقية فيها. كما يجري العمل لاعادة تأهيل الموارد البشرية الموظفة في قطاع التعليم الرسمي، لا سيما ما يتعلق بها بدور المعلمين.

واقرت الدولة على صعيد آخر وضع دراسة جديدة للقوى العاملة في لبنان ويرجح البدء في تنفيذها قبل نهاية عام ١٩٩٤، كي يصار في ضوئها الى تحديد الاولويات والسياسات

والاهداف التي يفترض ان تعتمدها وزارة العمل بهدف تحسين اداء سوق العمل وتعزيز التوافق والانسجام بين العرض والطلب على العمل وترشيد سياسة الاجور والتقديمات الاجتماعية ومكافحة البطالة. ويجري العمل على اعادة تفعيل"المؤسسة الوطنية للاستخدام" كي تصبح، اداة اساسية في رسم وتنفيذ سياسات الاستخدام في لبنان وتسهيل انتظام سوق العمل.

الفصل الثالث

في قضايا الاندماج الاجتماعي

مقدمة:

اشتمل التطور الحضاري للجنس البشري على تحولات جوهرية في بنية الاجتماع الانساني في جوانب عدة بينها ٣ نتوقف عندها:

أ- تحديد الاطار او الوحدة الاساسية للاجتماع الانساني .

ب- تعقد البنية الداخلية لهذه الوحدات .

ج- تعديل في بنية المجال الاوسع (الوحدات الجغرافية الكبرى، او الكوكب كله الذي تحيا فيه هذه الوحدات).

ان صيغ التشكل الاجتماعي في حالة الاجتماع البدائي القديم، كانت بسيطة جدا. فقد كان الانتظام ضمن الجماعة العائلية الموسعة كافيا لتغطية كافة مجالات الحياة المادية والروحية. وكان المجال الذي تنمو فيه الوحدات بدائي التشكل، اذ يقتصر على جانبه الطبيعي الخام، ويتكون من طبيعة عذراء او محاولة بدرجات متدنية، تعيش فيها هذه الجماعات العائلية في حالة انعزال، او التجاور وصراع البقاء .

لقد ادى التطور الى تعقد البناء الداخلي للجماعة،والانتقال من التوزيع الوظيفي الافقي الى التراكب البنيوي بين مستويات عدة داخل الوحدة نفسها. كما ترافق ذلك مع بداية تكون مجالات جغرافية-سياسية-اقتصادية اوسع، تحولت بدورها الى اطر مركبة من وحدات ابسط. وباتت العلاقات داخل هذه الوحدة المركبة اكثر تعقيدا. لقد انقضى بذلك عهد الجماعة البسيطة

المندمجة، وبدأت مشكلات الاندماج الاجتماعي مذ زال هذا التطابق البسيط بين الفرد والجماعة البدائية، وبات مطلوبا تحديد وظائف كل اطار اجتماعي، وكل مستوى من المستويات، اذ دخل الكل في علاقات لا تخلو من التناقض، وانعكس ذلك في مشكلات الانتماء والمشاركة ودرجة الحرية في علاقة الفرد بالجماعة والجماعات فيما بينها.

اما بالنسبة للمجال الاشمل، فقد بقي على تقطعه(discontinuite) اذ لا يمكن الحديث عن بداية تشكل مجال كوني متصل(espace continue) الا مع الثورة الصناعية ونتائجها على صعيد التشكل الاجتماعي في امم ودول وفق المفهوم الحديث، ثم مع نشوء شبكة من العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية العالمية الطابع، التي بلغت مرحلة متقدمة من العولمة(globalisation) في عالمنا المعاصر، وشكلت النسيج الجامع لهذا المجال الموحد الذي يخترق كل مستويات الاجتماع الانساني المعاصر ومستويات الوعي في كل انحاء الكوكب الذي تحول الى"قرية كبيرة " حسب التعبير المتداول اليوم.

ان مشكلة الاندماج الاجتماعي باتت شديدة التعقيد اليوم، اذ انتقلت من كونها محصورة بالانتماء المحلي الضيق، الى مستوى العالم كله بفعل ثورة الاتصالات او بفعل الاليات الاقتصادية الكونية، التي تتحول الى لحظه آمرة ومحددة للمسارات الفردية والجماعية لشعوب وقارات بأسرها. وقد بات علينا ونحن ننظر في مسألة الاندماج الاجتماعي في بلد معين، ان نأخذ بعين الاعتبار هذا الواقع الجديد، بما يحمله من سلبيات وايجابيات في آن.

١-المفهوم المعاصر للاندماج الاجتماعي:

مصطلح"الاندماج الاجتماعي"في مضمونه المتداول اليوم مفهوم معاصر له مضامين محددة، ولاسيما عندما يأتي في سياق مفاهيم التنمية البشرية والاجتماعية.

ان مفاهيم الشعب والوطن والدولة او الامة(او القومية)... تشكل اليوم العناصر الاساسية في الشكل السائد للاجتماع الانساني: شعوب تعيش في دول(بلدان) هي غالبا اطر دولتية وجغرافية معبرة عن الوطن او القومية. وتشكل الدولة(البلد) الاطار الجيوبوليتيكي(geopolitique) ، والمؤسساتي للمجتمع المعين، وهو الاكثر اهمية وفاعلية في الاجتماع البشري المعاصر. لذلك غالبا ما يفيد مصطلح المجتمع(societe) معنى الاجتماع الانساني المتطابق مع االاطار الدولتي للبلد المعين. واذا اريد استخدامه بمضمون آخر، كان لا بد من اضافة الصفة الملازمة اليه.

الا ان الجانب الآخر لهذا التشكل الوطني، هو وجوده المتفاعل حكما مع الاطار الكوكبي المعولم كما سبقت الاشارة الى ذلك. ولذلك آثار مختلفة الاتجاه، بينها ان الارث الحضاري المشترك للبشرية يضيف الى مفهوم الاندماج الاجتماعي بعدا حضاريا وعالميا هو ضرورة ان يكون متسقا مع الاهداف الانسانية العامة[٢٨].

٢٨راجع مشروع الاعلان وبرنامج العمل الصادرين عن اللجنة التحضيرية لقمة كوبنهاغن-١٦٦PC/L١٣A/CONF-الفقرة ١٣٥.

كما ان اندراج هذا المفهوم في سياق الخطاب التنموي المعاصر، يضيف الى مضامينه بعدا جديدا. فالحديث عن الاندماج الاجتماعي، انما هو"احد مستويات الحديث عن التنمية الاجتماعية، لا بحد ذاتها فحسب. بل كمدخل الى التنمية بشكل عام، وهو ما يجعل الشاغل الاساسي اعادة بناء التنظيم المجتمعي على نحو يوفر متطلبات تحقيق مشاركة جميع فئات المجتمع في التنمية جهدا وعائدا[٢٩]. ويفهم الاندماج الاجتماعي بما يتجاوز الاستقرار السلبي وحالات الادماج القسري، الى اندماج حركي في سياق تنمية مستدامة بحيث يوفر المجتمع "متطلبات تماسك مختلف فئاته من خلال حركته الدائمة، دون سعي اي منها الىانتهاز فرصة الحركة لتغيير قواعد التنظيم المجتمعي على نحو تعسفي"[٣٠]، بناء على هذا الفهم، نرى ان للاندماج الاجتماعي مضمونا مركبا يحتوي على العناصر- الشروط التالية:

١- الانتماء الطوعي الى المجتمع الوطني والى اشكال الانتظام الاجتماعي الاخرى ذات الاساس الموضوعي والمفتوح.

٢- ان تتحقق داخل الوحدة او الاطار المعين مستويات متقدمة من التفاعل بين مكوناته الداخلية.

٣- ان يؤمن المشاركة الفعالة من قبل العناصر المكونة في تحديد المسار المستقبلي.

٤- ان تتحقق داخل هذا المجتمع مصالح الغالبية من خلال اليات المشاركة والتفاعل الداخليين.

٥- ان يكون الاندماج منسجما مع معايير انسانية وحضارية معاصرة، ومنفتحا على آفاق التفاعل الحضاري على قاعدة المساواة والديمقراطية.

٢٩ المذكرة الفنية لأعداد الاعلان العربي حول التنمية الاجتماعية(ص١١)

٣٠ المذكرة الفنية لأعداد الاعلان العربي حول التنمية الاجتماعية(ص١١)

٢- مسألة الاندماج الاجتماعي في لبنان:

لقد حولنا هذا الفهم للاندماج الاجتماعي الى اداة منهجية لمقارنة هذه الاشكالية في لبنان، باعتبارها اشكالية وطنية واجتماعية عامة بالنسبة لبلد خرج حديثا من حرب استمرت ١٦ عاما، واحدثت اضرار عميقة في البناء الاجتماعي والمؤسساتي للمجتمع والدولة اللبنانيين.

ان لبنان الدولة والمجتمع، لا يعاني من وهن عادي في اليات التفاعل الاجتماعي وحسب، بل ان جملة العوامل التي فجرت الحرب، او انفجرت بسببها، دفعت التفكك الى حدود خطيرة طاولت العناصر الاساسية المكونة للوحدة الوطنية اللبنانية بمعناها الشامل للمجتمع المدني والدولة.

واذا كانت عوامل العنف المسلح المباشر التي كانت تشكل ضغطا كبيرا على هذه الوحدة قد توقفت عمليا(باستثناء الاعتداءات الاسرائيلية والاحتلال المستمر للجنوب اللبناني)، الا ان السلام لم يطلق بعد الديناميات التوحيدية بكامل طاقاتها في مواجهة عوامل التفكك والتنابذ. وهذا يعني ان تحقيق الاندماج الاجتماعي في الحالة اللبنانية هو سيرورة اكثر تعقيدا، حيث انه لا يقف عند حدود تعزيز ديناميات وقنوات الاندماج فحسب، بل انه يعني اولا اعادة تأسيس شبكة العلاقات والقنوات التفاعلية الاساسية التي تسمح بتحقيق هذا الهدف.

ان خصوصية الحالة اللبنانية الراهنة تطرح مسألة ترسيخ وحدة البلاد الداخلية، بما هي الاطار الجيوبوليتيكي والمؤسساتي، اولوية محددة بالنسبة لكل الاطر الاخرى فوق الدولتية(supra-etatique) ودون الدولتية(infra-etatique)، وفي مواجهة الضغوط عليها من هذين المصدرين.

ان تحقيق المستويات المرغوبة من الاندماج الاجتماعي في لبنان يتطلب استراتيجية تنموية شاملة في بعديها الافقي والعامودي. فلبنان يواجه شبكة معقدة من معيقات الاندماج الاجتماعي التي تحفز اليات التفكك والتنابذ واتجاهات الانغلاق على الذات. واهم هذه المعيقات:

٢-١- الضغوط فوق الدولتية :(supra-etatique)

ونقصد الضغوط الخارجية التي يتعرض لها لبنان بحكم التطورات الاقليمية في زمن السلم الآتي كما في زمن الحرب السابقة. ونشير هنا الى ان المناخ الدولي ليس مساعدا. فالمذاهب السياسية والاقتصادية السائدة عالميا اليوم، لا تعير انتباها كبيرا للاوطان بمفهومها الذي تشكل تقليديا خلال القرنين الماضيين. فالمنطق الاقتصادي السائد يهتم اولا بالاسواق بمعزل عن المكونات التاريخية والاجتماعية. ان مشاريع تقسيم المنطقة الى اقاليم حسب منطق التسوية السائد اليوم في المنطقة، لا تبدو مستندة الى اولويات وطنية اجتماعية. ان اثر هذه السناريوهات على لبنان مباشر اذ تقضي بادماجه في اطار اقليمي جزئي(السوق الشرق اوسطية) قد لا يتناسب بالضرورة مع متطلبات التنمية والاندماج الاجتماعي، بالاضافة الى كونه يقتصر على بعد وحيد(انه سوق). كما ان المواقف المتعارضة التي قد تتخذها الشرائح السياسية- الاجتماعية من هذا الخيار تحمل مخاطر توترات وتفجرات داخلية وتصبح عامل تفكيك وتفجير للوحدة الداخلية اللبنانية.

من جهة اخرى يشكل استمرار الاحتلال والاعتداءات الاسرائلية لقسم من جنوب لبنان والبقاع الغربي، عامل تفتيت مستمر للنسيج الاجتماعي في المناطق المختلفة، بما يسببه من دمار في القرى واتلاف للمزروعات ونزوح متكررللسكان من جهة، او بما تقوم به سلطات الاحتلال من محاولات الحاق قسرية للبنى الاجتماعية والخدماتية والسياسية المحلية في المناطق المختلفة، ومحاولة عزل هذه المناطق عن باقي لبنان.اضف الى ذلك ان الاحتلال الاسرائيلي يشكل عامل ضغط على الدولة المركزية بشكل عام، يعرقل نجاح مساعيها في استعادة وحدة البلاد واستقلالها الناجز وتحقيق المستويات المرغوبة في الاندماج الاجتماعي فيها.

٢-٢- المعيقات السياسية الداخلية:

ان عوامل التفكك السياسي الداخلية لا تزال فاعلة سواء في مكوناتها السابقة على الحرب اللبنانية(١٩٧٥-١٩٩٠)، ام تلك التي تولدت او تفاقمت خلالها وبعدها. وتشكل الطائفية المعيق الابرز للاندماج الاجتماعي وفق المفهوم الذي سبق عرضه. فهي ليست مجرد ظاهرة فوقية على مستوى النظام السياسي بل انها تخترق كل مستويات العلاقات المجتمعية من خلال قنوات خاصة موازية او بديلة لقنوات التوصل والتفاعل الاخرى.

لقد ادى ذلك الى جعل وظائف التشكل الطائفي تتمدد افقيا وعموديا الى مستويات تتعارض مع متطلبات الاندماج الاجتماعي والوطني. وباتت الطوائف المستندة الى بنية اجتماعية تقليدية تمتلك هياكل متكاملة من الاجهزة وشبكات العلاقات تمتد من سلطة القضاء في الاحوال الشخصية الى المؤسسات التربوية الخاصة بها من مرحلة الروضة حتى الجامعة، الى كل شبكة المؤسسات الاهلية والزعامات السياسية المحلية ومواقع النفوذ والقدرة على التوظيف وتوفير الخدمات...الخ. لقد اكتملت هذه الصورة خلال الحرب مع ضعف السلطة المركزية وتكون مناطق نفوذ منغلقة نسبيا علىذاتها، الحقت بها ما تبقى من فروع محلية فاعلة لادارات الدولة المركزية واجهزتها.

كانت الاستقطابات الطائفية ترسم تحالفات السياسية قبل ١٩٧٥، وهي رسمت الاساسي من حدود خطوط التماس خلال الحرب، ولا تزال تشكل اليوم عنصر اعاقة لاطلاق ديناميات التوحد المجتمعي على اسس سليمة.

ان اتفاق الطائف(١٩٩٠)الذي ادى الى وقف الاعمال العسكرية في لبنان، قد لحظ الدور السلبي الذي تلعبه الطائفية في اعاقة الاندماج الاجتماعي وتحقيق الوحدة الوطنية. لذلك تضمن الاتفاق، الذي تحولت معظم بنوده الى دستور جديد.

-تطورا لمعالجة المسألة الطائفية ذات مستويين. الاول قوامه تصحيح الاختلالات في التوازن الطائفي دون الغاء الطبقة الطائفية نفسها كمرحلة مؤقتة لتأمين مشاركة متوازنة في السلطة. والثاني، يقوم على العمل لتجاوز الحالة الطائفية بدءا بالغاء الطائفية السياسية. وقد نص الاتفاق على تشكيل الهيئة الوطنية لالغاء الطائفية السياسية، وعلى اليات دستورية متدرجة لتحقيق ذلك من خلال المؤسسات الدستورية،ولا سيما من خلال الانتخابات النيابية.

الا انه تجدر الاشارة هنا الى ان الهيئة الوطنية لالغاء الطائفية السياسية لم تشكل بعد، كما ان الارث الثقيل لسنوات الحرب او للطائفية الموروثة منذ عقود، لا تزال فاعلة داخل المجتمع وداخل الدولة الذي يبطئ مسار تجاوز الطائفية. ولعل هذا الواقع بكل تعقيداته هو الذي يجعل عملية التقدم هنا بطيئة، الامر الذي يثير اعتراضات مختلفة.

٢-٣-المعيقات الناجمة عن خيار النمو الاقتصادي:

ان بناء اي اقتصاد وطني على اسس عقلانية واداءه السليم ليسا مسألة اقتصادية تقنية.فالنشاط الاقتصادي يعيد تشكيل المجال الاجتماعي ، سواء لجهة توفير موارد تتيح تحسين مستويات المعيشة وزيادة الانتاج وتوليد حاجات جديدة وتلبيتها.ام من حيث انه ينشىء شبكة حديثة وديناميةمن العلاقات بين الفئات الاجتماعية المعنية بالعمل الانتاجي وبختلف الانشطة الاقتصادية التي تتوسع دائرة تأثيرها لتصبح احد المستويات المساهمة بفعالية في اليات اتخاذ القرار.

بهذا المعنى يجب النظر الى ما احتوى عليه البناء الاقتصادي اللبناني من عوامل خلل شكلت جانبا من الاساس المادي(الاقتصادي-الاجتماعي) للتفكك الاجتماعي الذي بلغ ذروته خلال الحرب. والمسائل الاكثر اهمية على هذا الصعيد تتعلق بالتوازن بين القطاعات الاقتصادية الاساسية(زراعة،صناعة،تجارة)، وبمستوى التفاوت الاجتماعي واستقطاب الثروة ، وشكل ودرجة تدخل الدولة في الجانب الاقتصادي والاجتماعي، وبالتفاوت المناطقي في مستويات النمو... الخ.

ان تفاقم الاختلالات في هذه المجالات-وفي غيرها- كان احد عوامل التفجر الداخلي الذي عرفه لبنان الحديث، على الاقل في محطتين اخيرتين بارزتين هما احداث١٩٥٨ والحرب اللبنانية ١٩٧٥-١٩٩٠. ولا شك ان اي اعادة اعمار واعادة بناء للدولة واستعادة اسس التماسك الداخلي، لا بد ان تقوم على تلافي هذه الاختلالات ومعالجة اثارها واسبابها.

ان المذاهب الاقتصادية السائدة عالميا اليوم، تعظم دور العوامل العالمية وتضعف قدرة السلطات الوطنية على رسم سياساتها الاقتصادية والتنموية بشكل مستقل[٣١]. والعوامل العالمية هذه تضغط باتجاه المزيد من ادماج الاقتصادات الوطنية بالاسواق العالمية وبتوزيعات العمل الجديدة فيها حسب منطق اقتصادي وتجاري تنافسي شديد التطرف. كما ان هذه المذاهب نفسها تحفز السلوك المتجه للربح السريع، ولتقليص دور الدولة في معالجة الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية. ولعل هذا الواقع هو الذي دفع مؤسسات الامم المتحدة الى التركيز على التنمية البشرية والاجتماعية في محاولة لاعادة الاعتبار الى الاولويات الاجتماعية والانسانية في وجه المنطق الاقتصلدي البحت، وهو ما يفسر اعتماد مفاييس مركبة لقياس التنمية البشرية، والدعوة الى تدخل الدولة للحد من وحدانية وجزئية اليات السوق واثارها السلبية، وكذلك الدعوة الى تفعيل دور المجتمع المدني والمؤسسات غير الحكومية...الخ[٣٢].

ان ما يجب التوقف عنده في المثال اللبناني، هو ضرورة عقلنة خيارات النمو المعتمدة رسميا بحيث لا تعيد انتاج التفاوتات والاختلالات الاجتماعية والمناطقية السابقة. وهو ما تنبهت له مختلق القوى الفاعلة وجرى التعبير عنه في الدعوة الى الانماء المتوازن واللامركزية الادارية والانمائية في نص اتفاق الطائف الذي تحول الى دستور جديد للبلاد.

ان عدم ترجمة هذا الشعار الى واقع ملموس في الخطط الانمائية والسياسات الاقتصادية، من شأنه ان يبقي عوامل التفكك الاجتماعي طاغية بمقدار ما يؤدي النموذج المتبع

٣١ مشروع برنامج عمل قمة التنمية الاجتماعية-١٣ A/CONF-١٦٦ /PC/L الفقرة ٦،ص ١٣.

٣٢ دليل التنمية البشرية لعام ١٩٩٤-الفصل الاول.

الى تمركز الثروات وتدهور الطبقات الوسطى، فالمطلوب تحقيق التوازن الضروري بين تحسن الاداء الاقتصادي وبين السياسات الاجتماعية المناسبة لمعالجات النتائج الخطيرة التي تركتها الحرب على الصعيد الاجتماعي .

٢-٤- المعيقات المرتبطة بدور المجتمع المدني والمؤسسات الاهلية:

تلعب المؤسسات الاهلية دورا اساسيا في تحقيق الاندماج الاجتماعي، لجهة رفع مستوى مشاركة المواطنين في العمل التنموي وفي تقليص المسافة بين الشعب والسلطات.

ولهذا المستوى اهمية كبيرة في لبنان ولا سيما ان مؤسسات الادارة المحلية لا تزال بدائية. فلا بلديات منتخبة في لبنان منذ الستينات، ولم يجر بعد وضع الاسس العملية لتشكيل المجالس المحلية في الاقضية والمحافظات تحقيقا للامركزية الادارية.

لهذه الاسباب تتضاعف اهمية المؤسسات الاهلية على اختلافها وتصبح عاملا اساسيا في تأمين الخدمات وتحفيز المشاركة المجتمعية. الا ان هذا الدور معرض للضغوطات والتشوهات المتعددة المصادر، وابرزها:

أ- تأثر المؤسسات الاهلية بالمجال السياسي والاجتماعي العام، وتحولها الى احدى ادوات اوقنوات فعل شبكة العلاقات الطائفية-العائلية-المناطقية التقليدية والى انغلاق خدماتها وعلاقاتها ضمن هذه الدائرة الامر الذي يجعل منها اداة انعزال لا اداة اندماج اجتماعي على المستوى الوطني، كما يعزز الميل التنافسي المريض فيما بينها بدل التكامل المطلوب.

ب- اختراق الصراعات السياسية والاستقطابات الطائفية والمناطقية للمؤسسات الاهلية الاساسية على الصعيد الوطني. ان النقابات العمالية، وروابط المعلمين، والاساتذة الجامعيين، والنقابات المهنية، والجمعيات الاقتصادية ، تشكل اليوم مرتكزات قوية للاندماج الاجتماعي

والوطني بما تخلفه من علاقات عابرة للمناطق والطوائف والفئويات الضيقة. رغم ذلك، نجد الضغوط تشتد على الحركة النقابية العمالية من مصادر متعددة مما جعلها اكثر ضعفا وانقساما. وكذلك روابط المعلمين واساتذة الجامعة ونقابات المهن الحرة وجمعيتي الصناعيين والتجار ... فنجد انها تتحول الى حلبة صراع بين القوى المختلفة، حتى باتت هي الاخرى مرشحة للتحول الى كونفدراليات طائفية اومناطقية فتقد بالتالي دورها التوحيدي على اسس حديثة لتصاب هي بعدوى التفكك.

ج- ان تراجع دور الدولة خلال الحرب وتراجع دور المؤسسات العامة على مختلف المستويات، ادى الى تشكل شبكات امان ومساعدة اجتماعية بديلة على المستوى المحلي ضمن اطار العائلة او العشيرة، او الزعامة الطائفية المحلية، اوالجهة الحزبية-الميليشياوية المهيمنة.ويتجاوز الامر الاطار الخدماتي المباشر ذلك ان هذه الاطر تؤدي احيانا وظيفة الانتماء المتكامل البديل للانتماء الوطني العام، بما يعيق اليات الاندماج الاجتماعي بالمفهوم الذي سبق عرضه، ما لم تجر اعادة صياغة للعلاقة بين هذه الاطر وبين الدولة والمجتمع ككل.

٢-٥- المعيقات الثقافية للاندماج الاجتماعي في لبنان:

كانت الجبهة الثقافية في نفس مستوى احتدام الجبهة العسكرية طوال سنوات الحرب. فقد شهد لبنان سعيا حثيثا من مختلف الاطراف لتشكيل مجال ثقافي(ايديولوجي-سياسي) كشرط ضروري لتأمين استمرارية الفعل السياسي- العسكري. اضف الى ذلك الاشكاليات الثقافية السابقة للحرب، وتلك التي استمرت خلالها وبعدها بقوة اكبر بفعل ثورة الاتصالات وعولمة الاعلام والانماط المعيشية وما تثيره من ردود فعل تكيفية ورافضة.

بالنسبة للاثار المباشرة على الاندماج الاجتماعي في لبنان نشير الى المسائل الاساسية التالية:

أ- لبنان بلد منفتح على مختلف التيارات الفكرية. وتتيح حرية الاعلام والعدد الكبير من

الوسائل الاعلامية السمعية والبصرية، والمكتوبة، توسيع انتشار مختلف الافكار على نطاق جماهيري واسع، والتأثير في الرأي العام واعادة تشكيله. ولعل ما يجدر التوقف عنده بشكل خاص، الى جانب الايجابيات الكثيرة لهذا الوضع، هو خطر طغيان الانماط الاستهلاكية والابتذال والسطحية، والمنطق الاعلاني على حساب المستوى الثقافي والجمالي والفني... ويترك ذلك تأثيرات كبيرة على تكون شخصية الاطفال والشباب خصوصا بما لا يساعد على تكوين بيئة ثقافية ملائمة للتنمية وتحقيق مستويات اعلى من الاندماج الاجتماعي .

ب- في ما يتعلق بالنظام التعليمي، شهد هذا الاخير تشوهات خطيرة جدا. فالتفاوت بين مستوى التعليم الرسمي والخاص بات كبيرا جدا مما يؤدي الى هروب مستمر في المدرسة الرسمية الى المدارس الخاصة التي تتكاثر كالفطر. وتعمد الطوائف الى استكمال بناء اجهزتها التعليمية الخاصة بها، اذ تكاد تكون لكل طائفة كبيرة في لبنان، روضتها ومدارسها الابتدائية والثانوية، وجامعاتها مؤخرا، مع ما يعنيه ذلك من تفتيت لوحدة المناهج واساليب التعليم وللجسم الطلابي نفسه، اضف الى ذلك ان مدارس النخبة باتت تعتمد بالكامل مناهج اجنبية وصولا الى الاستغناء عن الامتحنات الرسمية والتحول الى الشهادات الرسمية الاجنبية مع اعفاء طلاب المدارس الخاصة الذين يحصلون على شهادات اجنبية من موجب معادلتها مع الشهادة الرسمية.

لقد تنبهت الدولة لهذا الامر، وخصصت من خطة اعادة الاعمار حيزا هاما للنهوض بالتعليم الرسمي، سواء باعضاء اولوية كبيرة لترميم المدارس المتضررة بسبب الحرب(وقد قطعت شوطا كبيرا في هذا المجال)، او بتخصيص اعتمادات هامة للقطاع التربوي واستعادة مشروع تجميع المدارس. فالخطة العشرية(خطة عام ٢٠٠٠) لحظت ١٥٢٩,٥مليون دولار (١٣,١٪) لقطاع التعليم [٣٣]. كما ان الجهات المختصة اتخذت مؤخرا قرارات بمنع الجامعات الخاصة من تاسيس كليات جديدة ريثما تتم دراسة حاجات لبنان بشكل شامل. الا ان هذا التوجه لا يعطي نتائج كاملة دون استناده الى تطور شامل لموقع المستوى الثقافي وقطاع التعليم في

٣٢ الخطة ٢٠٠٠ للانماء والاعمار، التقرير التنفيذي.مجلس الانماء والاعمار.

عملية التنمية الشاملة. ودون مشاركة فعالة للهيئات الاهلية والنقابية المعنية بالقطاع في تدقيق الخطط الموضوعة.

ج- اذا كانت المواجهة بالسلاح قد انتهت، فان مواجهة الافكار لا تزال قائمة بين الاطراف وبين اتجاهات الرأي العام حيال عدد من القضايا المتعلقة بحاضر لبنان ومستقبله ولا سيما وسط الشباب.

وتشكل قضية الموقف من النموذج المجتمعي المستقبلي احدى نقاط الخلاف الاساسية الواسعة النطاق بين تيارات سلفية واخرى تحديثية، بكل تعقيداتها وتلاوينها الدينية والسياسية. واذ تتغذى هذه المقابلة من السياسات التربوية والاعلامية غير الملائمة، ومن التفاوت الاجتماعي والاقتصادي، من الخلفيات الثقافية المختلفة، ومن الاحباطات المتعاقبة، فانها تصبح حالة معيقة للاندماج الاجتماعي بفعل عدم كفاية قنوات الحوار والتفاعل القائمة على اساس الانفتاح والتساوي والمشاركة على قاعدة الديمقراطية.

٣- القضايا الاساسية للاندماج الاجتماعي في لبنان:

استعرض التقرير في القسم السابق التصور الشامل لاشكالية الاندماج الاجتماعي في لبنان، ومعيقاته العامة. وسوف نتوقف فيما يلي عند الحالات الاكثر بروزا والتي تتطلب علاجا خاصا، مع الاشارة الى اننا نعتبر ان العلاج المطلوب لا بد ان يأتي متسقا مع المنهج العام الذي سبق عرضه.

٣ -١ - المهجرون:

تختصر قضية المهجرين مختلف اشكاليات الاندماج الاجتماعي بشكل مكثف. فهي اكثر نتائج الحرب صعوبة في معالجتها بسبب حجمها وتعدد جوانبها.

التقدير الاكثر تداولا لعدد الذين طالهم التهجير منذ عام١٩٧٥ وهو ٨٠٠ الف مواطن لبناني، اي ما يقارب ٣٠٪ من اجمالي السكان [٣٤]. دراسة"المهجرون في لبنان" [٣٥] التي اجرتها جامعة القديس يوسف بالتعاون مع جامعة لافال، قدرت عدد الاسر المهجرة عام ١٩٨٧ ب ١٢٥ الف اسرة اي حوالي ٢٠٪ من اجمالي الاسر المقيمة، وقدرت عدد افرادها المهجرين فعليا ٥٦٨ الف مواطن اي ١٨,٥ من السكان .

اما دراسة وزارة المهجرين، فقد بدأت في شباط ١٩٩٢ وشملت دفعة المهجرين الجديدة

٣٤ Boutrous Labaki,Khalil Abou Rjeily"Bilan des guerres du Liban 1975-1990-p.212

٣٥ La population déplacee au Liban:1975-1987. Universite St Joseph et Universite Laval Quebec.Robert Kasparian et Andre Beaudoin 1991

عامي ١٩٨٩ -١٩٩٠ ، وكان قد سبقها احصاء قوى الامن الداخلي في آب ١٩٩١ (لم يكن شاملا المناطق). وتتضمن التقارير الصادرة عام ١٩٩٣ . المعطيات التالية:

لقد تم التهجير على دفعات على النحو التالي [٣٦]:

١٩٧٥-١٩٧٦	العدد	٣٠٠ الف مهجر.
١٩٧٧-١٩٨١	العدد	١٥٠ الف مهجر.
١٩٨٢-١٩٨٥	العدد	٢٠٠ الف مهجر.
١٩٨٥	العدد	١٦٠ الف مهجر.
المجموع		٨١٠ الآف مهجر.

الا ان قسما من هؤلاء قد عاد الى مكان سكنه الاصلي وبالتالي فان العدد الفعلي للمهجرين عند توقف الاعمال العسكرية وبدء تنفيذ مشاريع اعادة المهجرين كان حوالي ٤٥٠ الف مواطن موزعين على ٩٠الف اسرة من اصل هؤلاء، "سبعون الف اسرة معنيون مباشرة بالعودة والاقامة الدائمة، بينهم ٤٥ الفا يشغلون مساكن غير مخصصة للسكن "[٣٧] ولم يوفر التهجير منطقة من المناطق اللبنانية وان كانت حصة جبل لبنان ثم الجنوب هي الاكبر. فقد بلغ عدد اجمالي القرى والمدن التي طالها التهجير ٩٤٩ قرية ومدينة، من بينها ٨٢ دمرت كليا و٩١ دمرت جزئيا.

٣٦ كمال فغالي، ملخص المستلزمات التقديرية الاولية لتمويل المرحلة الاولى من خطة اعادة المهجرين في لبنان. وزارة المهجرين كانون الثاني ١٩٩٣ .

٣٧ كمال فغالي، سياسة الدولة في حل قضية المهجرين، وزارة شؤون المهجرين، ايار ١٩٩٤ .

جدول بعدد القرى والمدن المدمرة تدميرا جزئيا وكليا [38]			
المحافظة	عدد القرى والمدن التي طالها التهجير	تدميرا كليا	تدميرا جزئيا
جبل لبنان	٤٠٤	٥٧	٦٩
الجنوب	٢٧٤	٢٤	١٧
البقاع	١٠٩	١	٣
الشمال	١٦٢	١	٢
المجموع	٩٤٩	٨٣	٩١

اما بالنسبة للسكان، فالمسح المنفذ طال حوالي ٥٧ الف اسرة مهجرة،وقد احصي وجود ٣٦٠٠٤ مسكنا عائدا لها غير صالحة للسكن، منها ١٨٩٢٨ مسكنا مدمرا كليا، و٩٨٥١ مدمرا جزئيا،و٧٢٣٥ غير صالح للسكن[39].انظر الجدول.

جدول بعدد المساكن المدمرة والمتضررة بحسب المحافظات					
المحافظة	مدمرة جزئيا	مدمرة كليا	غير صالح للسكن	المجموع	النسبة المئوية
جبل لبنان	٥١٢٨	١١٨٢٢	٣٧٠٤	٢٠٦٥٤	٥٧,٣٥
الجنوب	٣٥٣٩	٣٨٧٦	٢٥٨٥	١٠٠٠٠	٢٧,٧٦
بيروت	٤٥٨	٢٠٦١	٢٧٥	٢٧٩٤	٧,٧٥
الشمال	٥٣٨	٨٤٢	٣٩٩	١٧٧٩	١٤,٦٩
البقاع	١٨٨	٣٢٧	٢٧٢	٧٨٧	٢,١٨
المجموع	٩٨٥١	١٨٩٢٨	٧٢٣٥	٣٦٠١٤	١٠٠,٠٠٠
النسبة المئوية	٢٧,٣٥	٥٢,٥٥	٢٠,٠٨	١٠٠,٠٠	

٣٨ ملخص المستلزمات التقديرية.....مرجع مذكور.

٣٩ ملخص المستلزمات التقديرية.....المرجع السابق.

تعطي هذه الارقام صورة عن حجم المشكلة وشمولية العلاج المطلوب لحلها. اذ لا يقتصر الامر على مجرد انتقال قسري من مكان الى آخر، بل هو التجسيد الاكثر تطرفا للتنابذ الاجتماعي الذي يصل الى حد النفي الجسدي للآخر وتدمير المرتكزات المادية لاعادة الاندماج لاحقا(تدمير القرى والمنازل...). وينتج عن التهجير تحولات عميقة في مناطق التهجير، والاستقبال كما على صعيد الاسر المهجرة نفسها.

فالمناطق التي يتم التهجير منها، تفقد قسما من سكانها، وتفقد تنوعها، فتتحول الى نوع من الصفاء الطائفي او السياسي الذي يعزز الميول الانغلاقية ويضعف وحدة النسيج الاجتماعي الوطني. وفي مناطق الاستقبال، تتحول اغلبية الاسر المهجرة الى عنصر ضغط ديموغرافي ويعيش قسم منها في مراكز تجميع او اماكن غير معدة للسكن، في صيغة اقرب الى الهامشية منها الى الاندماج الحقيقي في النسيج المحلي. اما الاسر نفسها، فمعظمها يفقد موارد رزقه من اصول انتاجية وحقوق، ويتعرض للبطالة والافقار، كما تزداد المشاكل الاسرية بسبب هذه الصعوبات وتكثر الميول المتطرفة بسبب الحقد على الاوضاع وصعوبة الاندماج في البيئة الجديدة.

على صعيد آخر، اشمل، تتسبب التهجير في زعزعة الهيكل الاقتصادي، الصناعي والزراعي خصوصا. فقد اشتكت المصانع من التهجير القسري لعمالها الذي عطل قدراتها الانتاجية، وكذلك في العمل الزراعي في الارياف، حيث تأتي الهجرة القسرية للعاملين في الزراعة لتضيف تدهورا جديدا الى تدهور الزراعة قبل الحرب.

ان ايجاد حل لمشكلة المهجرين باعادتهم الى اماكن سكنهم الاصلية تتطلب علاجا شاملا يبدأ من ايجاد حل سياسي وطني يؤمن المناخ السياسي والامني الملائم لعودة المهجرين، حيث ان السبب السياسي الامني-كان العامل الاول في التهجير يلي ذلك توفير المستلزمات المادية للحيلة في اماكن العودة (بنى تحتية، انعاش دورة الاقتصاد، توفير الخدمات الاجتماعية الضرورية- مدارس، خدمات صحية ...) ثم يلي ذلك المتلزمات المحلية (مصالحات محلية في القرى

والمناطق) واختيار الادوات الملازمة لتقديم المساعدة النقدية او العينية لاعادة اعمار مساكن العائدين، وايجاد الحلول القانونية العامة والفردية للمشاكل العالقة عبر اجراءات سريعة ومبسطة.

ان التجربة العملية لاعادة اقسام من المهجرين التي حققت الى الان، قد اظهرت تداخلا شديدا بين الجوانب السياسية-الامنية والجوانب الاقتصادية-الاجتماعية. وقد اقرت الجهات الرسمية بهذا التداخل بين التهجير السياسي والاجتماعي وبات على الحل المطروح ان يأخذ هذا الواقع بعين الاعتبار، حيث ان علاج مشكلة المهجرين، يتقاطع في جانب اساسي منه مع علاج مشكلتي الفقر والتشغيل المنتج.

عندما وضعت الحرب اوزارها ابتداءمن عام ١٩٩١، ولدى البدء بالدراسات الميدانية لمسح احتياجات واولويات خطة عودة المهجرين، كانت المسائل السياسية والامنية تحتل الاولوية دون ان يعني ذلك غياب الرؤية التنموية لدى المهجرين انفسهم. وقد اظهرت الدراسات الميدانية التي نفذت عام ١٩٩٢ عدد من الاشكاليات على هذا الصعيد. فاحصاء وزارة المهجرين اشار الى ان حوالي ٥٥٪ ٤٠ فقط من ارباب الاسر صرحوا انهم يرغبون ببناء منازل في اماكن عودتهم بما يشير الى عدم الاطمئنان وعدم الرغبة في الاستقرار النهائي في اماكن العودة لما يقارب ٤٥٪ من الاسر. اما راي ارباب الاسر في التدابير المطلوبة من السلطة التي تساعد على العودة، فقد احتوت على عناصر ذات طابع شامل وتنموي، فأتى اولا الخطة الامنية الشاملة، ٣٨,٧٪ فالمصالحة الوطنية الشاملة ٣٤٪ فالمساعدات المالية ٢٣,٤٪. ويعبر الترتيب الوارد في الجدول التالي عن هذا الوعي الذي يرى في الجانب المحلي امرا متفرعا عن الحل العام [٤١].

الا ان تقدم العمل بين عامي ١٩٩٢و١٩٩٤ قد بدل في الاولويات، فقد توفر الحد الادنى الضروري من الشروط السياسية والامنية التي لم تعد تشكل عائقا اساسيا امام عودة المهجرين. مقابل ذلك تقدم العامل الاقتصادي-الاجتماعي ، او بعبارة اخرى، العامل التنموي

٤٠ قضية التهجير في لبنان ١٩٧٥-١٩٩٠-ص.٧٩- مرجع سابق.

٤١ قضية التهجير في لبنان ١٩٧٥-١٩٩٠-ص.٩٦- مرجع سابق.

ليصبح المشكلة الاولى التي تواجه عملية العودة. فقد دلت التجربة العملية، ان الاسر المهجرة التي تتلقى مساعدة للعودة الى مكان سكنها الاصلي، كانت اغلب الاحيان تلجأ الى حلول مؤقتة باتظار حل اكثر جذرية لازمة الاسكان، او تلجأ الى استئجار مسكن شرعي وتستقر نهائيا في مناطق التهجير. ان السبب الاول في الامتناع عن العودة الى الاماكن الاصلية او الاستقرار فيها هو التفاوت في مستويات التنمية بين المناطق المختلفة، ولا سيما بين الارياف والمدن وخصوصا بيروت.

ان علاج هذه المسألة يكون بعدم التركيز على انماء العاصمة فقط، بل باعتماد سياسة انماء شامل للمناطق اللبنانية، الامر الذي يعتبر شرطا ضروريا لعودة المهجرين واستقرارهم في مناطق سكنهم الاصلية. اضف الى ذلك ان عملية اعادة اعمار المناطق المهجرة لا بد ان تتحكم بتصور جديد للوظيفة الاقتصادية-الاجتماعية الشاملة لهذه المناطق بحيث تندرج العودة اليها بادماج الاسر مباشرة في اطار نشاط اقتصادي مستقر وذي ابعاد تنموية، وعدم الاكتفاء باعادة اعمار المناطق المهدمة كما كانت قبل الحرب دون اخذ المتغيرات الكثيرة والآفاق المستقبلية بعين الاعتبار.

لقد بدأت الجهات الرسمية المسؤولة عن عودة المهجرين بتنفيذ خطة العودة على مراحل يتوازى فيها اخلاء المساكن والمباني العامة من الاسر المهجرة بعد التعويض عليها، مع تأهيل قسم من مناطق العودة لاستقبال العائدين. وقد تضمن البرنامج التنفيذي للمرحلة الاولى من عودة المهجرين الاهداف التالية بالتدرج:

١- تأهيل مواقع النشاط الاعمارية في مناطق العودة ورفع الانقاض.
٢- تأهيل البنية التحتية فيها.
٣- الاسكان عبر اصلاح المنازل المتضررة وترميمها.
٤- اعادة تأهيل الخدمات الاجتماعية العامة والتربوية والصحية.
٥- تأهيل القطاع الاقتصادي المنتج.
٦- تنفيذ مشاريع نموذجية متكاملة في قرى واحياء نموذجية[٤٢].

٤٢ كمال فغالي، سياسة الدولة مصدر مذكور.

رأي ارباب الاسر بالتدابير المطلوبة من السلطة والتي تساعد على العودة.

التدابير المطلوبة من السلطة	العدد	٪
خطة امنية شاملة	٣٢٩٨١	٢٨,٧٣
مصالحة وطنية شاملة	٣٥٩٢٤	٢٤,٠١
مساعدات مالية لأعمار او اصلاح المساكن	٣٤٩٦١	٢٣,٣٦
مشاريع اسكانية عامة	١٧٥٦٣	١١,٧٣
انماء المناطق	٨٦٤٩	٥,٧٨
مصالحة محلية(قرية او قضاء)	٧٨٢٤	٥,٢٢
غيره	١٤١١	٠,٩٤
لا رأي	٢٨٩	٠,١٩
مجموع الاسر	٥٦٥٧٣	
مجموع الآراء	١٤٩٦٠٢	١٠٠,٠٠

وقد تمت خطوات عملية على هذا الصعيد طالت حسب مصادر وزارة المهجرين تنفيذ ٨٠٪ تقريبا من الاخلاءات الملحوظة للمرحلة الاولى في حين ان اعمال الترميم لم تتجاوز ٤٠٪[٤٣]. وحتى نهاية عام ١٩٩٤، كان العدد المتراكم للمستفدين من خطط العودة، ١٠٧٦٢ مستفيدا من مساعدات الترميم و٣٧٢٨٨ مستفيدا من مساعدات الاخلاء[٤٤]. الا ان البرنامج المتبع يشكو اولا: من عدم توفر الاعتمادات اللازمة لتغطية كافة تكاليف اعادة عودة المهجرين و لا سيما تأمين البنى التحتية الضرورية لاستقرار الاسر العائدة. وتواجه الحكومة صعوبات في تأمين

٤٣ لقد حصلنا على هذه النسب من وزارة المهجرين، الا انها غير نهائية حيث ان الوزارة تقوم الان بانجاز التقارير الخاصة بالمرحلة الاولى.

٤٤ الجدول الاسبوعي لاعمال دفع تعويضات الترميم والاخلاء ٩٤/١٢/٢٦-٩٤/١٢/٣١(وصندوق المهجرين).

التمويل اللازم لاعادة اعمار القرى المهدمة، المقدر(٧٥٠) مليون دولار اميركي توفر منها ٣٥٠ مليون دولار حتى الآن كما يشكو ثانيا من ضعف تنسيق عمل وزارات الخدمات مع وزارة المهجرين التي لم تعط نتائج كافية بعد، فلم تتوفر لا الامكانات المادية ولا الجهود الادارية المنسقة لاعادة ترميم البنى التحتية وتوفير شروط استقرار العائلات العائدة الى قراها.

اما لجهة المساعدات، فالشكل الغالب هو تقديم مساعدات نقدية للافراد، بشكل تعويض اخلاء او مساعدة بناء وترميم مساكن. وقد تبين انه في ظل الضائقة المعيشية، كانت الاسر المعوض عليها تفضل احيانا انفاق المساعدة او التعويض لسد حاجاتها الضرورية او تسديد ديون، او ايجاد حلول سكن مؤقتة في حال تعذر العودة الفورية. مما يعني ان قسما من هذه المساعدات تحول الى انفاق استهلاكي. او الى حل المشكلة عن طريق تأجيل العودة او تشريع التهجير والاستقرار نهائيا في اماكن السكن والعمل الحالية.

لذلك تبدو الحلول المطلوبة مرة اخرى تقوم على العودة الى اصل المشكلة، وهي اعداد خطة سياسية-امنائية ونسقة شاملة من جهة اولى. ثم الاقدام على تشكيل ادارة مختلطة من الدولة والقطاع الاهلي والاسر المهجرة تتولى المتابعة الادارية لتنفيذ اعمال الترميم ضمن وحدات صغيرة (قرية او عدة قرى متجاورة)، الامر الذي من شأنه الحد من تحويل الاعتمادات المخصصة لاعادة المهجرين الى انفاق استهلاكي، ويقلل من الهدر والثغرات الادارية. الا ان الاساس يبقى دون شك اعادة تشكيل الاساس المادي وشبكة العلاقات الانتاجية والاجتماعية التي تشكل البيئة الضرورية لاعادة اندماج المهجرين الفعلية، لا مجرد انتقالهم الجسدي من منطقة الى اخرى.

٣-٢- المجتمع الريفي:

تشكل تنمية الارياف، وتقليص الهوة بينها وبين المدن، وتعزيز شبكة علاقات الارتباط بين المجالين الريفي والمديني على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، مكونات اساسية لتحقيق الاندماج الاجتماعي.

ان حوالي ٨٥٪ [٤٥] من سكان لبنان يعيشون اليوم في مدن متضخمة، بما يترك حوالي ١٥٪ من سكان لبنان فقط يعيشون في ارياف مهملة عموما. ولا تزيد حصة الزراعة من الناتج المحلي على ١٠٪ حسب مصادر متطابقة، في حين ان حصتها من القوى العاملة المصرح عنها لا تزيد عن ٨٪ دون احتساب كامل للقوى العاملة النسائية بصفة مساعدات عائلية.

ان هذا الوضع طارئا، بل هو نتيجة نمط نمو استمر عقودا، اسهم في تعزيز دينامية التمركز (centralisation) العاملة لصالح المركز في لبنان الاوسط (بيروت وجبل لبنان)، والتطريف (périphérisation) العاملة لتهميش الاطراف.

لقد نتج عن هذا المسار، نمو المدن وتراجع الوزن المطلق والنسبي لسكان الارياف. ويشير تقرير للاسكوا عن التوزع السكاني الى نمو سكان المدن من ٢٢,٧٪ من اجمالي السكان عام ١٩٥٠ الى ٦٨,٦٪ عام ١٩٧٥، ثم ٨٣,٧٪ عام ١٩٨٥، ويتوقع بلوغ هذه النسبة ٨٧٪ عام ٢٠٠٠. اما سكان الريف، فقد تناقص عددهم المطلق من ١,١١٥ مليون عام ١٩٥٠ (مقابل٣٢٧ الف للمدن) الى ٨٦٩ الف عام ١٩٧٥ و ٤٨٢ الف عام ١٩٩٠ (مقابل ٢,٤٨٣ مليون للمدن)[٤٦].

وقد نما بشكل خاص دور العاصمة بيروت وضواحيها، حيث ارتفعت حصتها من اجمالي السكان من حوالي ١٥٪ عام١٩٢٠ الى ٢٧,٦٪ عام١٩٥٩ الى ٤٠,٤٪ عام١٩٨٧ [٤٧].

وقد ولدت الحرب هجرة مضادة من المدن باتجاه الارياف، الا انه ليست ثمة دراسات دقيقة تناولت هذه الظاهرة وحجمها، ولا نسبة استقرار العائلات العائدة الى قراها هناك. ولا شك

٤٥ ESCWA-Population Spatial Distribution.Nov.1993, by David Sly and William Serrow.

٤٦ المرجع السابق

٤٧ د. أحمد بعلبكي. ورقة عمل غير منشورة اعدها الباحث للتقرير الوطني لقمة التنمية الاجتماعية-تقديرات عام ١٩٨٧ مستخلصة من دراسة الجامعة اليسوعية...حول النزوح-مرجع مذكور.

ان التوزع الديمغرافي سوف يتعرض لتعديلات في المستقبل القريب بمقدار التقدم في خطط اعادة المهجرين، والتقدم في عملية اعادة الاعمار وانماء المناطق. الا انه لا تزال هناك عوامل نافذة، منها استمرار الاعتداءات الاسرائيلية في الجنوب واستمرار احتلال جزء من الاراضي اللبنانية الامر الذي يحول دون عودة الاهالي. وكذلك استمرار بعض التفاوتات في النمو بين المدن والارياف. فحسب دراسة مؤسسة الحريري لعام ١٩٨٧ [٤٨] اذ سجل ٤٨٨ قرية بحاجة الى شق طرقات في حين لحظ تقرير التنمية البشرية ان ١٨٪ من سكان الارياف فقط يستفيدون من خدمات الصرف الصحي مقابل ٩٤٪ في المدن[٤٩].

ان النمو الاقتصادي التخارجي (Extravertie) قد عزز ديناميات الاستقطاب والتمركز، وادى ذلك الى تدهور الزراعات المخصصة للسوق الداخلية والقابلة للتصنيع لصالح الزراعات التصديرية. اضف الى ذلك، ان ضعف او غياب السلطة المركزية خلال سنوات الحرب ادى الى انتشار زراعة المخدرات في مساحة بلغت ٢٥ ألف هكتار تقريبا في منطقة شمال بعلبك، وترافق ذلك مع انغلاق المناطق على نفسها من مجالات نفوذ عشائرية-سياسية.

٣-٢-١- محاولات التدخل السابقة:

تشكل محاولة التنمية الريفية التي تمت في سياق التجربة الشهابية (١٩٥٨-١٩٦٤) المحاولة الابرز قبل الحرب اللبنانية. الا ان هذه المحاولة عانت من معيقات اضعفت فعاليتها الانمائية الشاملة. فقد تم التراجع عن الخطة الخمسية التي وضعت اثر دراسة بعثة ايرفد. كما ان تدابير استصلاح الاراضي (المشروع الاخضر) لم تتكامل بتدابير مكملة على صعيد التسليف والبحث والارشاد والتأطير التعاوني والري والتسويق والتصنيع ليجعل من الاستصلاح حلقة تنموية تحقق الاهداف النهائية للمشروع في اعادة الفلاحين الى قراهم.

اما نشاط مصلحة الانعاش الاجتماعي، فبالرغم مما بذلته من جهود حثيثة، اقتصر

٤٨ دراسة مؤسسة الحريري-مرجع مذكور.

٤٩ تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤-مرجع مذكور.

دورها على انشطة تنموية او رعائية محلية، وذلك بفعل التراجع عن الخطط الشاملة على الصعيد الوطني التي كان يفترض ان تندرج ضمنها وتعطيها بعدها التنموي الحقيقي.

ان مستوى التخارج في نسق نمو الاقتصاد اللبناني قد انعكس في تفلت القطاعات والمناطق والزراعات بعضها عن البعض الاخر، وانعكس ذلك في ضعف الترابط بين عروض المواسم الزراعية من جهة، وطلبات الاستهلاك والتصنيع من جهة اخرى، فانعكس ميدانيا في عدم تفعيل التأطير التعاوني، وهو ما يفسر ركود هذه الحركة.

٣-٢-٢-تأثير الحرب على المناطق والحياة الريفية:

اختلطت ظواهر الدمار والازدهار بعد انفلات السوق اللبنانية على كل العروض الخارجية الاغراقية وعلى انواع الطلبات الاقليمية على المحاصيل التي تتوفر لها في لبنان مزايا منافسة.

كما وادى تعطل تدخل الدولة على صعيد تسويق بعض المحاصيل الى تدهور في المساحات المزروعة. وكان هذا التراجع ملحوظا في المساحات المخصصة لزراعة التبغ والقمح والشمندر السكري وقد استؤنف التوسع في هذه الزراعات بعد الاحباط الذي اصاب المزارعين من كساد مواسم الخضار الحقلية بسبب الاستيراد الاغراقي او بسبب منع واتلاف زراعة المخدرات عام ١٩٩١.

وفي موازات هذه الانكفاءات في بعض المحاصيل الاساسية في لبنان شهدنا توسع الزراعات المحمية ثم ما لبثت ان شهدت تراجعا بعد انحسار الطلب الخليجي.

وينبغي تسجيل ظاهرة تكاثر الاثرياء وازدهار السوق العقارية والعمرانية في بعض الأرياف ونزوح النخب والميسورين من الجرود والقرى النائية الى تجمعات يخلقونها على الطرق الاساسية.

من جهة اخرى، بقي اسهام المنظمات غير الحكومية محدودا في الزراعة اذ ان معظمها كان يرى المبرر الملح لتدخلاتها في لبنان في مجالات الاغاثة الاجتماعية الملحة خلال الحرب. اما في القطاع الصحي فتجدر الاشارة الى ان تمركز الحرب في بيروت الكبرى وانحصارها في بعض جزر محدودة في الارياف اجبر الكثير من الاطباء ولا سيما منهم الخريجين الجدد ذوي الاصول الريفية بالعودة والعمل في ارياقهم وفي مستوصفات القطاعين الاهلي والمشترك. وخفف من مشكلة ندرة الصيدليات في الارياف الترخيص للاطباء المقيمين في المناطق الريفية بأن يحوزوا على "خزانة ادوية".

كما تركت الحرب تأثيرها في تنويع مصادر الدخل الاخرى للريفيين اذ قدرت تحويلات المهاجرين بحوالي ٢،٢٥ مليار دولار عام ١٩٨٠ اي الى حدود ٤٠٪ من الناتج الوطني المحلي. وتركت هذه الهجرات اللبنانية معالم نمو في العمران اكثر مما تركته في الزراعة، وبالتالي لم يكن لها اثار تنموية بعيدة المدى.

اما على صعيد التعليم فقد ادى التدهور الفاضح في مستوى الاداء التعليمي الى تحول الاهالي وفي ارياف كثيرة كانت تعتمد على المدارس الرسمية، للتعاطف مع المبادرات الخاصة في فتح المدارس الخاصة لضمان النظامية المسلكية والمستوى المفروض في تعليم اولادهم.

واذا كان فتح الفروع الجامعية وتوسيعها قد وفر فرص التعليم العالي لشبيبة الارياف الا ان مثل هذا الانجاز الذي توفر لا يعدو كونه عاملا ثانويا من عوامل التنمية المطلوبة لتلك الارياف. لا بل على العكس من ذلك فقد خلق للكثير من الجامعيين الجدد احلام الارتقاء التي دفعتهم للانتقال من الارياف الى العاصمة او على الاقل من الزراعة الى العمل في قطاعات اخرى (وظيفة عامة-تجارة...الخ.).

٣-٢-٣-موقع الارياف في اولويات خطة النهوض:

لا تزيد حصة الارياف الداخلية والطرفية الزراعية من التمويل الانشائي المباشر عن ثلث الانفاق الاعماري في المرحلة الاولى. ويعني ذلك ان دائرة استقطاب الارياف الى المدن سوف تتوسع، وهي تصل اليوم الى قرى وبلدات تتراوح مسافاتها عن بيروت ما بين ٢٠ و ٤٠ كلم ينتقل قسم من سكانها العاملين يوميا الى بيروت كل صباح.

ان شروط التأطير الاهلي الاجتماعي الانتاجي للقرويين (تعاونيات) وشروط التدرج الذاتي الى العمل المؤسس التعاقدي مع السوق والدولة هي اسس اولية في تحقيق التنمية المتكاملة والذاتية في الارياف، بالاضافة الى الدراسات الفنية وبرمجة تنفيذ المشروعات وتمويلها. وان القصور عن التوفير التدريجي لهذه الشروط يؤدي الى تعويق وهدر التدخلات التنموية. وهنا لا بد من التذكير بأن مشروعات كبيرة لتنمية الانتاج الحيواني في البقاع مثلا(IFAD-1991) او لاستبدال الزراعات الممنوعة وتنمية منطقة بعلبك الهرمل مثلا[٥٠] (UNDP-UNDCP-FAO-ESCWA-1992) وجدت امامها صعوبات كبيرة في غياب المؤسسات القادرة على التدخل والتنفيذ والتقويم ميدانيا(بنوك متخصصة او متمرسة في التسليف الزراعي، في الانتاج التعاوني، اجهزة لادارة الارشاد ودراسة الاسواق...الخ)

٣-٢-٤- التنمية البديلة في الارياف:

ان تنفيذ سيناريوهات تنموية اجتماعية-اقتصادية شاملة ومتوازنة لا يمكن الا ان تعتمد اولا على التمويل الداخلي وعلى الطاقات الاهلية برعاية مبرمجة من قبل الاجهزة الحكومية المعنية التي تهندس التنمية فتستقطب الطاقات الخاصة والاهلية لتحركها ونتحرك معها داخل ما

٥٠ راجع دراسة انجزها دكتور احمد بعلبكي بتكليف من "مؤسسة البحوث والاستشارات " في بيروت عام ١٩٩١ لصالحIFAD حول "وضع الانتاج الحيواني في البقاع" وكذلك دراسة اخرى حول المخدرات انجزها بتكليف من كلية الزراعة في الجامعة الاميركية في بيروت لصالحESCWA عام ١٩٩٢.

يمكن ان نسميه" مجموعات التنمية القطاعية-Pools de Développement Sectoriel-P.D.S "، في المجالات الانتاجية الزراعية والحرفية.

وفي منطق التنمية المحلية المتكاملة نرى ان اختزال دور المدرسة والمعلم الى مجرد نقل المعارف للاولاد يعطل طاقات مدرسة القرية التي كان يمكن ان تكون خلية تنمية لمجتمعها المحلي يتوزع معلومها متابعة اوضاع القرية وحاجاتها:من الارشاد الزراعي المتخصص في الزراعات الاساسية في المنطقة او في تربية النحل او الدواجن او السمك، الى الارشاد الصحي والقانوني في مجالات علاقات القرويين مع الادارات، فالى الارشاد التربوي والمهني، فالىالارشاد التعاوني ادارة ومحاسبة، فالى الارشاد الفني والفولكلوري، فالى التعاون مع التلاميذ في القرية لاجراء مسوحات عن الاوضاع الديموغرافية والانتاجية والاجتماعية تؤهل لمعرفة مدققة عن القرية والمنطقة فيصبح التدخل فيها مسنودا الى الوقائع وليس الى تقديرات بيروقراطية مجافية كميا ونوعيا للواقع في احيان كثيرة.

وفي هذا التخيل لدور المدرسة كخلية تنمية للمجتمع المحلي تستعيد المدرسة موقعها في الترابط والتفاعل مع التعاونية والادارة المحلية والجمعية الاهلية والمؤسسة الروحية- الدينية والنادي ومع مصادر الثقافة المتعاظمة في الخارج. وفي هذا التوجه يجري التحول من صيغة دولنة المدرسة والتعليم التي ادت الى الهدر والتعطل الى صيغة تشاركية بين المجتمع المحلي والادارة والحكومة تؤهلن المدرسة والتعليم في سياق التنمية المحلية.

٣-٢-٥-اوضاع وشروط مساهمة المرآة الريفية في التنمية:

كانت الخلاصة الاولى لانعكاسات انتقال الاقتصاد اللبناني من زمن التكامل الاقليمي والمناطقي الذي تواصل حتى الحرب العالمية الاولى الى زمن الاستتباع التخارجي الذي بدا مذاك وما زال، خلاصة تربط بين تصنيع الزراعة وتطوير الحرف من جهة وبين تنمية دور المرأة من جهة اخرى، وتربط من ثم بين تهميش التصنيع الزراعي المحلي من جهة وبين النزوح وتعطيل مشاركة قسم كبير من جمهور النساء في الانتاج من جهة اخرى.

وكانت الخلاصة الثانية لانعكاسات تهميش الزراعة وتزايد ضرورات النزوح والهجرة ان المرأة العاملة في الزراعة ناءت تحت اعباء الانتاج الملقاة على عاتقها من جراء غياب الرجال والشباب وهي اعباء متعبة ومنكشفة على الكساد احيانا كثيرة. فراحت تمارس في الاسرة ضغوطا متنوعة للتخلي عن الزراعة والعيش في العاصمة والضواحي.

وكانت الخلاصة الثالثة لانعكاسات تسارع التضخم وتسارع ارتفاع كلفة عناصر الانتاج(الارض-المياه والمدخلات المستوردة)، التركيز على تخفيض حصة وكلفة العمل النسائي في المزارع الرأسمالية بفضل المكننة للتمكن من تغطية اكلاف المدخلات المستوردة، والتركيز في المزارع العائلية على استنزاف احتياطي العمل العائلي مقابل مردودية تقل في احيان كثيرة عن الحد الادنى للاجور.

واذا كانت الشروط الضرورية لتحسين المؤهلات التعليمية والفنية لجمهور النساء وليس لنخبهن من اجل تمكينهن من الدخول الى نشاطات فنية في القطاعين العام والخاص ترتبط بانطلاق عجلة الانماء ذات الاهداف الاجتماعية، اي عجلة التصنيع الضامن والناظم لعملية تنمية متكاملة متداخلة لاقتصاد البلاد، فان هناك قطاعات تشغيل كانت وما زالت متاحة يمكن ان توفر لجمهور النساء عروض عمل وافية اذا ما توفرت لها شروط ماكرو اقتصادية تتمثل بالحماية وايلاء القطاعات الانتاجية والسلعية منها خاصة(زراعة وصناعة) الرعاية المطلوبة في استراتيجية الانفاق التنموي لاعادة الاعمار.

٣-٣-الاندماج الاجتماعي من زاوية فئات اجتماعية مختارة:

ان التوصل الىاستنتاجات دقيقة حول اوضاع الفئات الاجتماعية التي تعاني من صعوبات معينة في الاندماج الاجتماعي[٥١]. يتطلب القيام بدراسات ميدانية مستقلة لكل منها،

٥١ كل الوثائق المتصلة بقضية التنمية الاجتماعية تتضمن التعداد نفسه لهذه الفئات: المرأة، الشباب، المعاقون، المهجرون، الاجنون، الارامل والايتام، الاقليات، .....الخ.

ولاسيما في بلد كلبنان يفتقد الى الحد الادنى الضروري من المعطيات الاحصائية. ولا شك ان عددا من هذه الدراسات قد تم فعلا وان يكن من زوايا اخرى. سنكتفي في هذه الورقة بتناول السمات القليلة الخاصة بهذه الفئات لجهة تسهيل او اعاقة تدامجها وتفاعلها النشيط مع المجتمع ككل.

٣-٣-١-المرأة:

تتعرض المرأة للاستعباد والتهميش على عدة مستويات منها:

- التمييز التشريعي ضد المرأة في القوانين النافذة.
- القيم والعادات والتقاليد الثقافية والمجتمعية المقيدة لحرية المرأة ودورها.
- التمييز السياسي، ولا سيما استبعاد المرأة من مواقع القيادة السياسية.
- التمييز الاقتصادي لجهة نوع العمل والاجور...الخ.

وقد سعت الحركة النسائية اللبنانية الى معالجة هذا الواقع بالتركيز على جبهتين اساسيتين: **الاولى**، جبهة التشريع من خلال الضغط لازالة القوانين التي تغبن حقوق النساء والعمل على جعل السلطات تتبنى مقولة مساواة المرأة والرجل.**والثانية**، جبهة العمل، وذلك انسجاما مع وجهة النظر التي تعتبر ان تحرر المرأة يبدأ باستقلالها الاقتصادي ودخولها ميدان العمل المنتج.

لقد تحققت خطوات لا بأس بها على هذا الصعيد. ولا بد من القول، انه باستثناء بعض جوانب قوانين الاحوال الشخصية وبعض بقايا قوانين الثأر والشرف العشائرية، لا يعتبر النص القانوني المصدر الاساسي للتمييز ضد المرأة في لبنان.

اما لجهة العمل ، فقد كانت مساهمة المرأة في القوة العاملة تقارب ١٧،٥٪ عام

٥٢١٩٧٠ وكانت تتجه الى زيادة. لكن يبدو ان مسار الحرب خفف من هذا النمو الطبيعي وتسبب في تراجع معدلات عمالة المرأة فبلغت حسب دراسة المهجرين عام ١٩٨٧[٥٣] حوالي ١٦،١٪ فقط(النسبة متدنية عن المتوقع بسبب عدم التصريح عن الاناث العاملات) وحسب تقديرات متعددة اخرى تقارب ٢٠٪ اليوم[٥٤]. ونضيف هنا، الى ان عمل المرأة المنزلي لا يعتبر من الآن عمل منتجا من الناحية الاقتصادية، وهو امر ينبغي معالجته انسجاما مع توجهات مشاريع العمل المقدمة لقمة التنمية الاجتماعية، ومع الآراء الجديدة التي تقيم العمل المنزلي الذي تقوم به المرأة وتشمله بفهوم العمل الموسع المقترح بدل التعريف الضيق السائد الى الان.

ان الملاحظة البسيطة تشير الى انخراط النساء بنسبة اكبر في العمل. ويمكن اعتبار ذلك نتيجة طبيعية لتدهور الاوضاع المعيشية، وللهجرة والترمل... رغم ذلك، لا يمكن اعتبار ان الانخراط في العمل المنتج كان مرادفا لتحسن وضع المرأة في المجتمع واحساسها بالمساواة. فرغم ارتفاع نسبة مساهمتها في موازنة الاسرة (٤٠٪ من النساء العاملات يساهمن باكثر من ٤٠٪ من موازنة الاسرة)[٥٥] ، لا يمكن القول ان درجة مساهمتها بالقرار داخل الاسرة تتناسب مع مساهمتها هذه او لاسيما في المناطق الريفية، حيث يبقى القرار بيد الذكور رغم قيامها بالعمل الزراعي وملكيتها القانونية للارض[٥٦]. وفي اغلب الحالات لا يزال اختيار المرأة للعمل محكوما بتوزيع اجتماعي للمهن والانشطة بين ما هو مخصص للنساء(معلمات، ممرضات، سكريترات، خياطات...) وما هو مخصص الرجال.

ان الاستنتاج الذي نخلص اليه، هو ان الاليات العاملة باتجاه ازالة التمييز ضد المرأة او لا سيما على المستويين القانوني والاقتصادي، كانت محدودة الاثر بذاتها. فالواقع الحالي يشير الى فعل العوامل الثقافية والاجتماعية باتجاه معاكس غالبا، رغم انه لا يخلو من التناقض.

٥٢ احصاء القوى العاملة اللبنانية ١٩٧٠-مديرية الاحصاء المركزي.

٥٣ "La population déplacée" مرجع سابق.

٥٤ UNIFEM دراسة المرأة العاملة لحسابها-من اعداد مؤسسة البحوث والاستشارات.

٥٥ من دراسة ميدانية للتجمع النسائي الديمقراطي-غير منشورة.

٥٦ المرأة العاملة لحسابها-مصدر سابق.

فالتفكك الاجتماعي الذي اصاب العلاقات الاجتماعية الحديثة، والانكفاء الى العلاقات والاطر العائلية والطائفية قد ادى الى عودة بروز المفاهيم التقليدية ازاء المرأة وقيمتها الاجتماعية، وان ترافق ذلك مع تزايد انخراطها في العمل المنتج. علما بأن المرأة في المجتمعات الزراعية منتجة اساسا وليس ذلك بالامر الجديد. وكذلك فعل المؤثرات الثقافية، والدين خصوصا، حيث لعب دورا مزدوجا: من جهة تعاظم مشاركة النساء في الحركة السياسية النشيطة واكتسابها موقعا مساويا لزوجها احيانا داخل هذا النشاط. من جهة اخرى، بقيت هذه المساهمة محكومة بنظرة ثقافية دونية وباعتماد سلوكيات ذات طابع محافظ كانت قد خفت في السنوات الاخيرة.

واما مشاركة المرأة في القرار القيادي السياسي، فهي شبه معدومة، في مؤسسات السلطة وفي الاحزاب السياسية على حد سواء.

خلاصة ان عامل الضغط الاساسي على وضع المرأة انما يأتي من المستوى الاجتماعي والثقافي، والسياسي. وبات التوصل الى تحقيق مستويات اعلى من اندماج النساء في العملية التنموية يتطلب علاجا شاملا يطال اولا تعديل الاليات السياسية الاساسية، ويطال تغيير النظام القيمي الذي يصنف المرأة في وضع دوني، ويجعل من انخراطها في العمل المنتج مجرد استغلال اضافي لها لا وسيلة تحرر. كما يتطلب نظرة نقدية جريئة الى نظم الأحوال الشخصية والتقدم بالاصلاح الى الامام خطوات فعلية على طريق بناء الدولة المدنية.

٣-٣-٢- الشباب:

عندما نتحدث عن الشباب في لبنان، نتحدث عن ٤٣،٢٪ من السكان ممن هم دون العشرين عام او ٤٥٪ ممن هم دون الخامسة والعشرين [٥٧].

٥٧ كشوفات البيانات الديموغرافية-اسكوا-العدد٧/١٩٩٣.

وتعاني هذه الشريحة الكبيرة من الشعب اللبناني من ضعف الاندماج في البيئة المجتمعية في الوقت الحاضر، مع اقتران ذلك بقلق حقيقي ازاء احتمالات مستقبل مبهم، الشباب معنيون به اكثر من الفئات العمرية الاخرى.

في محاولة لتقصي عناصر التصادم بين الشباب والبيئة المجتمعية، نجد:

اولا: الاستبعاد السياسي للشباب من الحياة السياسية. فالشريحة العمرية ١٨-٢٠ محرومة من حق الانتخابات، وهي تشكل حوالي ٢١٥ الف شاب[٥٨] لم يشاركوا في انتخاب ممثليهم في مؤسسات الحكم. اضف الى ذلك الى ان الحياة السياسية بطبيعتها وقواها يغلب عليها الطابع التقليدي ولا تشكل اية جاذبية بالنسبة للشباب الذين لا يبدون سوى اهتمام متدن بالسياسة والعمل الحزبي عموما بعد الحرب.

ثانيا: يعاني الشباب اكثر من غيرهم من الازمة الاقتصادية والاجتماعية. واذا كانت مسؤلية اعالة الاسرة هي على عاتق الاهل، الا تناول الامر وفق منهج متحرك يشير الى ان الشباب هم الذين يعانون اكثر من غيرهم من مشكلتي السكن والبطالة. فالمساكن الجديدة القليلة او المتوسطة الكلفة غير متوفرة وفرص العمل الجديدة شبه مفقودة. وقد لجأ العديد من الشباب الى تأجيل دخولهم سوق العمل عبر اطالة سنوات دراساتهم الجامعية. التي تحولت الى شكل خاص(لبناني) للبطالة المقنعة. الا ان افواج الشباب من حملة الافادات قد انهوا دراساتهم الجامعية اليوم، او انقطعوا عنها، ومع عودة الامتحانات الرسمية بات هذا الطريق مسدودا، مما يعني المزيد من تحول البطالة المقنعة الى بطالة صريحة.

ثالثا: يؤدي تدهور مستوى التعليم، الى تراجع الكفاءة العلمية والمهنية للشباب، والى ضحالة تكونهم الثقافي مما يفقدهم المناعة من مواجهة مؤثرات العصر المتناقضة ويسهل انسياقهم غير الواعي وراء انماط ثقافية وسلوكية تعيق اندماجهم الفعال في بيئتهم، وتسبب انقسامات رأي حادة

٥٨ كشوفات البيانات الديموغرافية-مرجع سابق.

بين الشباب انفسهم بحكم تفاوت تجاوبهم مع هذه المؤثرات. ولا شك ان الاتجاهات المتطرفة والميول التعصبية تتغذى من هذا الواقع المزدوج(ضحالة التكوين الثقافي الاساسي والاختراقات الثقافية الاعلامية) مما يعني اعادة انتاج عوامل الانقسام والتفجير الداخلي على المستوى الثقافي.

ان مؤشرات عدم الاندماج بين الشباب تجد تعبيراتها على لسان الشباب انفسهم وفي سلوكهم العلمي. لقد اظهرت دراسات حديثة [٥٩] وجود ميل عند الشباب لتأخر سن زواجهم بحيث تقترب من ٣٠سنة بالنسبة للرجال و٢٤سنة بالنسبة للفتيات. هم اكثر اقتناعا بضرورة التأخير من الاهل. ويواجه الشباب صعوبة كبيرة في تشكيل اسر جديدة وتأمين مساكن وتوفير المستلزمات المادية للحياة الاسرية. وقد وردت المشاكل الاقتصادية والسكنية في طليعة موانع الزواج بالنسبة للشباب(حوالي ٢٩٪ و ٢٢٪)[٦٠] نتيجة هذه الصعوبات، يجد ٦٠٪ من الشباب[٦١] في الهجرة المتنفس الوحيد في مواجهة الازمة وانسداد الافق. كما انهم يعتبرون الخوف من المستقبل والبطالة والاشمئزاز من الاوضاع القائمة في رأس قائمة المشاكل التي يعانون منها كما تشير الى ذلك دراسات ميدانية اجريت بين عام ١٩٨٩ و ١٩٩٣، واتت نتائجها كالتالي[٦٢]:

Robert Kasparian,"Enquete sur la famille chrétienne au Liban-CEROC-1989 P.50-51 ٥٩

٦٠المرجع السابق ص. ٦٠.

٦١ د. اسعد الاثاث، من دراسة ميدانية غير منشورة عن واقع الشباب اللبناني.

٦٢ مجموعة دراسات ميدانية اجراها د. غسان يعقوب شملت ١٥٠٠ طالب وطالبة، وردت في محاضرة للدكتور يعقوب بعنوان" سيكولوجيا المراهقين والشباب"- منشورات اليونيسف ١٩٩٣.

المشكلة	النسبة المئوية	
	ذكور	اناث
الخوف من المستقبل (البطالة)	٤٠٪	٣٩٪
الاشمئزاز من الاوضاع الراهنة	٤١٪	٣٥٪
صعوبة التكيف	٢٨٪	٢٥٪
صعوبة الخيار المهني	١٩٪	٢٤٪
الضيق المادي والاقتصادي	٣٤٪	٢٨٪

ان خبرة باحثين آخرين، ولا سيما العاملين في الحقل الاهلي[٦٣] الذين يحتكون بعدد كبير من الشبان تدعم الاستنتاج القائل بوجود اشكالية تواصل حقيقية بين الشباب انفسهم وتأثرهم بالايديولوجيات والثقافة التقنية والتعصبية السائدة في المجتمع اللبناني. ان هذا الواقع ليس من شأنه اعاقة اندماج الشباب في المجتمع وحسب، وانما ربما حول الشباب مجددا الى فريقي صدام(او اكثر) ووقود بشري جديد لصدمات مستقبلية غير محددة المعالم، او القبول بعلاقات مجتمعية وسياسية بعيدة عن الديموقراطية.

٣-٣-٣ الفئات المستضعفة:

اذا كانت القاعدة الاحصائية العلمية غير متوفرة عموما في لبنان، فالخلل اكبر عندما يتعلق بالفئات المستضعفة. ولا سيما بعد الحرب. فالاعمال العسكرية قد تسببت بعدد كبير من الخسائر في الارواح، والاعاقات، ودمرت العديد من المنازل، وفاقمت عوامل الهجرة الخارجية،

٦٣ انظر بحث اوغاريت يونان. "الطائفية عنصرية تزرعها التربية" مجلة الطريق العدد ١٩٩١/٢٦/٥.

وتسببت بهجرات داخلية قسرية. كما انها ادت الى تدهور الاقتصاد وانهيار القدرة الشرائية لدى عموم المواطنين، وانعدمت الخدمات او كادت. كل ذلك يعني تولد مشاكل اجتماعية خطيرة، من ترمل، وتفكك اسري، وتزايد حالات التشرد والجنوح، وانتشار المخدرات والآفات الاجتماعية الاخرى، والبطالة، وتراجع قدرات الاسر على الاهتمام بالمسنين من افرادها.

ان قائمة المشاكل من هذا النوع طويلة جدا ولا تتوفر معطيات دقيقة حولها، ويتوقف التقرير الحالي عند بعضها.

أ- **المعاقون:** يصعب تقدير حجم هذه الظاهرة بسبب عدم توافر المعطيات الرسمية الموثوق بها. المستند الاكثر شمولا لتحديد عدد المعاقين هو دراسة اجرتها جمعية كاريتاس عام ١٩٨١، وشملت المعاقين جسديا وعقليا من سن الولادة حتى الخامسة والستين، وقدرت الدراسة عدد المعاقين بحوالي ١٠٣ الآف معاق.

لقد ادت الحرب الى زيادة عدد المعاقين جسديا بشكل خاص، ويقدرهم بطرس لبكي و خليل ابو رجيلي بـ٩٦٢٧ معاقا [٦٤]. اي حوالي٩،٣٪ من اجمالي العدد المقدر. الا ان قضية الاعاقة اخذت تستقطب اهتماما اكبر بعد الحرب من قبل الحكومة والمؤسسات الاهلية. فاعتبرت قضية المعاقين احدى المسائل الاساسية الداخلة ضمن نطاق عمل وزارة الشؤون الاجتماعية التي انشئت عام ١٩٩٢، كما صدر قانون يقضي بتشكيل الهيئة الوطنية للمعاقين، وتم وضع مشروع لاجراء مسح شامل للمعاقين في لبنان يبدأ تنفيذه في شهر تموز ١٩٩٤.

اما الوضع الحالي، فان الاولوية لا تزال معطاة لتأمين خدمات الرعاية الاساسية للمعاقين والمساعدة الصحية و العلاجية. الا انه لا بد من الاشارة الى بداية توجه جديد يطرح ضرورة تأهيل المعاقين انفسهم للاندماج في المجتمع، وتوفير مجالات عمل لهم عبر اعطائهم افضليات خاصة في بعض انواع الوظائف (وقد اعلنت عن تدابير من هذا النوع في عدد من

٦٤"Bilan de guerres" مصدر سابق-ص.٢٠٢.

مؤسساتها). كما ان الحملة الاعلامية وحملة التوعية الموجهة لعموم المواطنين تذهب في الاتجاه نفسه.

ان هذا الجهد يتم الآن بتعاون مشترك بين القطاع الاهلي والحكومة. معطيات وزارة الشؤون الاجتماعية ان هذا التعاون يشمل الآن ٣١ مؤسسة للمعاقين متعاقدة مع الوزارة تشمل خدماتها ٣٠١١ معاقا. وهذا الرقم يمثل اقل من ٣٪ من اجمالي العدد المقدر للمعاقين، مما يشير الى ضرورة توسيع نطاق المعالجة اكثر في المستقبل.

ب- اللايتام والارامل: الدقة هنا اصعب. ولا يمكن تقدير نسب الترمل والتيتم هنا الا بطرق غير مباشرة.

فاحصاء المهجرين الذي قامت به قوى الامن الداخلي عام ١٩٩١، قد اظهر ان نسبة الترمل تصل الى ١٤،٧٪ من العائلات المهجرة التي شملها الاحصاء[٦٥]. وتشير دراسة اخرى الى ان ١٤٪ من الاسر فقدوا الاب، و ٣،٥٪ فقدوا الام، مما يجعل نسبة الترمل ١٧،٥٪ [٦٦].

الا ان هذه الارقام تقديرية وليست ناتجة عن استقصاء متخصص لظاهرتي الترمل والتيتم في لبنان. الا ان حجم هذه الظاهرة قد تعاظم خلال الحرب بفعل الخسائر البشرية الكبيرة التي اصيب بها المجتمع اللبناني. اما اثارها على الاسرة وعلى الاولاد، فهي اكثر اتساعا لأن نتائج الطلاق والهجرة الطويلة تتشابه مع نتائج وفاة الاب او الام. وتعاني هذه الفئات بنسبة اشد من مفاعيل التدهور الاقتصادي العام لافتقارها الى الجهد المنتج لرب الاسرة(او الزوجة). في الوقت الذي لم تصل فيه مؤسسات الرعاية الاجتماعية الخاصة بالايتام الى المستوى المطلوب الذي يؤهل الطفل اليتيم لتجاوز وضعيته دون تأثيرات نفسية سلبية. اما النظرة الاجتماعية تجاه الارامل، وخصوصا النساء، فلا تزال تحوي عناصر سلبية عموما تحكمها فكرة استضعاف الارملة الذي يقود الى احد سلوكين، اما استغلالها المشدد، واما التعامل معها بمنطق الاحسان

٦٥ قضية التهجير في لبنان،مصدر سابق-ص.١٠٤

٦٦...Enquête sur la famille chrétienne مصدر سابق،ص.٥٠.

والتصدق. في الحالتين لا يساعد ذلك على اندماجها الاجتماعي المتكافىء مع الآخرين.

ان الخدمات الرعائية المشتركة بين القطاعين الاهلي والحكومي لهذه الفئات تشمل اليوم ٢٤١٥٤ شخصا يحصلون على الخدمات بواسطة ١٥٣ مؤسسة رعائية متعاقدة مع وزارة الشؤون الاجتماعية. بين هؤلاء ٧٧٩٩ يتيما، والباقي حالات اجتماعية مختلفة(ارامل، مطلقات، عجزة، اطفال رضع).

ان الطابع الرعائي هو الغالب في التعامل مع هذه الفئات.

٣-٤- اللاجئون الفلسطينيون:

ليس هناك احصاءات رسمية دقيقة لاعداد الفلسطينين القاطنين في لبنان. وقد جرى تضخيم هذا العدد تارة، وتخفيضه تارة اخرى، لاسباب سياسية. وتقدر الاونروا عددهم ب ٣٢٥ الفا يعيش معظمهم في المخيمات[٦٧].

واذ تجمع الادبيات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية على اعتبار مشكلة اللاجئين احدى اهم مسائل الاندماج الاجتماعي، فهي تأخذ بالنسبة للبنان بعدا مزدوجا. من جهة اولى هي مشكلة الاوضاع الاجتماعية والسكنية، والصحية... غير السلمية التي يعاني منها الفلسطينيون في المخيمات. وهي من ناحية ثانية مشكلة العلاقة المضطربة بين الفلسطينين واللبنانيين بفعل التدخل الشديد الذي حصل بين الطرفين خلال الحرب(و قبلها)، تحالفا الى حد الاندماج احيانا، وتعارضا الى حد العداوة المطلقة احيانا اخرى. ويضاف الى هذا الواقع السابق ما استجد بفعل الخيارات المختلفة للقادة الفلسطينيين واللبنانيين في موضوع التسوية وانعكاس ذلك على العلاقة بين الشعبين.

واذا كان الموضوع الفلسطيني مجال بحث مستقل خارج عن نطاق الورقة اللبنانية، فهو

٦٧ سهيل محمود الناطور، أوضاع الشعب الفلسطيني في لبنان.

في جانبه المتعلق بعلاقتهم كلاجئين مع الوسط المحيط يدخل ضمنه. وتبرز هنا الاشكالية التالية:

من جهة اولى مطلوب رفع مستوى معيشة الفلسطينين ومستوى الخدمات داخل المخيمات وتحقيق مستويات اعلى من الاندماج الاجتماعي فيها بكل ما يعنيه من بناء مؤسسات وتنمية محلية ومشاركة والغاء لكل اشكال التمييز ونسج شبكة من العلاقات الحديثة على مستوى المجتمع المدني...الخ. ومن جهة اخرى لا بد من احتفاظهم بخصوصية فلسطينية تحول دون ذوبانهم في المجتمع اللبناني لاسباب تتعلق بحقوقهم الوطنية في العودة الى بلادهم، ولاسباب تتعلق بعدم قدرة المجتمع اللبناني على تحمل آثار الذوبان الديموغرافي فيه.

ازاء هذه الاشكالية يبدو ان الحل المنطقي يقوم على مبدأين اساسيين. المبدأ الاول التأكيد على اطلاقية حق عودة الفلسطينين الى وطنهم كعنصر اساسي لا بديل عنه في اي تسوية لأزمة المنطقة[٦٨]. والمبدأ الثاني يعتمد خلال اقامتهم المؤقتة في لبنان وهو الفصل بين الجوانب السياسية والجوانب الانسانية والاجتماعية للوجود الفلسطيني في لبنان وما يعنيه ذلك من ضرورة ضمان حقوقهم المدنية وتوفير المستوى اللائق من الحياة والعلاقات التفاعلية مع المجتمع اللبناني دون ان يترتب على ذاك اي تبعات سياسية تتعارض مع حق العودة الى فلسطين.

٦٨ انظر توصيات اللقاء الاقليمي للمؤسسات الاهلية العربية غير الحكومية في العالم العربي-لبنان-تموز١٩٩٣.

الفصل الرابع

في السياسات الاجتماعية الرسمية

١- الاطار العام للسياسات الاقتصادية الرسمية:

قبل تناول السياسات الاجتماعية الرسمية، لا بد من تحديد الاطار لسياسات الدولة عموما، بعد انتهاء حرب الستة عشر عاما. فقد انخرطت الدولة في ضوء ما نص عليه"اتفاق الطائف"- وهو الدستور الجديد للبلاد- في مهمة مواجهة تركة الحرب الثقيلة. وتمكنت من اعادة توحيد البلاد ومؤسسات الدولة المركزية، لاسيما الجيش وقوى الامن الداخلي، واستعادة السيطرة بالتالي على المرافق العامة. كما نجحت الدولة في اجراء انتخابات نيابية عام ١٩٩٢، وذلك للمرة الاولى منذ عقدين. وقام المجلس النيابي في العامين المنصرمين باعادة تجديد الاطار التشريعي لسياسات الدولة في المجالات كافة، لا سيما المجال الاقتصادي -الاجتماعي(قانون الايجارات، قانون ضريبة الدخل، قانون مصرف الانماء الصناعي، قانون مصرف الاسكان، قانون مصرف الانماء الصناعي، قانون تسوية مخالفات البناء...).

وفي المجال الاعماري بذلت الدولة في السنوات الاخيرة جهودا كبيرة لاطلاق عملية اعادة اعمار البلد ووسطه الاتجاري. وقد تم انجاز العديد من الدراسات والملفات لهذا الغرض. كما جرى تحديد شروط تصنيف الشركات المعنية بتنفيذ المشاريع الاعمارية وأعدت دفاتر شروط لتلزم هذه المشاريع، ونظمت اصول هذه المناقصات وقد تضمنت "الخطة الوطنية العاجلة لاعادة التأهيل" نحو ١٢٦ مشروعا، تتوزع على ١٥ قطاعا، معظمها عائد الى شبكات البنى التحتية (كهرباء، ماء، صرف صحي، طرقات، مرفأ، اسكان، مدارس، ابنية حكومية، الجامعة اللبنانية...) وبلغت القيمة الاجمالية لتنفيذ هذه المشاريع -على مدى ثلاث سنوات- نحو ٢،٤ مليار دولار، من المفترض تأمينها عبر المساعدات والقروض الخارجية. والهدف المباشر لهذه

الخطة اعادة مستوى الدخل والبنى التحتية في لبنان الى الوضع الذي كانت عليه عشية الحرب. وتندرج هذه الخطة –المتوسطة المدى– في اطار خطة بعيدة المدى هي (الخطة ٢٠٠٠ للانماء والاعمار) التي تقضي، بحسب ما تضمنته من اهداف، بمضاعفة الناتج المحلي للفرد (بالاسعار الثابتة) خلال عشر سنوات، الامر الذي من شأنه ان يتيح للبنان استعادة موقعه السابق بين طليعة دول العالم ذات الدخل المتوسط. وتشمل الخطة العشرية هذه اعتمادات انمائية بقيمة اجمالية قدرها ١١،٧ مليار دولار (باسعار عام ١٩٩٢)، موزعة على ١٨٣ مشروعا ضمن ١٩ قطاعا تغطي البنى التحتية اساسا (٩٠ في المئة من الاعتمادات)، بالاضافة الى القطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة. وتتوقع الخطة ان يحقق لبنان معدل نمو سنوي وسطي قدره ٩،٣ في المئة، بالاضافة الى انفاق استثماري يصل وسطيا الى نحو ٣١ في المئة من الناتج المحلي على مدى السنوات العشر المشمولة بالخطة. ويتضمن هذا الانفاق الاستثماري، اضافة الى الاعتمادات الرأسمالية الحكومية، توظيفات القطاع الخاص التي يتوقع مجلس الانماء والاعمار ان تصل الى نحو ضعفي مخصصات الخطة العشرية، اي الى نحو ٢٠ الى ٢٥ مليار دولار في السنوات العشر القادمة.

لقد اثارت توجهات السياسة الاعمارية نقاشا وطنيا واسعا، شمل اولويات السياسة واهدافها ومصادر تمويلها، ومدى تناسبها مع حاجات البلاد وامكاناتها ومع ما قد يجره السلام بين العرب واسرائيل من تغييرات في المحيط الاقتصادي العربي والاقليمي. وطاول النقاش موضوع المضمون الاجتماعي للسياسة الاعمارية ومدى انسجام هذه الاخيرة مع اهداف التخفيف من الاختلالات الاجتماعية والمناطقية التي كانت في الاصل سائدة قبل الحرب وتفاقمت بسببها.

٢–توجهات السياسة الاجتماعية:

قد لا يكون في الامكان الحديث عن سياسات رسمية لبنانية خاصة تعالج–عبر برامج محددة وكل على حدة– القضايا الاساسية المدرجة على جدول اعمال قمة التنمية الاجتماعية، والتي تشمل قضايا الفقر والتشغيل والاندماج الاجتماعي فلبنان يعتمد نظاما اقتصاديا ليبيراليا، يقتصر دور الدولة فيه على تكوين الاطار التشريعي والمؤسساتي والبنى التحتية اللازمة للنمو الاقتصادي، وعلى بعض التدخلات الاجتماعية والانمائية من خلال عدد من المؤسسات العامة والوزارات لاسيما وزارة الشؤون الاجتماعية وبالتالي فأن خطط مكافحة الفقر والبطالة ووفق مستوى المداخيل لا تبرز كخطط مستقلة وقائمة بذاتها بل هي تندرج في الاطار الاعم والاشمل للخطط الاعمارية والانمائية التي تركز بالاولوية على تأمين متطلبات النهوض والنمو الاقتصاديين، وتعتبر ان تحسن المداخيل ومكافحة البطالة والفقر هما نتاجان طبيعيان لهذا النمو. فالنمو الاقتصادي هو مفتاح السياسة الاجتماعية الرسمية. بيد ان هذه الطريقة في التعاطي مع المسألة الاجتماعية لا تعني بالضرورة تجاهل الدولة للجوانب الاجتماعية. فالدولة تنفق جزءا مهما من مواردها في المجال الاجتماعي. ونشير هنا الى نوعين من الانفاق:

الاول، هو الانفاق العادي الذي يتمثل في مخصصات الوزارات المعنية بالشؤون الاجتماعية عموما (التربية الوطنية والفنون الجميلة، الصحة العامة، الشؤون الاجتماعية ، التعليم المهني والتقنية، الاسكان والتعاونيات، والمهجرين،العمل...) والتي تصل في موازنة ١٩٩٥ الى نحو ١١٪ من اجمالي ارقام الموازنة [٦٩]. غير ان هذه الانفاق العادي يخصص في معظمه للرواتب و

٦٩ الخطة ٢٠٠٠ للاعمار والانماء.التقرير التنفيذي. مجلس الانماء والاعمار.

الاجور والانفاق الجاري، ولا يكتسب بالتالي بعدا انمائيا بارزا.

الثاني، هو انفاق يستهدف تحقيق شكل من اشكال التنمية الاجتماعية ، وذلك من خلال الانتقال من المشاريع المتفرقة التي تشكل ردات فعل واستجابة لحاجات فورية الى وضع برامج او حزمة مشاريع لمعالجة القضايا الاجتماعية الحادة الناجمة عن الحرب. ويمكن القول انه ابتداء من عام ١٩٩٠، اي بعد توقيع اتفاق الطائف، برزت على الصعيد التشريعي والمؤسساتي عدة مؤشرات تعكس هذا المنحى الجديد. بين هذه المؤشرات:

الدعوة الى التخطيط والبرمجة، الدعوة الى الانماء المتوازن، الدعو الى اللامركزية الادارية والانمائية وتعزيز دور البلديات، الدعوة الى انشاء مجالس انمائية في المحافظات والاقضية، التوجه نحو انشاء مجلس اقتصادي-اجتماعي...

واذا كانت هذه التوجهات والدعوات لم تكتمل عناصرها كليا بعد، الى انها ترسم الاطار العام الذي يتبناه الدستور اللبناني الجديد. وفي ضوئه، تم استحداث عددا من الوزارات الجديدة: كوزارة البيئة، ووزارة الشؤون البلدية والقروية، ووزارة المهجرين، ووزارة التعليم المهني، كذلك تم تطوير مصلحة الانعاش الاجتماعي الى وزارة جديدة للشؤون الاجتماعية. وقد انيطت بالوزارة الجديدة هذه وظائف شاملة لمختلف مهام الشؤون الاجتماعية والعمل الاجتماعي بوجهيه الانمائي والتكيفي (الرعائي- الخدماتي). ويتبين من خلال القوانين-البرامج التي وضعت لادخال مشاريع الخطة العشرية في صلب الموازنة الانمائية للدولة، ان ما لحظ للمشاريع الاجتماعية كالتربية والتعليم المهني والثقافة والتعليم العالي والصحة والشؤون الاجتماعية والمشاريع الاسكانية يصل الى ٢٧٪ من مخصصات الخطة، في حين لحظ ٢٤٪ للمشاريع الاجتماعية - الاقتصادية كمشاريع النقل المشترك وسكك الحديد والمياه والصرف الصحي والري والنفايات الصلبة[٧٠]. وتتوقع الخطة ان يؤدي هذا الانفاق الاستثماري الى ايجاد حلول بالنسبة الى عدد من المشكلات الاجتماعية الاساسية (الصحة، التعليم، الاسكان...).

٧٠ راجع فذلكة موازنة عام ١٩٩٥،جريدة النهار،كانون الاول ١٩٩٤.

٣-المشاريع الاجتماعية المباشرة:

على الصعيد الاجتماعي المباشر تبرز مؤشرات واعدة على غير صعيد. فالمناطق الريفية مرشحة لان تنال نسبة مهمة من اجمال الانفاق على المشاريع الاعمارية، خصوصا ما يتعلق منها بالخدمات العامة ومرافق البنية التحتية. وفي المجال الصحي يجري العمل على بناء وتجهيز وترميم ١٣ مستشفى حكوميا في مختلف المناطق، بالاضافة الى عشرات المراكز الصحية. كذلك يتوقع انشاء ٥٠ مركزا جديدا للخدمات الاجتماعية الشاملة في المناطق الاكثر حرمانا اضافة الى وضع برامج محددة للفئات المعرضة التي تعاني من مشكلات خاصة (المعاقون، المهجرون...). كما يبرز اتجاه نحو تطوير مفهوم العمل الاجتماعي من المستوى الخدماتي-الرعائي الى المستوى الانمائي، وبداية تنسيق جهود وزارات مختلفة في خدمة العمل الاجتماعي. وقد خصصت الخطة الاعمارية مبلغ ١٥٠ مليون دولار لبرامج وزارة الشؤون الاجتماعية للسنوات ١٩٩٦-٢٠٠٥ [٧١].

بيد ان هذه المشاريع، على اهميتها، لا تلغي الحاجة الى بذل المزيد من الجهود لبلورة المفهوم العام للسياسة الاجتماعية الشاملة للدولة، من حيث هي اطار عام متكامل الحلقات تترابط في سياقه المشاريع والبرامج القطاعية، على نحو يزيد من فعالية التصدي لمشلات الفقر والبطالة والتمييز الاجتماعي. فمعالجة المشكلات الاجتماعية المتفاقمة بسبب الحرب- وما قبلها- لا يمكن ان تأتي فقط كثمرة طبيعية وميكانيكية للنمو الاقتصادي بل ان هذه المعالجة ينبغي ان تكون مسألة قائمة بذاتها وتقتضي بالتالي سياسات خاصة بها وربما استوجبت هذه السياسات في بعض

٧١ مشروع قانون الموازنة العامة لعام ١٩٩٥.

الاحيان تعديلات في نسق النمو القائم. ولا شك في ان بلورة هذه المعالجة ووضعها موضع التنفيذ لاينحصران فقط في الاجهزة والمؤسسات الرسمية بل ان مسؤليات كبيرة في هذا المجال تقع على عاتق الجمعيات الاهلية والمجتمع المدني عموما. وبتضافر جهود هذه الاطراف مجتمعة يمكن التقدم على طريق معالجة المشكلات الاجتماعية المتفاقمة.

تلفية مكتب الطباعة
جوزفين ٠٣/٣٠١٢٨٠